جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثر العلل النحويّة في المسائل الخلافيّة في النحو العربيّ

إعداد الطالب
صدام ممدوح الرفوع

إشراف
الدكتور سيف الدين الفقراء

أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغويّة/قسم اللغة العربيّة
جامعة مؤتة، 2018

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب صدام ممدوح الرفوع الموسومة بـ:

أثر العلل النحوية في المسائل الخلافية في النحو العربي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة **دكتوراة في الدراسات اللغوية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د سيف طه الفقراء		2018/5/3	مشرفاً ورئيسا
د. باسم يونس البديرات		2018/5/3	عضواً
د. جزاء محمد المصاروه		2018/5/3	عضواً
د. خولة جغفر القرالة		2018/5/3	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

د.هشام عثمان المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين، أطال الله في عمريهما.
إلى إخواني وأخواتي، حماهم الله.
إلى التي نالت نصيباً من عناء هذا البحث... أم مهند.
إلى فلذات الكبد: زين، ومهند، وتميم، رعاهم الله ووفّقهم.
أهدي ثمار هذا العمل.

صدّام ممدوح الرفوع

الشكر والتقدير

أتقدّم بجزيل الشّكر وجميل العرفان إلى الأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء الذي قبل الإشراف على رسالتي، وعلى ما قدّمه لي من نصح وإرشاد طيلة فترة دراستي، وما بذله من جهد ومتابعة وتسديد وتصويب لهذه الرّسالة.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور جزاء المصاروة، والدكتور باسم البديرات، والدكتورة خولة القرالة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، فجزاهم الله عنّا خير الجزاء.

صدّام ممدوح الرفوع

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخّص باللغة العربيّة	هـ
الملخّص باللغة الإنجليزيّة	و
المقدمة	1
الفصل الأوّل: العلّة النحويّة وأثرها في مسالك الاحتجاج	4
1.1 مفهوم العلّة النحويّة ودورها في الاحتجاج	4
2.1 العلل وأثرها في الاحتجاج وبناء القاعدة	13
1.2.1 العلل الاستعماليّة	13
2.2.1 العلل القياسيّة	20
3.2.1 العلل الدلاليّة	33
4.2.1العلل العقليّة	39
الفصل الثاني: العلّة النحويّة وأثرها في نقض الدليل النحويّ	54
1.2 العلّة النحويّة ودورها في نقض الدليل النقليّ	54
1.1.2 الشذوذ	55
2.1.2 مجهول القائل	58
3.1.2 تعدد الرواية	60
4.1.2 الشاهد المعارض	63
5.1.2 الضرورة	65
6.1.2 التأويل	68
2.2 العلّة النحويّة ودورها في نقض الدّليل العقليّ	71
1.2.2 عدم النظير	72

2.2.2 كثرة التّقديرات	74
3.2.2 عدم الاختصاص	75
4.2.2 خلاف الأصل	77
5.2.2 عدم التصرف	79
6.2.2 نقض المعاني:	81
7.2.2 اجتماع الضدين:	81
8.2.2 علة فساد المعنى	82
9.2.2علة مخالفة المعنى	82
الفصل لثالث: العلل ودورها في الاعتراضات النحويّة	84
1.3 الاعتراض على العلل النحويّة في باب المعرب والمبني من الأسماء والأفعال:	85
2.3 الاعتراض على العلل النحويّة في باب المرفوعات	121
3.3 الاعتراض على العلل النحويّة في باب المنصوبات	131
الخاتمة	140
ثبت المراجع	142

المُلخَّصُ

أثر العلل النحويّة في المسائل الخلافيّة في النحو العربيّ

صدّام ممدوح الرفوع

جامعة مؤتة، 2018م.

تتناول هذه الدّراسة أثر العلل النحويّة في المسائل الخلافيّة في النحو العربي، وتهدف إلى رصد العلل النحويّة التي وظفها العلماء في مسائل الخلاف النّحوي بين علماء مدرستي البصرة والكوفة وبين العلماء أنفسهم، سواء في مسالك الاحتجاج، أوفي النقض والاعتراض، من خلال الاعتماد على المصادر النحويّة التي عنيت بالخلاف. وقد جاءت هذه الدّراسة في ثلاثة فصول، وخاتمة.

أمّا الفصل الأول فتناولت فيه العلل النحويّة وأثرها في مسالك الاحتجاج، وتضمن مبحثين، خصصت الأوّل فيها للحديث عن مفهوم العلّة النحويّة ونشأتها، ثمّ عن علاقتها بمسائل الخلاف النحويّ، ودورها فيه، أمّا الثاني فجاء للحديث عن العلل النحويّة وأثرها في الاحتجاج وبناء القاعدة.

أمّا الفصل الثاني، فقد تحدثت فيه عن العلل النحويّة، ودورها في نقض الأدلة، وتضمن أيضاً مبحثين، أولهما: خصصته للحديث عن أثر للعلل النحويّة ودورها في نقض الدليل النقليّ، وثانيهما: عن العلل النحويّة ودورها في نقض الدليل العقليّ.

أمّا الفصل الثالث فتناولت فيه مسألة العلل النحويّة، ودورها في فنّ الاعتراضات النحويّة، وضمّ ثلاثة مباحث، الأول: الاعتراض على العلل النحويّة في باب المعرب والمبني من الأسماء والأفعال، والثاني: الاعتراض على العلل النحويّة في باب المرفوعات. والثالث: الاعتراض على العلل النحويّة في باب المنصوبات.

Abstract

The Effect of Syntactic Motives in the Controversial Issues in the Arabic Syntax

Saddam Mamdouh Al-Rfou

Mu'ta University, 2018

The study investigates the effect of the syntactic motives in the controversial issues in the Arabic Syntax .Additionally, it aims at observing the syntactic motives that linguists appointed in the issues of the syntactic controversy between the linguists of Al-Basra and Al-Kufa school and the linguists themselves whether at protestation tracks; or at repeal or objection through depending on the syntactic sources that concerned with controversy to the book of Equity in controversy issues. Therefore, the study includes preface, three chapters and conclusion. the first chapter included the syntactic motives and their effect in the protestation tracks. So, it included two researches. The first research concerned with their privatization for the speech about the concept of the syntactic motives and their origination and their relation to the syntactic controversy issues; and their role in the controversy. The second one was about the syntactic motives and their effect in protestation and building the base.

Additionally, in the second chapter, I talked about the syntactic motives and their role in revocation of evidence. Consequently, it included two researches. The first research concerned with their privatization for the syntactic motives and their role in revocation of reported evidence. The second research focused on the syntactic motives and their role in revocation of mental evidence.

The third chapter included the issue of the syntactic motives and their role in the art of the syntactic objections. So, it included three researches. The first research is about the objection against the syntactic motives under the title called the constructed and inflective of nouns and verbs. In addition to this, it included two sections. The first section contains the constructed and inflective of nouns. The second one contains the constructed and inflective of verbs. The second research is about the objection against the syntactic motives under the title called nominatives. The third research is about the objection against the syntactic motives under the title called accusatives.

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِهِ الأمين وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين، أمّا بعدُ:

التّعليل للمسائل اللغويّة أحد أصول النظريّة النّحويّة عند نحاة العربيّة، فهو ظاهرة لامست النحو العربيّ منذ نشأته، واهتمّ به النحاة اهتماماً ظلّ يتزايدُ ويتطوّرُ بتقدم الدّراسات النّحويّة، حتى شغلت العلّة النّحويّة حيّزاً واسعاً في التفكير النّحويّ، متأثرين بالتّعليل الأرسطيّ وما يتعلق به من منطق وفلسفة من جهة، والتعليل الفقهيّ من جهة أخرى؛ فأصبح التّعليل غاية من غايات الدّرس النحويّ وأداة من أدواته، فأقبل النّحاة يعللون كلّ ظاهرة لغويّة من إعراب أو بناء أو تقديم أو تأخير أو حذف أو تأويل، فظهر الاختلاف بين النّحاة في العديد من المسائل النحويّة، فانبرى كلّ نحويّ للدفاع عن وجهة نظره، مدعماً إيّاها بالبراهين والحجج، ودحض موقف خصومه.

والمتتبع لآثار علماء النحو القدماء خاصة التي عنيت بالخلافِ يخلص إلى نتيجة مفادها أنّ اختلاف النحاة في العديد من المسائل النّحويّة يقوم في الغالب على الفروع وليس الأصول، ويتّخذ التّعليل والتوجيه والتأويل ميداناً له، ويأخذ من أصول النّحو أدوات في الاحتجاج والنقض.

والخلاف بين النّحاةِ في العديد من المسائلِ النّحويّة لا يعني أنّه كان يقتصر دوره على نحاة مذهبي البصرة والكوفة، إذ إنّ مسائل الخلاف بين نحاة المذهب الواحد ربّما تفوق في عددها وشيوعها الخلاف بين أتباع المذهبين. وعلى الرغم من توافر البحوث والمؤلفات التي تناولت ظاهرة الخلاف النّحويّ بالدراسة والتمحيص، إلّا أنّها كانت في معظمها منصبّة على توضيح مفهوم الخلاف وتاريخ نشأته، وأسبابه، والعوامل التي أسهمت في إذكائه، والأسس التي بنى عليها النّحاة خلافَهم، مع أمثلة تطبيقيّة لمسائل الخلاف النّحويّ، ولمّا كانت العلّة النحويّة بارزة في اختلاف النحاة في العديد من مسائل النّحو العربيّ، سواء في مسالك الاحتجاج أو في مسالك النقض والردِّ، رأيت أن تكون هذه الدّراسة الموسومة بـ (أثر العلل النحويّة في المسائل الخلافيّة في النحو العربيّ)، محاولة للكشف عن العلل النحويّة التي التمسها النحاة في دراستهم الظاهرة اللغويّة وكيفيّة توظيفها في مسالك الإثبات، والنقض والاعتراض.

تهدف هذه الدّراسة إلى رصد العلل النحويّة التي وظفها العلماء في مسائل الخلاف النّحويّ بين علماء مدرستي البصرة والكوفة وبين العلماء أنفسهم، سواء في مسالك الاحتجاج، أو في النقض والاعتراض، من خلال الاعتماد على المصادر النحويّة التي عنيت بالخلاف نحو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ، وائتلاف النصرة للزبيديّ، وتسعى الدراسة إلى بيان منهج النحاة في توظيف العلل النحويّة في المسائل الخلافيّةِ، وكشف دورها في توسيع العلل وإغنائها وتطورها.

وتكمن أهميّة هذه الدراسة في أنّها تحاول الوقوف على التفكير النّحويِّ عند علماء العربيّة القدماء، من خلال استجلاء العلل النحويّة التي اعتمد عليها النحاة في دعم آرائهم في مسائل الخلاف النحويّ، وتحليلها وبيان أبعادها في الدرسِ النحويّ.

وقد اقتضت طبيعة الدّراسة هذه الدراسة أنّ تشتمل على ثلاثة فصول، وخاتمة.

أمّا الفصل الأوّل فتناولت فيه العلل النحويّة وأثرها في مسالك الاحتجاج، وتضمّن مبحثين، خصصت الأوّل فيها للحديث عن مفهوم العلّة النحويّة ونشأتها، ثمّ عن علاقتها بمسائل الخلاف النحويّ، ودورها فيه ، أمّا الثاني فجاء للحديث عن العلل النحويّة وأثرها في الاحتجاج وبناء القاعدة.

أمّا الفصل الثاني، فقد تحدثت فيه عن العلل النحويّة ودورها في نقض الأدلة، وتضمّن أيضاً مبحثين اثنين، الأوّل: خصصته للعلل النحويّة ودورها في نقض الدّليل النقليّ، والثاني: للعلل النحويّة ودورها في نقض الدّليل العقليّ.

وأمّا الفصل الثالث فجاء للحديث عن مسألة العلل النحويّة ودورها في فنّ الاعتراضات النحويّة، وضمّ ثلاثة مباحث، الأول: الاعتراض على العلل النحوية في باب المعرب والمبني من الأسماء والأفعال، والثاني: الاعتراض على العلل النحويّة في باب المرفوعات. والثالث: الاعتراض على العلل النحويّة في باب المنصوبات.

أمّا الخاتمة، فتضمنت أهمّ النتائج التي خلصت إليها الدّراسة.

أمّا المنهج الذي اعتمدته في هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفيّ الذي يقوم على تتبع العلل النحويّة في المسائل الخلافيّة ووصفها وتصنيفها وتحليلها، وعرض آراء النحاة فيها، وردّ كلّ فريق على الآخر.

وأفادت الدّراسة من مصادر ومراجع أبرزها كتب الخلاف كالإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ، وائتلاف النصرة للزبيديّ، إضافة إلى الكتاب، والمقتضب، والخصائص وسرُ صناعة الإعراب لابن جنّي، وعلل النحو للورّاق، وشرح المفصّل لابن يعيش، وارتشاف الضّرب لأبي حيّان وغيرها.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلّة النحويّة دراسة للباحث يونس القرالة (2010م) بعنوان " نقض الدليل النحوي في كتب الخلاف"، وهدفت إلى الكشف عن الأحكام النحويّة التي وضعها بعض النحاة في مسائل معينة، ثمّ يتمّ نقضها في مسائل أخرى، ولكنّها أغفلت العلل من الدراسة.

وللباحث حميدة مصمودي دراسة (2013) بعنوان: " قواعد التوجيه وأثرها في الخلاف بين النحاة"، وهدفت إلى محاولة الكشف عن قواعد التوجيه وبيان أثرها في الخلاف النحويّ في كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباريّ.

وثمّة دراسة للباحث محمد بن حسين (2015م) بعنوان: " العلل النحويّة عند أبي الربيع في كتابه البسيط"، وهدفت إلى عرض العلل النحويّة عند أبي الربيع في كتابه " البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ"، وتناول المسائل الخلافيّة المتعلقة بها.

تختلف دراستي عن هذه الدراسات وعن غيرها ممّا لم أذكرها بأنّها تختص بشكل دقيق في موضوع العلل النحويّة، وتوظيفها في المسائل الخلافيّة، وتتجاوز كتب الخلاف إلى فنّ الاعتراضات النحويّة.

وآمل أنّ تكون هذه الدراسة إسهاماً جديداً في دراسة العلل النحويّة في مسائل الخلاف، سائلاً المولى عزّ وجلّ الصّواب والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفصل الأول

العلّة النحويّة وأثرها في مسالك الاحتجاج

1.1 مفهوم العلّة النحويّة ودورها في الخلاف:

العِلَّةُ في اللغة تأتي بفتح العين وكسرها، أمّا الفتح فقد ذكرت المعجمات اللغويّة أنّها تأتي بمعنى الشَّرْبة الثانية، والفعل علَّ القومُ إبلَهم يعلونها علّاً، والإبل تعلّ نفسها علاً. وتأتي أيضاً بمعنى الضَّرَّة، وبنو العَلّات: بنو رجل واحد من أمهات شتّى[1].

والعِلَّةُ بالكسر تأتي بمعنى المرضُ، والعلّة الحَدَث يَشْغَل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العِلَّةَ صارت شُغلاً ثانِياً منَعَه شُغْله الأوّل، واعْتلَّ أي مرض، فهو عَلِيلٌ، ولا أعلَّكَ الله، أي لا أصابك بِعلَّةٍ.[2]

أما العلّة في الاصطلاح فقد أورد لها العلماء تعاريف كثيرة، فيعرّفها الجرجانيّ بأنّها" ما يتوقف عليه وجود الشيء خارجاً مؤثراً فيه"[3].

ويعرّفها مازن مبارك من المحدثين بـ " الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم"[4]. وهي عند علي أبو المكارم " السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكماً"[5] والعلة عند الحلواني" هي تفسير الظاهرة اللغويّة والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغويّة، ويصل إلى المحاكمة الذهنيّة الصرِف"[6].

---

[1] انظر: الجوهريّ، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 5/ 1773 (علل).

[2] انظر: نفسه، 5/ 1773 ـ 1774 (علل) .

[3] الجرجانيّ، الشريف، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1958م، ص: 108.

[4] مازن مبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، 1965م، ص: 5.

[5] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحويّ، دار غريب، القاهرة، ط(1)، 2006م، ص: 108.

[6] الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، 1981م، ص: 108.

والتعليل يشكل أصلاً من أصول النحو العربي، وترتبط البداية الحقيقية بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت117هـ)، فقد قيل: إنّه "أول من بعّج النحو ومدّ القياس والعلل"[1].

ثمّ تطور التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي فكان من أوائل النحاة الذين فتحوا باب التعليل أمام النحاة، ودعاهم للاجتهاد فيه، حيث قال: "فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[2].

ثمّ أخذ سيبويه عن أستاذه الخليل بمبدأ التعليل ويكاد كتابه أن يكون كله مبنياً على التعليل، فقد كثرت فيه التعليلات كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة، أو الأمثلة الشاذة، ويقول في الكتاب: " وليس شيء يَضطرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[3]، فسيبويه "لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً لِمَا يخرج على تلك القواعد، وكأنّما لا يوجد أسلوب ولا قاعدة بدون علّة"[4].

والتعليل في هذه المرحلة قد جمع كما يقول عبده الراجحي: " التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب، إلى التعليل بكثرة الاستعمال...."[5].

ثمّ أخذ التعليل بعد ذلك يتطور شيئاً فشيئاً متصلاً بالتعليل الأرسطي من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي. وهكذا اعتمد النحاة في تأصيل القواعد النحويّة على التعليل الذي انتقل من طور النطق بها على السجية والطبع إلى دور التفلسف والجدل، حيث أصبح لكلّ حركة إعرابية تفسير، ولكلّ ظاهرة لها علّة منطقيّة حتى باتت العلّة اللغويّة عند

---

[1] الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (2)، 1984م، ص: 31.

[2] الزجاجيّ، أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط(3)، 1979م، ص: 66.

[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط (2)، 1408هـ - 1988م، 1/ 32.

[4] ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط (7)، ص: 82.

[5] عبده الراجحي، النحو العربيّ والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص: 83.

النحويين في القرن الرابع الهجري رديف الحكم النحوي، لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه كما هو الأمر عند المبّرد الذي صنف النحو على أسس منطقية[1].

ونصّ ابن السرّاج " واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب أخر يسمّى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفاً"[2].

ويضع الزجّاجيّ في القرن الرابع الهجريّ كتاباً سماه "الإيضاح في علل النحو"، وقسم فيه العلل إلى ثلاثة أضرب، علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية، " فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً....فأما العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأنّ، في قوله: إنّ زيداً قائم، ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك. وأما العلّة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب إنّ بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أ بالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنفصلة بلا مهملة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو، وهلّا شبهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل، وذلك فرع ثانٍ....وكل شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"[3].

---

[1] انظر: مازن مبارك، العلة النحوية، ص: 64.

[2] انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1417هـ - 1996م، 35/1.

[3] الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص: 65.64.

والتعليل عند ابن جني أمر طبيعي، وهو ضروري لفهم الظواهر اللغوية، ويقول في ذلك: " ولست تجد شيئاً مما علل به القوم به وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحسّ منطو على الاعتراف بهِ"[1]، ويقول أيضاً: " وإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ، فقد وفّينا الصنعة حقّها"[2].

ونص ابن جنّيّ أنّ علل النحو على ضربين[3]: الضرب الأوّل: العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحويّ تثبت بالسماع المطّرد عن العرب، كعلة رفع المبتدأ، والخبر، الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، لأنّ هذه العلل لن تؤدي إلا إلى إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول، أو جر المضاف إليه، ومن ثمّ هي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجودي، والضرب الثاني: هي العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي علل مجوزة لوجه، غير نافية لغيره، ويمثّل له ابن جني بقوله: " ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مُخيَّراً في جعلك تلك النكرة إن شئت حالاً، وإن شئت بدلاً، فتقول على هذا: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، على البدل، وإن شئت قلت: مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحاً، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كلّ واحد من الأمرين، لا علّة لوجوبه"[4].

ومجمل القول: إنّ التعليل كان يشكل أصلاً من أصول النظريّة النحويّة العربيّة، ولقد اعتمد عليه النحاة منذ بدء الدرس النحوي، وهو وسيلة مهمّة لفهم وتوضيح الظواهر اللغوية، والكشف عن أسرارها وخفاياها، ولا سيما إذا كان من العلل التعليمية التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ويعرف بها ضبطه وهو المعول عليه في الاستدلال في معظم المسائل اللغوية.

---

[1] ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 51/1.

[2] نفسه، 53/1.

[3] انظر: نفسه، 165/1.

[4] ابن جنّي، الخصائص، 192/1.

دور العلّة في الخلاف النحويّ:

إنّ من أهمّ الأسباب التي ساعدت على نشوء ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ المنهج أو الأسلوب الذي اتّبعه النحاة في تفسير ظواهر اللغة العربية أثناء عملية الاستقراء.

وبما أنّ النحو علم اجتهادي، فقد ساعدت الطبيعة الاجتهادية على توسيع دائرة الخلاف فيه، فالنحو علم اجتهادي وللدارسين الحق أن يرتجلوا فيه من المذاهب ما يدعوهم إلى القياس، وقد أكد ابن جنّي على ذلك بقوله: "إنّ العلماء اختلفوا في اعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وكلّ ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً"[1]

وقد أدت الطبيعة الاجتهادية للنحو بالنحاة إلى التماس العلّة، فأحالوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق، فلم يكتفوا بدراسة ما يلاحظونه، بل مضوا يعللونه تعليلات خرجت بها في غير موضع عن روح اللغة وفهم أساليبها وتطورها، فكان من البديهي أن تختلف نظرات هؤلاء وعللهم[2].

ويرى ابن جنّي في تعارض العلل له صورتان:[3]

أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما، كالاختلاف في علّة رافع المبتدأ والخبر، ورفع الفاعل ونائب الفاعل، ورفع خبر (إنّ) وأخواتها، فهذه الأشياء لها حكم واحد تتنازعه علّتان أو أكثر.

الثانية: الحكمان المختلفان في الشيء الواحد ، دعت إليهما علتان مختلفتان، ومثل له ابن جنّيّ "كإعمال أهل الحجاز(ما) النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها، مما لا يعمل، فكأنّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما، ونافية للحال نفيها إيّاها أجروها في الرفع والنصب مجراها، إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأنّ بني تميم لمّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، كقولك: ما زيدٌ

---

[1] ابن جنّيّ، الخصائص، 156/1.

[2] انظر: الحلوانيّ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1971م، ص: 70.

[3] انظر: ابن جنّيّ، الخصائص، 166/1.

أخوك وما قام زيدٌ، أجروها مجرى (هل)، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين"[1].

ولعلّ من أهمّ مظاهر الخلاف النحويّ العائد إلى التعليل كما وردت في كتب الخلاف:

أوّلاً: مظاهر الاختلاف في علّة العمل:

تأثر نحاة العربية بالعلّة الفلسفية التي ترتبط بالمعلول، وأخضعوا الكثير من التراكيب لهذا المنهج الذي يهتم بالعلّة. "وكما أنّه لا يجتمع علتان على معلول واحد، لا يجتمع عاملان على معمول واحد"[2].

فالعامل هو علّة العمل ومُسَبِّبه، وفي كثير من مسائل الخلاف يكون الحكم الإعرابيّ في المسألة الخلافية معلوماً من نطق العرب، مسلماً به عند النحاة، وإنّما يقع الخلاف في عامل ذلك الإعراب.

ومن أمثلة ذلك اختلاف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، فالبصريون والكوفيون متفقون على الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر، والخلاف وقع في تحديد عامل ذلك الحكم، فالبصريون يذهبون إلى أنّ الأصل في العامل أن يقتضي معمولاً متأخراً عنه، لأنّ العامل هو علّة العمل، وعندما تعذر تقدير عامل لفظيّ أصرّوا على تقدير عامل معنوي وهو الابتداء[3]، أما الكوفيون فلم يعترفوا بعامل الابتداء علّة في العمل، لذلك رأوا أنّ كلاً منهما مرفوع بصاحبه[4].

وعامل نصب المفعول به عند البصريين هو الفعل وحده[5]، لأنّ الأصل في العمل أن يكون للفعل، لذلك لم يرتض البصريون أن يكون الفعل والفاعل عاملاً في المفعول به كما زعم الكوفيون، لأنّ الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل[6].

---

[1] انظر: نفسه، 167/1.

[2] المخزوميّ، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد، 1986م، ص: 229.230.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 46.

[4] انظر: نفسه، 1/ 44 ـ 45.

[5] انظر: نفسه، 1/ 78

[6] انظر: نفسه، 1/ 80

ثانياً: مظاهر الاختلاف في الإعراب والبناء:

ومثال ذلك اتفاق كلا الفرقين على إعراب بعض الكلمات، وينشأ الخلاف عن طبيعة الإعراب نفسه، فيقدّم كلّ منهما عللاً تؤيد وجهة نظره أمام خصومه، ومن أمثلة ذلك اختلافهم في إعراب الأسماء الخمسة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّها معربة من مكانين، وعلّة ذلك عندهم هو قلة حروفها تكثيراً لها[1]، أما البصريون فهي عندهم معربة من مكان واحد، الواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جرّاً، وعللوا ذلك بأن الإعراب إنّما دخل في الكلام للفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني، وهذا يحصل بإعراب واحد[2].

واتفقوا على أصالة البناء في الأفعال، لكنهم اختلفوا في علة ما جاء منها معرباً ، فالفعل المضارع معرب عندهم، فهو فرع على الاسم في الإعراب، والخلاف وقع في علة إعرابه، فعلل الكوفيون إعرابه لدخوله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة كالأسماء[3]، أما البصريون فقدموا ثلاث علل، وهي: التخصيص نحو قولنا: (يذهب) يصلح للحال والاستقبال، وإذا قلنا: (سوف يذهب) يتخصص للاستقبال، ودخول لام الابتداء عليه نحو: (إنّ زيداً ليقوم)، ومشابهته اسم الفاعل في حركاته وسكونه نحو: (يضربُ) على زنة (ضارب)[4].

واتّفق الفريقان على أصالة الإعراب في الاسم، ولكنهم اختلفوا في علّة ما جاء منها مبنياً، فعلل الكوفيون بناء (الآن) على الفتح بأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم: (آن يئينُ) بمعنى حان، وبقي الفعل على فتحته[5]، في حين ذهب البصريون إلى أنّه مبني لمشابهته اسم الإشارة[6].

---

[1] انظر: الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1/ 20.

[2] انظر: نفسه، 1/ 20.

[3] انظر: الزبيديّ، عبد اللطيف بن أبي بكر، (ت802هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط (2)، 1428هـ ـ 2007م، ص: 127.

[4] انظر: نفسه، ص: 127.

[5] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 520.

[6] انظر: نفسه، 2/ 520.

ثالثاً: مظاهر التعليل في علة الحذف:

بعض الألفاظ قد يلحقها بعض التغيير كالحذف مثلاً، فيجتهد النحاة في إيجاد علل مقنعة تفسر ما لحق اللفظ من تغيير في حدود ما تعارفوا عليه من قيود وضوابط، فتكون سبباً من مظاهر الاختلاف.

ومن أمثلة ذلك أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ الواو إنّما حذفت من الفعل المضارع المثال نحو (يَعِدُ) و(يَزِنُ) للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، فالفعل (وجل) فعل لازم، والمضارع منه (يَوْجَلُ)، بقيت الواو في المضارع لأنّه فعل لازم، في حين حذفت من (يَعِدُ) و(يَزِنُ)، لأنّه فعل متعدٍ[1]، أما البصريون فلم يرتضوا أن تكون علة حذف الواو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، إنما حذفت للتخفيف لوقوعها بين الياء والكسرة[2].

رابعاً: مظاهر الاختلاف في تصنيف بعض الكلمات:

تطالعنا كتب الخلاف ببعض المسائل الخلافية المتعلقة في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية، أو بين الاسمية والحرفية، أو بين الفعلية والحرفية، وقد استدلّ النحاة على تحديد نوع الكلمة اختصاصها بقبولها علامات فارقة، فـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، عند البصريين فعلان ماضيان، لقبولهما الإسناد إلى الضمائر، نحو قولهم: (نعموا رجالاً)، واتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما التي لا تقلب في الوقف هاءً نحو قولهم: (نِعْمَتْ المرأة) و(بِئْسَتْ الجارية)[3]، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّهما اسمان، لدخول حرف الجر عليهما كقول بعض فصحاء العرب (نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العَيْرُ)[4].

و(ربّ) عند الكوفيين اسم، حملاً على (كم) الخبريّة التي تفيد التكثير، و(ربّ) تفيد التقليل وعند البصريين حرف، لأنّه لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا الأفعال[5]. أمّا (حاشى) فهي في الاستثناء عند الكوفيين في فعل ماض، واستدلوا على ذلك بأنّه

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 782.

[2] انظر: نفسه، 2/ 782.

[3] انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص:116.

[4] انظر: نفسه، ص: 90

[5] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 832.

فعل ينصرف، والتصرف من خصائص الأفعال[1]، أمّا البصريون فـ(حاشى) حرف، لأنّه لا تدخل عليه ما المصدرية كما تدخل على الفعلين (ما خلا) و(ما عدا)[2].

وفعل الأمر عند الكوفيين فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر ثم حذفت لكثرة الاستعمال[3] بينما يراه البصريون فعلاً مستقلاً عن الماضي والمضارع[4].

خامساً: مظاهر الاختلاف في المسموع من لغة العرب:

السماع هو العلّة الأولى في النحو العربي، إذ يمثّل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة في الاستدلال والاحتجاج ووضع قواعد العربية، كما أنّه من الأدلة المعتبرة التي اعتمد عليها النحاة في كثير من مسائل الخلاف.

ومن المعلوم أنّ اللغة العربية كغيرها من اللغات لا تخضع لمنطق الاطراد، فالشذوذ وندرة الاستعمال ظاهرة طبيعية فيها، لذلك اصطدم النحاة بعدد من الشواهد التي خرجت عن المألوف من القواعد العامة التي قعّدها النحاة من خلال الاستقراء للغة العربية فكانت سبباً من أسباب الخلاف بين النحاة ، فالشذوذ[5]، والضرورة[6]، ومجهول القائل[7]، وتعدد الرواية، والسلامة من الشاهد المعارض[8]، والتأويل[9] جميعها علل قادحة ساقها النحاة في نقض الشواهد التي ساقها الخصم كما سيأتي الحديث عنها إن شاء الله في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وخلاصة القول: إنّ الطبيعة الاجتهادية للنحو أدت بالنحاة إلى التماس العلّة، فكان من الطبيعي أن تختلف نظرتهم وعللهم ، فتكون سبباً من أسباب ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ، ولعلّها من أهمّ الأسباب؛ لأنّ النحاة اختلفوا مدارس كما اختلفوا

---

[1] انظر: نفسه، 1/ 278.

[2] انظر: نفسه، ص، 1/ 280.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 2/ 528

[4] انظر: نفسه، 2/ 534.

[5] انظر: نفسه، 1/ 214.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 345، الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 40.

[7] انظر: العكبري، أبو البقاء (ت616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط (1)، 1406هـ - 1986م، ص: 452، 433

[8] انظر: الأنباري، لمع الأدلة، ص: 81

[9] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 60 ، العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 275.

أفرادا، وذلك لأنّهم اختلفوا في اعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه ، وهذا الخلاف في معظمه خلاف على العلل، لا على القواعد ذاتها[1]؛ لأنّها طرائق في التفكير النحويّ، ووسائل في التعامل مع المادة النحويّة والنصوص التي بُنِيَت عليها.

2.1 العلل النحويّة ودورها في الاحتجاج وبناء القاعدة:

إنّ المُطالع للمسائل الخلافيّة بين النحاة يلحظ أنّها قادتهم إلى إبداع الكثير من العلل من أجل الانتصار لمذهبهم أمام خصومهم في كثير من مسالك الاحتجاج، وهذه العلل التي التمسها النحاة مستنبطة من مصادر شتّى، قد تكون نطقيّة، أو قياسيّة، أو دلاليّة، أو عقليّة، وهي مستوحاة من المسائل التي تعالجها، فكلّ مسألة تحكمها عللها الخاصة، لذا هي متنوعة وعامة.

وفيما يلي أهمّ العلل التي التمسها نحاة كلا المذهبين البصريون والكوفيون في خلافهم النحويّ على صعيد الاحتجاج بالأدلة لنصرة المذهب النحويّ:

1.2.1 العلل الاستعماليّة:

ويقد بها تلك العلل التي تُعلّل الاستعمال المباشر للغة، فتعلله بما يناسبه مما ألف عند الناطقين للغة، مثل التعليل بكثرة الاستعمال، والثقل والخفة، والاستغناء وغير ذلك مما يندرج تحت هذا النوع من العلل[2].

وفيما يلي بعض العلل التي تندرج تحت هذا النوع، والتي احتجّ بها نحاة كلا المذهبين فيما جرى بينهم من مسائل الخلاف:

علة كثرة الاستعمال:

علّة كثرة الاستعمال من العلل الوجيهة في الدرس اللغويّ، اعتمد عليها النحاة في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللغوية[3]، حتى جعلها النحاة من القوة تتقدم على القياس عند تعارضها، قال ابن جنّي: "وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في

---

[1] الموسى، نهاد، رأي في رسم منهج النحو، مجلة التربية، العدد: الرابع عشر، قطر، 1976م، ص: 15.

[2] العبيديّ، شهبان، التعليل اللغويّ في كتاب سيبويه، جامعة قار يونس، ليبيا، ط (1)، 1999م، ص: 91.

[3] انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 243/1.

القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى"[1]. كما اتّخذت دليلاً على الحقيقة، جاء في كتاب الإرشاد: "ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال"[2].

وتقترن هذه العلّة في كثير من الأحيان بعلة التخفيف، فما يكثر استعماله في الكلام يكون أكثر حاجة إلى التخفيف، يقول ابن يعيش: " لكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنّهم قالوا: (أيش) والمراد: (أيّ شيء)، وقالوا: (ويلمّه)، والمراد: (وَيْلَ أُمِّه) وقالوا: (لا أدر)، فغيّروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عن كثرة الاستعمال"[3].

ويرى عبده الراجحيّ أنّ كثرة الاستعمال " يكاد يكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في كثير من الظواهر ولا سيما ما في ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء والترخيم وغيرها"[4]

وهو أيضاً علّةٌ مرجِّحة أشهرها النحاة في وجه الأساليب التي رأوا أنّها قليلة في الاستعمال، وهي من العلل التي يرجّح بها في مسائل الخلاف.

وقد اتّخذ العكبري علة كثرة الاستعمال وجهاً مقدّماً في ترجيح رأي البصريين القائل بزيادة اللام في (لعلّ). جاء في التبيين: "ووجه قول الأولين من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّها قد استعملت بغير لام كثيراً في أشعارهم"[5].

وبالعلّة نفسها رجّح الكوفيون مذهبهم القائل بأنّ سين الاستقبال التي تدخل على الفعل المضارع، نحو: سأفعل، أصلها سوف، وليست أصلاً بنفسها كما ذهب البصريون؛ لأنّه لما كثر استعمالها في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، 124/1.

[2] الكيشي، محمد بن أحمد، (ت659هـ)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحمد سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط (1)، 1989م، ص:221.

[3] ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي،(ت643هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، 2/ 276.

[4] الراجحيّ، عبده، النحو العربيّ والدرس الحديث، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1979م، ص: 82.

[5] العكبري، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 359.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف،2/ 646.

وبها أيضاً استدلّ الكوفيون على أنّ وزن (إنْسان): إفْعان، وليس (فِعْلان) كما ذهب البصريون، وذلك لأنّ الأصل فيه: إنْسِيان؛ لأنّه من النسيان، إلا أنّه لما كثر في كلامهم، حذفوا الياء التي هي اللام، لكثرة الاستعمال، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم[1].

علة الخفة والثقل:

علّة التخفيف من العلل النحوية التي التمسها نحاة العربية منذ باكورة الدرس النحوي، فقد تعلل بها الخليل وسيبويه وابن جني وابن يعيش...وغيرهم[2]، فقد سعى العربيّ منذ القدم وراء الخفة، وخاصة فيما يكثر دورانه على ألسنتهم[3]، لذلك راعتها العرب في كلامهم لتجنب الثقل.

والخفة أن يعدل العربي عن نطق صوت أو صيغة ، أو تركيب، إلى صوت آخر أو كلمة أخرى، أو تركيب آخر ؛ طلباً للخفة[4].

وترتبط هذه العلة بما يسمى في علم اللغة الحديث الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول[5]، وهو أنّ المتكلم يحاول أنّ يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من احساسات مع أقل جهد عضلي[6].

وعلّة التخفيف من العلل القائمة على نقيضها الثقل، وهي ليست من العلل الجدلية، ولكنها من العلل التي" بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب"[7]، وتعدّ من العلل التي تبين عن الذوق الاستعمالي للغة، يقول تمام حسان: " ومن

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 809، وانظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 85، وابن الشجريّ، أمالي ابن الشجري، 123/1.

[2] انظر: عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ، الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة، ط(1)، 1996م، ص: 15.

[3] انظر: الحلوانيّ، محمد خير، أصول النحو العربيّ، ص: 14.

[4] انظر: شمس الدين، جلال، التعليل اللغويّ عند الكوفيين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص: 89 وما بعدها.

[5] انظر: عمر، أحمد مختار ، دراسة الصوت اللغويّ، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ - 1997م، ص: 321.

[6] انظر: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربيّ، ص: 114.

[7] القرطبي، ابن مضاء ، ابن مضاء، الرد على النحاة، نشره وحققه: شوقي ضيف، دار الفكر العربيّ، 1366هـ - 1947م، ص: 152.

الفصل الأول

العلّة النحويّة وأثرها في مسالك الاحتجاج

1.1 مفهوم العلّة النحويّة ودورها في الخلاف:

العِلَّةُ في اللغة تأتي بفتح العين وكسرها، أمّا الفتح فقد ذكرت المعجمات اللغويّة أنّها تأتي بمعنى الشَّرْبة الثانية، والفعل علَّ القومُ إبلَهم يعلونها علّاً، والإبل تعلّ نفسها علاً. وتأتي أيضاً بمعنى الضَّرَّة، وبنو العَلّات: بنو رجل واحد من أمهات شتّى[1].

والعِلَّةُ بالكسر تأتي بمعنى المرضُ، والعلّة الحَدَث يَشْغَل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العِلَّةَ صارت شُغلاً ثانِياً منَعَه شُغْله الأوّل، واعْتلَّ أي مرض، فهو عَلِيلٌ، ولا أعلَّكَ الله، أي لا أصابك بِعلَّةٍ.[2]

أما العلّة في الاصطلاح فقد أورد لها العلماء تعاريف كثيرة، فيعرّفها الجرجانيّ بأنّها" ما يتوقف عليه وجود الشيء خارجاً مؤثراً فيه"[3].

ويعرّفها مازن مبارك من المحدثين بـ " الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم"[4]. وهي عند علي أبو المكارم " السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً، وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكماً"[5] والعلة عند الحلواني" هي تفسير الظاهرة اللغويّة والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغويّة، ويصل إلى المحاكمة الذهنيّة الصرِف"[6].

---

[1] انظر: الجوهريّ، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 5/ 1773 (علل).

[2] انظر: نفسه، 5/ 1773 ـ 1774 (علل) .

[3] الجرجانيّ، الشريف، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1958م، ص: 108.

[4] مازن مبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، 1965م، ص: 5.

[5] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحويّ، دار غريب، القاهرة، ط(1)، 2006م، ص: 108.

[6] الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، 1981م، ص: 108.

والتعليل يشكل أصلاً من أصول النحو العربي، وترتبط البداية الحقيقية بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت117هـ)، فقد قيل: إنّه "أول من بعّج النحو ومدّ القياس والعلل"[1].

ثمّ تطور التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي فكان من أوائل النحاة الذين فتحوا باب التعليل أمام النحاة، ودعاهم للاجتهاد فيه، حيث قال: "فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[2].

ثمّ أخذ سيبويه عن أستاذه الخليل بمبدأ التعليل ويكاد كتابه أن يكون كله مبنياً على التعليل، فقد كثرت فيه التعليلات كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة، أو الأمثلة الشاذة، ويقول في الكتاب: " وليس شيء يَضطرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[3]، فسيبويه "لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً لِمَا يخرج على تلك القواعد، وكأنّما لا يوجد أسلوب ولا قاعدة بدون علّة"[4].

والتعليل في هذه المرحلة قد جمع كما يقول عبده الراجحي: " التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب، إلى التعليل بكثرة الاستعمال...."[5].

ثمّ أخذ التعليل بعد ذلك يتطور شيئاً فشيئاً متصلاً بالتعليل الأرسطي من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي. وهكذا اعتمد النحاة في تأصيل القواعد النحويّة على التعليل الذي انتقل من طور النطق بها على السجية والطبع إلى دور التفلسف والجدل، حيث أصبح لكلّ حركة إعرابية تفسير، ولكلّ ظاهرة لها علّة منطقيّة حتى باتت العلّة اللغويّة عند

---

[1] الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (2)، 1984م، ص: 31.

[2] الزجاجيّ، أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط(3)، 1979م، ص: 66.

[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط (2)، 1408هـ - 1988م، 1/ 32.

[4] ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط (7)، ص: 82.

[5] عبده الراجحي، النحو العربيّ والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م، ص: 83.

النحويين في القرن الرابع الهجري رديف الحكم النحوي، لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه كما هو الأمر عند المبّرد الذي صنف النحو على أسس منطقية[1].

ونصّ ابن السرّاج " واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب أخر يسمّى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفاً"[2].

ويضع الزجّاجيّ في القرن الرابع الهجريّ كتاباً سماه "الإيضاح في علل النحو"، وقسم فيه العلل إلى ثلاثة أضرب، علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية، " فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً....فأما العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأنّ، في قوله: إنّ زيداً قائم، ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك. وأما العلّة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب إنّ بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أ بالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنفصلة بلا مهملة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو، وهلّا شبهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل، وذلك فرع ثانٍ....وكل شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر"[3].

---

[1] انظر: مازن مبارك، العلة النحوية، ص: 64.

[2] انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1417هـ - 1996م، 35/1.

[3] الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص: 65.64.

والتعليل عند ابن جني أمر طبيعي، وهو ضروري لفهم الظواهر اللغوية، ويقول في ذلك: " ولست تجد شيئاً مما علل به القوم به وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحسّ منطو على الاعتراف بهِ"[1]، ويقول أيضاً: " وإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ، فقد وفّينا الصنعة حقّها"[2].

ونص ابن جنّيّ أنّ علل النحو على ضربين[3]: الضرب الأوّل: العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحويّ تثبت بالسماع المطّرد عن العرب، كعلة رفع المبتدأ، والخبر، الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، لأنّ هذه العلل لن تؤدي إلا إلى إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول، أو جر المضاف إليه، ومن ثمّ هي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجودي، والضرب الثاني: هي العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجيز الوجهين أو الثلاثة، فهي علل مجوزة لوجه، غير نافية لغيره، ويمثّل له ابن جني بقوله: " ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مُخيَّراً في جعلك تلك النكرة إن شئت حالاً، وإن شئت بدلاً، فتقول على هذا: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، على البدل، وإن شئت قلت: مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحاً، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كلّ واحد من الأمرين، لا علّة لوجوبه"[4].

ومجمل القول: إنّ التعليل كان يشكل أصلاً من أصول النظريّة النحويّة العربيّة، ولقد اعتمد عليه النحاة منذ بدء الدرس النحوي، وهو وسيلة مهمّة لفهم وتوضيح الظواهر اللغوية، والكشف عن أسرارها وخفاياها، ولا سيما إذا كان من العلل التعليمية التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ويعرف بها ضبطه وهو المعول عليه في الاستدلال في معظم المسائل اللغوية.

---

[1] ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 51/1.

[2] نفسه، 53/1.

[3] انظر: نفسه، 165/1.

[4] ابن جنّي، الخصائص، 192/1.

دور العلّة في الخلاف النحويّ:

إنّ من أهمّ الأسباب التي ساعدت على نشوء ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ المنهج أو الأسلوب الذي اتّبعه النحاة في تفسير ظواهر اللغة العربية أثناء عملية الاستقراء.

وبما أنّ النحو علم اجتهادي، فقد ساعدت الطبيعة الاجتهادية على توسيع دائرة الخلاف فيه، فالنحو علم اجتهادي وللدارسين الحق أن يرتجلوا فيه من المذاهب ما يدعوهم إلى القياس، وقد أكد ابن جنّي على ذلك بقوله: "إنّ العلماء اختلفوا في اعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وكلّ ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً"[1]

وقد أدت الطبيعة الاجتهادية للنحو بالنحاة إلى التماس العلّة، فأحالوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق، فلم يكتفوا بدراسة ما يلاحظونه، بل مضوا يعللونه تعليلات خرجت بها في غير موضع عن روح اللغة وفهم أساليبها وتطورها، فكان من البديهي أن تختلف نظرات هؤلاء وعللهم[2].

ويرى ابن جنّي في تعارض العلل له صورتان:[3]

أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما، كالاختلاف في علّة رافع المبتدأ والخبر، ورفع الفاعل ونائب الفاعل، ورفع خبر (إنّ) وأخواتها، فهذه الأشياء لها حكم واحد تتنازعه علّتان أو أكثر.

الثانية: الحكمان المختلفان في الشيء الواحد ، دعت إليهما علتان مختلفتان، ومثل له ابن جنّيّ "كإعمال أهل الحجاز(ما) النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها، مما لا يعمل، فكأنّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما، ونافية للحال نفيها إيّاها أجروها في الرفع والنصب مجراها، إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأنّ بني تميم لمّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، كقولك: ما زيدٌ

---

[1] ابن جنّيّ، الخصائص، 156/1.

[2] انظر: الحلوانيّ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1971م، ص: 70.

[3] انظر: ابن جنّيّ، الخصائص، 166/1.

أخوك وما قام زيدٌ، أجروها مجرى (هل)، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين"[1].

ولعلّ من أهمّ مظاهر الخلاف النحويّ العائد إلى التعليل كما وردت في كتب الخلاف:

أوّلاً: مظاهر الاختلاف في علّة العمل:

تأثر نحاة العربية بالعلّة الفلسفية التي ترتبط بالمعلول، وأخضعوا الكثير من التراكيب لهذا المنهج الذي يهتم بالعلّة. "وكما أنّه لا يجتمع علتان على معلول واحد، لا يجتمع عاملان على معمول واحد"[2].

فالعامل هو علّة العمل ومُسَبِّبه، وفي كثير من مسائل الخلاف يكون الحكم الإعرابيّ في المسألة الخلافية معلوماً من نطق العرب، مسلماً به عند النحاة، وإنّما يقع الخلاف في عامل ذلك الإعراب.

ومن أمثلة ذلك اختلاف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، فالبصريون والكوفيون متفقون على الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر، والخلاف وقع في تحديد عامل ذلك الحكم، فالبصريون يذهبون إلى أنّ الأصل في العامل أن يقتضي معمولاً متأخراً عنه، لأنّ العامل هو علّة العمل، وعندما تعذر تقدير عامل لفظيّ أصرّوا على تقدير عامل معنوي وهو الابتداء[3]، أما الكوفيون فلم يعترفوا بعامل الابتداء علّة في العمل، لذلك رأوا أنّ كلاً منهما مرفوع بصاحبه[4].

وعامل نصب المفعول به عند البصريين هو الفعل وحده[5]، لأنّ الأصل في العمل أن يكون للفعل، لذلك لم يرتض البصريون أن يكون الفعل والفاعل عاملاً في المفعول به كما زعم الكوفيون، لأنّ الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل[6].

---

[1] انظر: نفسه، 167/1.

[2] المخزوميّ، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد، 1986م، ص: 229.230.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 46.

[4] انظر: نفسه، 1/ 44 ـ 45.

[5] انظر: نفسه، 1/ 78

[6] انظر: نفسه، 1/ 80

ثانياً: مظاهر الاختلاف في الإعراب والبناء:

ومثال ذلك اتفاق كلا الفرقين على إعراب بعض الكلمات، وينشأ الخلاف عن طبيعة الإعراب نفسه، فيقدّم كلّ منهما عللاً تؤيد وجهة نظره أمام خصومه، ومن أمثلة ذلك اختلافهم في إعراب الأسماء الخمسة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّها معربة من مكانين، وعلّة ذلك عندهم هو قلة حروفها تكثيراً لها[1]، أما البصريون فهي عندهم معربة من مكان واحد، الواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جرّاً، وعللوا ذلك بأن الإعراب إنّما دخل في الكلام للفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني، وهذا يحصل بإعراب واحد[2].

واتفقوا على أصالة البناء في الأفعال، لكنهم اختلفوا في علة ما جاء منها معرباً ، فالفعل المضارع معرب عندهم، فهو فرع على الاسم في الإعراب، والخلاف وقع في علة إعرابه، فعلل الكوفيون إعرابه لدخوله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة كالأسماء[3]، أما البصريون فقدموا ثلاث علل، وهي: التخصيص نحو قولنا: (يذهب) يصلح للحال والاستقبال، وإذا قلنا: (سوف يذهب) يتخصص للاستقبال، ودخول لام الابتداء عليه نحو: (إنّ زيداً ليقوم)، ومشابهته اسم الفاعل في حركاته وسكونه نحو: (يضربُ) على زنة (ضارب)[4].

واتّفق الفريقان على أصالة الإعراب في الاسم، ولكنهم اختلفوا في علّة ما جاء منها مبنياً، فعلل الكوفيون بناء (الآن) على الفتح بأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم: (آن يئينُ) بمعنى حان، وبقي الفعل على فتحته[5]، في حين ذهب البصريون إلى أنّه مبني لمشابهته اسم الإشارة[6].

---

[1] انظر: الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1/ 20.

[2] انظر: نفسه، 1/ 20.

[3] انظر: الزبيديّ، عبد اللطيف بن أبي بكر، (ت802هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط (2)، 1428هـ ـ 2007م، ص: 127.

[4] انظر: نفسه، ص: 127.

[5] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 520.

[6] انظر: نفسه، 2/ 520.

ثالثاً: مظاهر التعليل في علة الحذف:

بعض الألفاظ قد يلحقها بعض التغيير كالحذف مثلاً، فيجتهد النحاة في إيجاد علل مقنعة تفسر ما لحق اللفظ من تغيير في حدود ما تعارفوا عليه من قيود وضوابط، فتكون سبباً من مظاهر الاختلاف.

ومن أمثلة ذلك أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ الواو إنّما حذفت من الفعل المضارع المثال نحو (يَعِدُ) و(يَزِنُ) للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، فالفعل (وجل) فعل لازم، والمضارع منه (يَوْجَلُ)، بقيت الواو في المضارع لأنّه فعل لازم، في حين حذفت من (يَعِدُ) و(يَزِنُ)، لأنّه فعل متعدٍ[1]، أما البصريون فلم يرتضوا أن تكون علة حذف الواو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، إنما حذفت للتخفيف لوقوعها بين الياء والكسرة[2].

رابعاً: مظاهر الاختلاف في تصنيف بعض الكلمات:

تطالعنا كتب الخلاف ببعض المسائل الخلافية المتعلقة في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية، أو بين الاسمية والحرفية، أو بين الفعلية والحرفية، وقد استدلّ النحاة على تحديد نوع الكلمة اختصاصها بقبولها علامات فارقة، فـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، عند البصريين فعلان ماضيان، لقبولهما الإسناد إلى الضمائر، نحو قولهم: (نعموا رجالاً)، واتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما التي لا تقلب في الوقف هاءً نحو قولهم: (نِعْمَتْ المرأة) و(بِئْسَتْ الجارية)[3]، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّهما اسمان، لدخول حرف الجر عليهما كقول بعض فصحاء العرب (نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العَيْرُ)[4].

و(ربّ) عند الكوفيين اسم، حملاً على (كم) الخبريّة التي تفيد التكثير، و(ربّ) تفيد التقليل وعند البصريين حرف، لأنّه لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا الأفعال[5]. أمّا (حاشى) فهي في الاستثناء عند الكوفيين في فعل ماض، واستدلوا على ذلك بأنّه

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 782.

[2] انظر: نفسه، 2/ 782.

[3] انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص:116.

[4] انظر: نفسه، ص: 90

[5] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 832.

فعل ينصرف، والتصرف من خصائص الأفعال[1]، أمّا البصريون فـ(حاشى) حرف، لأنّه لا تدخل عليه ما المصدرية كما تدخل على الفعلين (ما خلا) و(ما عدا)[2].

وفعل الأمر عند الكوفيين فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر ثم حذفت لكثرة الاستعمال[3] بينما يراه البصريون فعلاً مستقلاً عن الماضي والمضارع[4].

خامساً: مظاهر الاختلاف في المسموع من لغة العرب:

السماع هو العلّة الأولى في النحو العربي، إذ يمثّل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة في الاستدلال والاحتجاج ووضع قواعد العربية، كما أنّه من الأدلة المعتبرة التي اعتمد عليها النحاة في كثير من مسائل الخلاف.

ومن المعلوم أنّ اللغة العربية كغيرها من اللغات لا تخضع لمنطق الاطراد، فالشذوذ وندرة الاستعمال ظاهرة طبيعية فيها، لذلك اصطدم النحاة بعدد من الشواهد التي خرجت عن المألوف من القواعد العامة التي قعّدها النحاة من خلال الاستقراء للغة العربية فكانت سبباً من أسباب الخلاف بين النحاة ، فالشذوذ[5]، والضرورة[6]، ومجهول القائل[7]، وتعدد الرواية، والسلامة من الشاهد المعارض[8]، والتأويل[9] جميعها علل قادحة ساقها النحاة في نقض الشواهد التي ساقها الخصم كما سيأتي الحديث عنها إن شاء الله في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وخلاصة القول: إنّ الطبيعة الاجتهادية للنحو أدت بالنحاة إلى التماس العلّة، فكان من الطبيعي أن تختلف نظرتهم وعللهم ، فتكون سبباً من أسباب ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ، ولعلّها من أهمّ الأسباب؛ لأنّ النحاة اختلفوا مدارس كما اختلفوا

---

[1] انظر: نفسه، 1/ 278.

[2] انظر: نفسه، ص، 1/ 280.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 2/ 528

[4] انظر: نفسه، 2/ 534.

[5] انظر: نفسه، 1/ 214.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 345، الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 40.

[7] انظر: العكبري، أبو البقاء (ت616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط (1)، 1406هـ - 1986م، ص: 452، 433

[8] انظر: الأنباري، لمع الأدلة، ص: 81

[9] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 60 ، العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 275.

أفرادا، وذلك لأنّهم اختلفوا في اعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه ، وهذا الخلاف في معظمه خلاف على العلل، لا على القواعد ذاتها[1]؛ لأنّها طرائق في التفكير النحويّ، ووسائل في التعامل مع المادة النحويّة والنصوص التي بُنِيَت عليها.

2.1 العلل النحويّة ودورها في الاحتجاج وبناء القاعدة:

إنّ المُطالع للمسائل الخلافيّة بين النحاة يلحظ أنّها قادتهم إلى إبداع الكثير من العلل من أجل الانتصار لمذهبهم أمام خصومهم في كثير من مسالك الاحتجاج، وهذه العلل التي التمسها النحاة مستنبطة من مصادر شتّى، قد تكون نطقيّة، أو قياسيّة، أو دلاليّة، أو عقليّة، وهي مستوحاة من المسائل التي تعالجها، فكلّ مسألة تحكمها عللها الخاصة، لذا هي متنوعة وعامة.

وفيما يلي أهمّ العلل التي التمسها نحاة كلا المذهبين البصريون والكوفيون في خلافهم النحويّ على صعيد الاحتجاج بالأدلة لنصرة المذهب النحويّ:

1.2.1 العلل الاستعماليّة:

ويقد بها تلك العلل التي تُعلّل الاستعمال المباشر للغة، فتعلله بما يناسبه مما ألف عند الناطقين للغة، مثل التعليل بكثرة الاستعمال، والثقل والخفة، والاستغناء وغير ذلك مما يندرج تحت هذا النوع من العلل[2].

وفيما يلي بعض العلل التي تندرج تحت هذا النوع، والتي احتجّ بها نحاة كلا المذهبين فيما جرى بينهم من مسائل الخلاف:

علة كثرة الاستعمال:

علّة كثرة الاستعمال من العلل الوجيهة في الدرس اللغويّ، اعتمد عليها النحاة في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللغوية[3]، حتى جعلها النحاة من القوة تتقدم على القياس عند تعارضها، قال ابن جنّي: "وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في

---

[1] الموسى، نهاد، رأي في رسم منهج النحو، مجلة التربية، العدد: الرابع عشر، قطر، 1976م، ص: 15.

[2] العبيديّ، شهبان، التعليل اللغويّ في كتاب سيبويه، جامعة قار يونس، ليبيا، ط (1)، 1999م، ص: 91.

[3] انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 243/1.

القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى"[1]. كما اتّخذت دليلاً على الحقيقة، جاء في كتاب الإرشاد: "ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال"[2].

وتقترن هذه العلّة في كثير من الأحيان بعلة التخفيف، فما يكثر استعماله في الكلام يكون أكثر حاجة إلى التخفيف، يقول ابن يعيش: " لكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنّهم قالوا: (أيش) والمراد: (أيّ شيء)، وقالوا: (ويلمّه)، والمراد: (وَيْلَ أُمِّه) وقالوا: (لا أدر)، فغيّروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عن كثرة الاستعمال"[3].

ويرى عبده الراجحيّ أنّ كثرة الاستعمال " يكاد يكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في كثير من الظواهر ولا سيما ما في ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء والترخيم وغيرها"[4]

وهو أيضاً علّةٌ مرجِّحة أشهرها النحاة في وجه الأساليب التي رأوا أنّها قليلة في الاستعمال، وهي من العلل التي يرجّح بها في مسائل الخلاف.

وقد اتّخذ العكبري علة كثرة الاستعمال وجهاً مقدّماً في ترجيح رأي البصريين القائل بزيادة اللام في (لعلّ). جاء في التبيين: "ووجه قول الأولين من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّها قد استعملت بغير لام كثيراً في أشعارهم"[5].

وبالعلّة نفسها رجّح الكوفيون مذهبهم القائل بأنّ سين الاستقبال التي تدخل على الفعل المضارع، نحو: سأفعل، أصلها سوف، وليست أصلاً بنفسها كما ذهب البصريون؛ لأنّه لما كثر استعمالها في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً[6].

---

[1] ابن جني، الخصائص، 124/1.

[2] الكيشي، محمد بن أحمد، (ت659هـ)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحمد سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط (1)، 1989م، ص:221.

[3] ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي،(ت643هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، 2/ 276.

[4] الراجحيّ، عبده، النحو العربيّ والدرس الحديث، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1979م، ص: 82.

[5] العكبري، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 359.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف،2/ 646.

مظاهر الطاقة التفسيريّة في النحو العربيّ ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، ولعلّ طلب الخفة أن يكون أوسع العلل العربية مجال تطبيق"[1].

وعلّة التخفيف علّة مرجحة في مسائل الخلاف، ومسلك من مسالك الانتصار للمذهب النحوي، وقد استدل بها النحاة في عدة مسائل لترجيح مذهبهم في مسالك الاحتجاج.

فقد رجّح الأشموني بهذه العلّة رأي البصريين القائل بأنّ اسم فعل الأمر (هلُمَّ) مركب من هاء التنبيه، ومن فعل الأمر (لُمّ)، ثمّ حذفت الألف للتخفيف، فقال: "وقول البصريين أقرب إلى الصواب"[2].

وبالعلّة ذاتها رجّح البصريون مذهبهم القائل بأنّ الواو إنّما حذفت من الفعل المضارع المثال نحو: (يَعِدُ) و(يَزِنُ) للتخفيف، وليست للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي كما ذهب خصومهم الكوفيون، يقول الأنباريّ على لسان البصريين: " إنّما قلنا إنّ الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة؛ وذلك لأنّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلمّا اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً، وجب أنّ يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو؛ ليخفّ أمر الاستثقال"[3].

وبالعلّة نفسها رجّح البصريون مذهبهم القائل بأنّ الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنّما تضمّ في نحو: (اُدْخُل)، لئلا يُخْرج من كسر إلى ضمّ؛ لأنّ ذلك مستثقل[4]

وقد اعتمد الكوفيون أيضاً هذه العلّة في التدليل على صحّة رأيهم في بعض مسائل الخلاف، فقد رجّحوا بها مذهبهم القائل بأنّ الميم المشددة في (اللّهُمَّ) ليست عوضاً عن حرف النداء المحذوف كما اعتقد البصريون، إنّما الأصل في (اللّهُمَّ): يا

---

[1] حسان، تمام ، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ ـ 2000م، ص: 187.

[2] الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 898/3.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 783، انظر: ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار الفكر، بيروت، 1405هـ ـ 1985م، 1/ 385، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 133.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 737.

الله أَمَّنا بخير، إلا أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير[1].

وبهذه العلة أيضاً استدلّوا على أنّ الأصل في فعل الأمر للمُواجَه أن يكون باللام، نحو: (افعلْ) والأصل فيه (لِتَفْعَل) كقولهم في الأمر للغائب (لِيَفْعَل)، وعليه قوله تعالى: فبذلك فلتفرحوا، إلا أنّه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه، مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة (التاء) طلباً للخفة[2].

وبهذه العلة احتج الكوفيون على أنّ الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية، فقالوا في تثنية (خَوْزَلى): خَوْزَلان، وذهبوا أيضاً في ما طال من الممدود إلى أنّه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في تثنية (قاصعاء): قاصعان، فقالوا: " إنّما قلنا إنّه يجوز ذلك، لأنّه لما كثرت حروفهما، وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا؛ فاجتمع فيها ثقلان، ثقل أصلي، وثقل طارئ، فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما، كما يحذفون لكثرة الاستعمال"[3].

علة الاستغناء:

هذه العلة كثيرة الدوران في كتب العربية، عقد لها ابن جنّيّ في الخصائص باباً في الاستغناء بالشيء عن الشيء[4]، وذكرها الدينوريّ في كتاب ثمار الصناعة[5] وهي أسلوب من أساليب العرب في الاختصار، إذ إنّ العرب كثيراً ما يستغنون بالشيء عن غيره، فيقوم مقامه، ويؤدي مؤدّاه، يقول سيبويه: " اعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء

---

[1] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 341، والعكبريّ، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 449، والأندلسيّ، أبو حيان، (ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط(1)، 1418هـ - 1998م، 2191/4، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 147.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 528، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 126، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 153/2.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 754 - 755، ونظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 70، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 417/2.

[4] انظر: ابن جنّي، الخصائص، 267/1.

[5] انظر: السيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 98.

عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة"[1]، وقال السيوطيّ: " وهذا باب واسع فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، ومن ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية (سيَّ) فقالوا: (سِيّان) ولم يقولوا: (سِواءان). وتثنية (ضَبْع) الذي هو اسم المؤنث عن تثنية (ضبعان) الذي هو اسم لمذكر، فقالوا: (ضَبْعان)، ولم يقولوا: ضبعانان"[2]

وعلّة الاستغناء من العلل النحويّة التي كان لها أثر في مسائل الخلاف، ومسلك من مسالك الانتصار للمذهب النحويّ، فقد استدل بها البصريون في ترجيح مذهبهم أمام خصومهم الكوفيين على أنّ الناصب للاسم المشغول عنه، نحو قولهم : (زيداً ضربته) منصوب بفعل مقدّر، وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز اضماره استغناء بالفعل الظاهر، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه[3].

وبها أيضاً ردّ البصريون مذهب الكوفيين القائل بأنّ كيف يجوز المجازاة بها، فكان من أحد وجوه استدلال البصريين في ردّ ذلك أنّهم وجدوا "أيّاً" يستغنى بها في الجزاء عن كيف "ألا ترى أنّ القائل إذا قال: في أيّ حال تَكُنْ أَ كُنْ، فهو في المعنى بمنزلة: كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ"[4]

وإذا انتقلنا إلى الكوفيين وجدناهم أيضاً يلتمسون هذه العلة في الانتصار لمذهبهم في مسائل الخلاف، فقد رجّحوا بها مذهبهم القائل بأنّ الظرف إذا تقدم على الاسم يكون الاسم مرفوعاً به، "ذلك لأنّ الأصل في قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ، حلّ أمامك زيدٌ، وحلّ في الدار عمروٌ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل"[5]

وبالعلّة نفسها استدلّ الكوفيون على أنّ الاسم المفرد النكرة بعد (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها، وذلك لأنّه استغنى بها عن الفعل الذي لو ظهر لنصب

---

[1] سيبويه، الكتاب، 158/3.

[2] السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 1/ 59 ـ 60.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 80، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 113، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 266.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 643.

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 51، انظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 154.

الاسم، فتقدير جملة: (لا رجلَ في الدا)ر، (لا أجد رحلاً في الدار)، فلما استغنوا بـ(لا) من العامل نصبوا بها النكرة[1].

وبها أيضاً رجّح الكوفيون مذهبهم القائل بأنّ اللام في قوله: لزيدٌ أفضل من عمرو، جواب قسم وتقديره: والله لزيدٌ أفضل من عمروٍ، وليست (لام) الابتداء كما ذهب البصريون، وقد استدلّوا لتأييد رأيهم بعلة الاستغناء، فتقدير جملة: (لزيدٌ أفضل من عمروٍ)، هو (والله لزيدٌ أفضل من عمروٍ)، ثم أضمر اليمين استغناءً باللام[2].

وبها أيضاً استدلّ الفرّاء على أن المنادى العلم المفرد مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول كما ذهب البصريون ، فالأصل في نداء العلم المفرد عند الفرّاء نحو: (يا زيدُ)، هو (يا زيداه)، كالندبة، فيقع الاسم بين صوتين مديدين وهما (يا) النداء التي تقع في أوّل الاسم، والألف التي تقع في آخره، فلما كثر في كلامهم استغنوا بياء النداء في أوله عن الألف التي في آخره فحذفوها، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)[3].

علة المجانسة:

وهي ممّا يندرج تحت العلل الاستعمالية والتي كان لها أثر في بعض مسائل الخلاف بين النحاة، فقد أدرك النحاة أنّ بعض الحركات قد يؤثر بعضها في بعض في المتصل من الكلام، وأطلقوا عليه مصطلح الإتباع[4]، والغرض من ذلك هو إحداث نوع من المجانسة بين الأصوات.

ومن أمثلتها مسألة الخلاف في حركة همزة الوصل في فعل الأمر ، فقد ذهب البصريون إلى أنّ الأصل فيها أن تكون مكسورة، وإنّما تضم في نحو: (اُدخُل) ونحوه؛ لئلا يخرج من كسر إلى ضمّ؛ لأنّ ذلك مستثقل، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ الأصل في حركة همزة الوصل نحو: (اِضْرِبْ) أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر وتضم في نحو: (اُدْخُل)، اتباعاً لضمة العين، قال الكوفيون في ترجيح مذهبهم: " إنّما قلنا ذلك

---

[1] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 365، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 51، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 3/ 1296، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 257.

[2] انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 147.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 323.

[4] انظر: سيبويه، الكتاب، 107/4.

لأنّه لما وجب أن يزيدوا حرفاً؛ لئلا يبتدأ بالساكن، وجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً، ووجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل، طلباً للمجانسة"[1].

2.2.1 العلل القياسيّة:

القياس مصطلح ولد مع نشأة النحو تقريباً، وله قيمة كبيرة عند النحاة، ، وهم جميعاً متّفقون على الأخذ به غير منكرين له، قال الأنباريّ: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كلّه قياس، ولهذا قال في حدّه بأنّه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[2].

والقياس في اللغة هو: التقديرُ على مثال، جاء في لسان العرب: يُقالُ: قاسَ الشَّيءَ يَقِيْسَهُ قِيَاساً وَ قَيْساً، وَاقْتاسَهُ وقيَّسَهُ إذا قدَّرهُ على مِثاله[3].

أمّا في الاصطلاح فله في النحو العربي مفهومين[4]:

أولاً: قياس النصوص:

وهو ما عبّر عنه الأنباريّ بقوله: " القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن كلّ ذلك منقولاً عنهم، وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب"[5].

والقياس بهذا المفهوم يدور حول القاعدة النحويّة ومدى اطّرادها في المسموع من كلام العرب، "واعتبار ما يطّرد قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها"[6].

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 737، انظر: ابن جنّيّ، سر صناعة الإعراب، 1/ 116.

[2] الأنباريّ، لمع الأدلة، ص: 95.

[3] ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 178/6(قيس).

[4] انظر: الزبيديّ، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط(1)، 1997م، ص: 17 وما بعدها، والملخ، حسن، نظرية الأصل والفرع في النحو، دار الشروق، عمّان، الأردن، ط (1)، 2001م، ص: 153.

[5] الأنباريّ، لمع الأدلة، ص: 4645.

[6] أبو المكارم، أصول التفكير النحويّ، ص: 13.

ثانياً: القياس الشكلي:

ومما قيل في حدّه إنّه: "حمل فرع على أصل لعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو "إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[1].

ومثّل عليه الأنباريّ بقوله: " أن تركّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فنقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم الرفع"[2].

والقياس الشكلي كما يبدو من هذا المفهوم لا يقوم على تجريد القواعد ووضع الأحكام كما في القياس السابق، إنّما يقوم على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي ثبتت بالاستقراء، للوقوف على أوجه الشبه بين الظواهر المتجانسة لتأكيد الحكم النحوي، غير أنّ هذا المفهوم للقياس ناتج عن المفهوم الأوّل، فليس بعد التوصّل إلى الحكم في غير المنقول إلا تعليل هذا الحكم وتسويغه بقياس جديد يهدف إلى تثبيت الحكم غالباً[3]

وقد حاول بعض المحدثين أن يجمع بين المفهومين فعرف القياس بأنّه: حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمعْ على ما سُمِعَ، وحمل ما يَجِدُّ من تعبير على ما اختزنته الذّاكرة و وعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفتْ من العرب[4].

والقياس لابدّ له من أربعة أركان تكوّنه، وهي: أصل ويطلق عليه (المقيس عليه)، وفرع ويطلق عليه (المقيس)، وحكم ثابت للمقيس عليه فيعطى للمقيس، وعلّة جامعة تجلب الحكم للمقيس[5].

ولقد جعل النحاة ضوابط للقياس لا يمكن أن يحيد عنها فلا يقاس على الشاذ كما أنّه لا يشترط في المقيس عليه الكثرة، بل يقاس على القليل، ويمكن أن نجمل

---

[1] انظر، الأنباري، لمع الأدلة، ص: 93.

[2] نفسه، ص: 93..

[3] انظر، الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو، ص: 153.154.

[4] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط(2)، 1986م، ص: 20.

[5] انظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص: 81.

القياس على ثلاثة أنواع عدّها الأنباريّ، وهي: (قياس العلّة، وقياس الشبه، وقياس الطّرد)[1]

وكثيراً ما اعتمد النحاة على القياس في مسائل الخلاف لتأييد مذهبهم أو الردّ على خصومهم[2]؛ وذلك لأنّه بمنزلة المسموع في كثرة نظائره وشيوعه، ولكنه ينحط عنه رتبة لعدم سماعه بذاته.

وقد تكررت عبارة (النقل والقياس) في معرض الاحتجاج في كثير من المسائل النحوية التي ورد ذكرها في كتب الخلاف[3].

فلكل مذهب نقله الذي يعتدّ به، وقياسه الذي يراه أئمته، وقد يستدل الفريقان للمسألة ذاتها بالنقل والقياس

ومن المعلوم في كتب النحو أنّ البصريين قد شددوا في القياس، فلم يجيزوا بناء القواعد إلا على الكثير الشائع، وأنّ الكوفيين قد توسعوا في القياس فأجازوا القياس على القليل النادر[4].

وفي كتب الخلاف كثيراً ما يمزج نحاة المذهبين بين العلّة والقياس سواء في مسالك الاحتجاج لمذهبهم أو في مسالك النقض والردّ، ، لأنّ القياس في حقيقته ما هو إلا تعليل لوجه ما، وربطه بوجه آخر يحمل ما يحمل من الظواهر[5]، وهذه العلّة تظهر بوضوح في عملية استقراء اللغة، فيلاحظ الشبه بين الظواهر، فتعلل ظاهرة قياساً على ظاهرة أخرى.

وقد أوردت كتب الخلاف كثيراً من المسائل التي ورد فيها الاحتجاج المباشر في القياس، وقد كان النصيب الأوفر منها للكوفيين، وفيما هو آت أبرز صور القياس التي استعملها الفريقان في تعليلهم لبعض المسائل الخلافية:

---

[1] انظر: الأنباريّ، لمع الأدلة، ص: 90.

[2] انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 83، 1/ 87، 1/ 148، 1/ 209.

[3] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 252، 343، 347، 383.

[4] انظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص: 128.

[5] انظر: الحلواني، الخلاف النحويّ بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، ص: 292.291

القياس بجامع الحذف والتعويض:

مفهوم هذا القياس أنّ ما حذف من آخره(أي من آخر الكلمة) عوض عنه في أوله، وما حذف من أوله عوض عنه في آخره، "ألا ترى أنّهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من (بَنَو) عوضوا عنها الهمزة في أوّله فقالو ابن، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من (وعد) لم يعوضوا عنها الهمزة في أوله، فلم يقولوا (إعدُ) وإنّما عوضوا عنها الهاء في آخره، فقالوا (عدة)؛ لأنّ القياس فيما حُذِفَ منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره"[1].

وبهذا القياس رجّح البصريون مذهبهم في أنّ الاسم مشتق من السمو لا من الوسم كما هو مذهب الكوفيين.

القياس بجامع التذكير و التأنيث:

ومفهوم هذا القياس أنّ اللفظ إنما يجمع جمع مذكر سالماً بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون نصباً وجراً، إذا خلا من علامة التأنيث، أما إذا وجدت فيه هذه العلامة فقياسه أن يجمع بالألف والتاء.

وبناء على ذلك ردّ البصريون مذهب الكوفيين القائل بجواز جمع ما فيه تاء التأنيث مما سمي به المذكر جمع مذكر سالماً، فقالوا: "ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث، فقالوا: رجل ربعة جمعوه بلا خلاف فقالوا: رَبْعَات، ولم يقولوا : رَبْعُون. والذي يدل على صحة هذا القياس أنّه لم يُسْمَعْ من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء، كقولهم في جمع طَلْحة: طَلَحات، وفي جمع هُبَيْرة هُبَيْرات"[2]

القياس بجامع التصرف:

إنّ العامل المتصرف في عرف النحاة يجب أن يكون عمله متصرفاً، ومن كمال تصرف العامل جواز تقديم معموله عليه، ومثال ذلك كتقديم المفعول على الفعل نحو قوله تعالى" فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون"[3].

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 9، وانظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 135، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 83، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 580.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 41، وانظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 220، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 30.

[3] البقرة، آية: 87.

لقد رجّح البصريون بهذا القياس مذهبهم القائل: بجواز تقديم معمول الحال على العامل فيها إذا كان العامل متصرفاً، "وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: عَمْراً ضرب زيدٌ، فالذي يدل عليه أنّ الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه"[1]

قياس بجامع حق الصدارة

للتصدير حرمة فلا يذهب سدى، فما تصدر في الكلام فهو أولى بالأصالة من غيره، فإذا تبين للنحاة أنّ عنصراً لغوياً ما لا يقع إلا في أول الكلام، ولم يرد أنّه جاء في حشو الكلام أو آخره من خلال الاستقراء حكم عليه بأنّه من ألفاظ الصدارة، لذا رجّح بعض النحاة أنّ الزائد من حرفي العطف في نحو (فثم)، هو الثاني لحرمة التصدير، يقول السيوطي: " فثم....قال صاحب البسيط: زاد الفاء مع ثم، وقيل: ثم هي الزائد دون الفاء لحرمة التصدير"[2].

وقد استدل نحاة البصرة والفرّاء من الكوفيين بهذه القياس على منع تقديم خبر مازال عليها، لأنّ ما نافية، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنّ له صدر الكلام[3].

وبهذه القياس أيضاً استدل البصريون على منع تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط في نحو: "زيداً إنْ تضرِبْ أضرِبْ"؛ لأنّ الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما أنّه لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله نحو: " زيداً أضربتَ"، فكذلك الشرط لا يجوز أن يقال: " زيداً إنْ تضربْ أضرِبْ"[4].

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 251، وانظر: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط (3)، 1415هـ - 1994م، 4/ 168، والعكبريّ، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 383، والأشمونيّ، شرح الأشموني، 1/ 424.

[2] السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 71/1.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 159، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 122، والأشمونيّ، شرح الأشموني، 1/ 167.

[4] انظر، المبرّد، المقتضب، 2/ 68، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 83، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 131.130، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 4/ 1879.

القياس بجامع التقدم:

ذهب الكوفيون إلى أنّ أولى الفعلين في العمل في باب التنازع هو الفعل الأول، وكان من أحد احتجاجاتهم هو التعليل بالقياس، فأفعال الظن لا يجوز فيها الإلغاء إذا وقعت متقدمة نحو: " ظننتُ زيداً قائماً" بخلاف ما إذا وقعت متوسطة "زيدٌ ظننتُ قائم" أو متأخرة "زيدٌ قائم ظننتُ"، وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت متقدمة نحو: "كان زيدٌ قائماً" بخلاف إذا كانت متوسطة نحو: "زيدٌ كان قائم"، فبان بذلك أثر التقدم في تقوية عمل الفعل؛ لذا قلنا: بأولوية عمل الفعل المتقدم[1]

وبهذا القياس أيضاً رجّح الكوفيون رأيهم القائل بجواز تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها، نحو قولهم: "طعامَك ما زيدٌ آكلاً"، وعللوا جواز ذلك بالقياس، فقاسوا (ما) على (لم) و(لن) و(لا)؛ لأنّها نافية ، وكما أنّ هذه الحروف النافية يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو: "زيداً لم أضربْ"، و" عمراً لن أُكْرِمَ"، و" بشراً لا أُخْرِجُ" فكذلك مع (ما)، أي يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها[2].

القياس بجامع النيابة:

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، كما جاز ذلك في الفعل؛ لأنّه ناب مناب الفعل، " ألا ترى أنّك إذا قلت: (عليك زيداً) أي الزم زيداً، وإذا قلت: (عندك عمراً) أي تناولْ عمراً، وإذا قلت: (دونك بكراً) أي خذْ بكراً، ولو قلت: زيداً الزم، وعمراً تناول، وبكراً خذ، فقدمت المفمول لكان جائزاً، فكذلك ما قام مقامه"[3]

القياس بجامع الإعراب:

ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً؛ لأنّ ما جاز أن يقع صفة للنكرة، نحو: (مَرَرْتُ برجلٍ قاعدٍ، وغلامٍ قائمٍ)، جاز أن يكون حالاً من المعرفة، نحو: (مَرَرْتُ بالرجلِ قاعداً، والغلامِ قائماً)، والفعل الماضي يجوز أن يعرب صفة للنكرة، فجاز أن يقع حالاً للمعرفة[4].

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 87.

[2] انظر: نفسه، 1/ 172.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 228، وانظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 205.

[4] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 383.

قياس بجامع التقدير:

ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بظرف أو حرف جرّ كان مخفوضاً نحو: " كم عندك رجلٍ"، " وكم في الدّار غلامٍ"، فقدّروا الاسم الواقع بعد كم الخبرية مجروراً بتقدير (من)، فقاسوا الاسم الذي فصل عن (كم) بظرف أو حرف جر بالاسم قبل الفصل؛ لأنّك إذا قلت: " كم رجلٍ أَكْرَمْت، وكم امرأةٍ أَهَنْت" كان التقدير فيه: " كم من رجلٍ أَكْرَمْت، وكم من امرأةٍ أَهَنْت"، فأجازوا خفض الاسم قبل الفصل[1].

القياس بجامع المعنى:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على (لكن) في الإيجاب، نحو قولهم: (أتاني زيدٌ لكن عمرو)، وعللوا جواز ذلك بالقياس، فقاسوا (لكن) على (بل)، فكما أنّ (بل) يجوز العطف بها في النفي والإيجاب، فكذلك (لكن)، لاشتراكهما في المعنى، فقولنا: (ما جاءني زيدٌ لكن عمرو)، كقولنا: (ما جاء زيدٌ بل عمرو)، نثبت مجيء الثاني دون الأول، ولما اشتركا في معنى واحد جاز العطف بها في النفي والإيجاب[2].

القياس بجامع القلب:

رجّح الكوفيون بهذا القياس أنّ (كلا، وكلتا) مثنيان لفظاً ومعنى؛ لأنّ الألف فيهما كألف المثنى، وذلك لأنّهما ينقلبان إلى الياء في حالتي النصب والجرّ عند إضافتهما إلى المضمر، فنقول: (رأيت الرجلين كليهما)، و(المرأتين كلتيهما)، فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف (الزيدان والعمران) دلّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية[3].

القياس بجامع الحركة:

ذهب الكوفيون إلى جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز، وأجمعوا على أنّه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها نحو: (مَنَ ابُوك، مَنْ أبوك) و(كَمِ ابِلُك، كَمْ إبِلُك)، وعلل الكوفيون صحّة ذلك

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 304 ـ 305.

[2] انظر: نفسه، 2/ 484.

[3] انظر: نفسه، 2/ 441 .

بالقياس، فقاسوا جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها على جواز نقلها من همزة القطع نحو قولهم: (مَنَ ابُوك)، و(كِمِ ابِلُك)، والعلّة الجامعة بينهما أنهما همزتان متحركتان[1].

الحمل على النقيض:

علة الحمل على النقيض علة مرجحة قال بها النحاة في مسائل شتى من مسائل الخلاف، ذكرها الدينوريّ في كتاب " ثمار الصناعة "، وشرحها التاج بن مكتوم، ومثّل لها بـ " نصبهم النكرة: بـ(لا) حملاً على نقيضها (إنّ)[2].

وسوّغ ابن الشجريّ مثل هذا الحمل بالتناسب، ولو كان على النقيض، فقال: "ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها"[3]، وجعله ابن جنّيّ من باب التأنيس فقال: " ويزيدك تأنيساً أنّ حرف التّعريف نقيض التنوين؛ لأنّ التنوين دليل التنكير، كما أنّ هذا الحرف دليل التعريف، فكما أنّ التنوين في آخر الاسم حرف واحد، فكذلك حرف التعريف من أوّله ينبغي أن يكون حرفاً واحداً"[4]

يقول الأنباريّ معللاً بناء (كم) على السكون: " إنّما بنيت لأنها لا تخلوا إمّا أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة (رُبَّ)؛ لأنّ (رُبَّ) للتقليل و(كم) للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه علي نظيره، فبنيت (كم) حملاً على (رُبَّ)"[5].

وبهذا الحمل رجّح الكوفيون مذهبهم القائل بجواز العطف على معمول (إنّ) قبل تمام الخبر، نحو قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى"[6]،

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 742.

[2] السيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 99.

[3] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 368/2.

[4] ابن جنّيّ، سر صناعة الإعراب، 1/ 337.

[5] الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، 1377هـ - 1957م، ص: 214، الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م، 176/1.

[6] المائدة: آية، 69.

فعطف الصائبين على موضع إنّ قبل تمام الخبر، وعللوا جواز ذلك حملاً على جوازه في باب (لا) النافية للجنس نحو: (لا رَجُلَ وامرأةٌ أفضلُ منك)؛ لأنّها بمنزلتها، وإن كانت (إن) للإثبات، و(لا) للنفي، لأنّهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[1].

وبهذه الحمل استدلّ الكوفيون على أنّ (رُبَّ) اسم، وليس حرف كما ذهب البصريون، وعللوا ذلك حملاً على (كم) التي تفيد التكثير، و(رُبَّ) التي تفيد التقليل، فكما أنّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ)[2].

وبهذا الحمل أيضاً رجّح الكوفيون مذهبهم القائل بأنّ فعل الأمر معرب مجزوم نحو: (افعل)، حملاً على فعل النهي نحو: (لا تفعل)؛ لأنّهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[3].

علّة الحمل على الجوار:

علة الحمل على الجوار نوع من أنواع العلل في العربيّة، وتمثل لوناً من ألوان القياس، جعلها الدينوريّ صاحب كتاب "ثمار الصناعة" العلّة الثالثة عشرة من أربع وعشرين علة للقياس، وهي من العلل التي تطّرد في كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم، وشرحها التاج بن مكتوم، ومثّل لها بقوله: " الجرّ بالجوار في قولهم: (جحر ضبٍّ خربٍ)، وضمّ لام (الله) في (الحمدُ لُلهِ) لمجاورتها الدال"[4]، وتعني أنّ الكلمة قد تأخذ الحكم الإعرابيّ لسابقتها على الرغم من اختلاف حكمها، يقول ابن هشام: " الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره"[5].

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 186، وابن يعيش، شرح المفصّل، 8/ 69، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 243.

[2] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 832، والمرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1)، 1413هـ - 1986م، ص: 417، الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 478.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 538، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 176، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 125، وابن يعيش، شرح المفصّل، 7/ 61.

[4] السوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 99.

[5] ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت771هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ - 2003م، 2/ 788.

وقد كانت هذه العلّة واحدة من العلل التي ساقها البصريون في ترجيح مذهبهم في مسائل الخلاف ، إذ ظهر لهم أنّ للجوار أثراً في تحديد العامل في المعمول في باب التنازع في العمل، إذ ذهبوا إلى أنّ أولى الفعلين بالعمل في التنازع نحو قولهم: (أَكْرَمَني و أَكْرَمْتُ زيداً)، هو الثاني، وكان من وجوه استدلالهم على ذلك هو التعليل بالجوار، فقالوا: " ألا ترى أنّهم قالوا: خشنت بِصَدْرِه وصَدْرِ زيدٍ، فيختارون إعمال الباء في المعطوف ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنّها أقرب إليه منه، وليس في إعماله نقض معنى، فكان إعماله أولى.

والذي يدل على أنّ للقرب أثراً أنّه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: حجرُ ضبٍّ خربٍ، فأجروا (خَربٍ) على (ضبٍّ)، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأنّ الضبّ لا يوصف بالخراب فهاهنا أولى"[1].

وكما حمل البصريون على الجوار في ترجيح مذهبهم في مسائل الخلاف كذلك فعل الكوفيون، ففي مسألة الخلاف في "عامل الجزم في جواب الشرط" ذهبوا إلى أنّ جواب الشرط " مجزوم على الجوار؛ لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له، لا يكاد ينفكّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار"[2].

علّة الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى نوع من أنواع العلل أيضاً، وهو لون من ألوان القياس في العربيّة، وفيه تقاس ظاهرة على ظاهرة أخرى، ويُعْطى حُكْمَ المقيس حُكْمُ المقيس عليه؛ لعلّة اشتراكهما في المعنى، ويعرّفه ابن هشام: " أن يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"[3].

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 92، انظر: المبرّد، المقتضب، 4/ 72، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص: 254.255، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 113، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 250.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 602، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 128، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 325/2.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 779/2.

والحمل على المعنى علّة مرجّحة عند النحاة، ومسلك من مسالك الانتصار للمذهب النحويّ في مسائل الخلاف، فقد تبين لهم أنّ بعض المواضع لا يصحّ فيها حمل اللفظ على ظاهره؛ لأنّه لو حمل عليه لفسد المعنى[1]، يقول ابن جنّي في باب الحمل على المعنى: "اعلم أنّ هذا الشَّرْج غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على اللفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً"[2].

لقد رجّح البصريون بهذا الحمل مذهبهم القائل بأنّ تاء التأنيث إنما حذفت من الألفاظ نحو: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ لأنهم حملوه على المعنى، وليس لاختصاص المؤنث به كما زعم الكوفيون؛ كأنّهم قالوا: شيء طالق، أو إنسان طالق، كما قالوا: رجل رَبْعة، فأنثوا الموصوف مذكراً على معنى نفس رَبْعة[3].

يقول الزبيديّ مؤيداً رأي البصريين: " وقول البصريين هو الصحيح، وقول الكوفيين منتقض بما جاء كذلك مما يشترك فيه المذكر والمؤنث، قالوا: ناقة ضامر وجمل ضامر، وجمل نازل وناقة نازل، وهذا كثير"[4].

وبهذا الحمل أيضاً استدل البصريون على أنّ (كلا) و(كلتا) فيهما إفراد لفظي، وتثنية معنويه، فالضمير يُردّ إلهما تارة حملاً على اللفظ، وتارة حملاً على المعنى[5]، ومن أمثلة ردّ الضمير إليهما حملاً على اللفظ ما جاء في قوله تعالى: "كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"[6].

ومن أمثلة ردّ الضمير إليهما حملاً على المعنى قول الفرزدق:

كِلاهُما حِينَ جدَّ الجريُ بينهما قد أَقْلعا وكِلا أَنْفَيْهما رابي

والشّاهد فيه: قوله: (أقلعا) حملاً على المعنى، وقوله: (رابي) حملاً على اللفظ.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 647/2.

[2] ابن جني، الخصائص، 411/2.

[3] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 762.

[4] الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 70.

[5] انظر: نفسه، ص: 55.

[6] الكهف، آية:33.

يقول الأنباريّ على لسان البصريين: "والحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة، وفي الحمل على المعنى أخرى (كلّ)، فإنّه لما كان مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى، رُدَّ الضمير تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، كقولهم: (كلّ القوم ضربته، وكلّ القوم ضربتهم)....إلا أنّ الحمل على المعنى في (كلّ) أكثر من الحمل على المعنى في (كلا) و(كلتا)"[1].

وبهذه العلّة استطاع الكوفيون ترجيح مذهبهم القائل بجواز جمع الاسم الذي فيه علامة تأنيث جمع سلامة، مثل: (طلحة)، اعتباراً بالمعنى؛ لأنّ "طلحة لفظ فيه علامة تأنيث سمي به مذكراً يعقل فجمع بالواو والنون كالذي آخره ألف التأنيث، نحو: (موسى وعيسى)، فإنك تقول في جمعه: (مُوْسَونَ، وعِيْسَونَ)، فكانت العلّة في ذلك أنّ العبرة فيه بالمعنى على التذكير، فوجب أن يذكّر بعلامة التذكير، وهو الواو والنون"[2].

علة الشبه:

الشبه نوع من أنواع القياس ابتدعه النحاة تنبيهاً على علّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح[3]، وتعني أن يقابل النحويّ قضيّة لغويّة بقضيّة أخرى، ويعطيها حكمها، لقرينة المشابهة، ولكن ليس شرطاً أن يكون الشبه بين القضيتين في كلّ شيء، فيكفي أدنى وجه للمشابهة بينهما، يقول سيبويه: " وقد يُشبِّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله"[4]

والاستناد إلى المشابهة علة وجيهة في النحو العربيّ، عوّل عليها النحاة في مسالك الاحتجاج لمذهبهم في مسائل شتّى من مسائل الخلاف، فقد كانت ملجأ النحاة حين يجدون ما يخرق أصولهم في كثير من الأحيان.

فقد رجّح البصريون بهذه العلّة مذهبهم في عدّة مسائل، نحو: مسألة الخلاف في المنادى المفرد العلم، فالأصل في المنادى العلم المفرد عندهم أن يكون معرباً، إلا أنّه لما أشبه كاف الخطاب بني، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها، وقد أشبه

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 448.

[2] العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 221.

[3] انظر: الملخ، نظريّة التعليل في النحو العربيّ، ص: 154.

[4] سيبويه، الكتاب، 1/ 182.

كاف الخطاب من ثلاثة أوجه، هي: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلمّا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيّاً كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة[1].

وفي مسألة الخلاف في عامل الرفع في الخبر، ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها ليست عامل الرفع في الخبر بعدها، في حين ذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر بعدها ؛ وعلة ذلك عندهم أنّها أشبهت الفعل، ولما أشبهت الفعل وجب أن تعمل عمله، وقد أشبهت الفعل من خمسة أوجه، هي: الأول: أنّها على وزن الفعل، الثاني: أنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل مبنيّ على الفتح، الثالث: أنّها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم، الرابع: أنّها تدخلها نون الوقاية نحو: (إنّني) كما أنّ الفعل تدخله نون الوقاية (أعطاني) ، الخامس: أنّ فيها معنى الفعل، فمعنى (إنّ، وأنّ) حقّقتُ، ومعنى (كأنّ) شبّهتُ، ومعنى (لكنّ) استدركتُ، ومعنى (ليت) تمنيتُ، ومعنى (لعلّ) ترجيتُ، فلمّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب[2].

وفي مسألة الخلاف في عامل الرفع في خبر (ما) الحجازية ذهب الكوفيين أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل الرفع في الخبر، بينما يرى البصريون أنّها هي عاملة الرفع في الخبر، وعلّة ذلك عندهم أنّها أشبهت (ليس) فوجب أنّ تعمل عملها، ووجه شبهها بـ (ليس) من وجهين، أولهما: أنّها تدخل على الجملة الاسمية كما أنّ (ليس) تدخل على الجملة الاسمية، وثانيهما: أنّ (ما) تفيد النفي في الحال كما أنّ (ليس) تفيد النفي في الحال نحو: (ما زيدُ قائماً)، (ما زيدٌ يقومُ)، وقد قويت هذه المشابهة بينهما

---

[1] انظر: الورّاق، أبو الحسن بن محمد بن عبدالله (ت325هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدّرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط (1)، 1420هـ ـ 1999م، ص: 334، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 324 ـ 325، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 440، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 46.45، الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 4/ 2183.

[2] انظر: المبرّد، المقتضب، 4/ 108، اولأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 176، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 167.

بدخول الباء في خبر(ما)، كما تدخل في خبر (ليس) نحو: (ما زيدٌ بقائمٍ)، و(ليس زيدٌ بقائمٍ)[1].

وبعلّة الشبه أيضاً استدل بعض البصريين على أنّ بناء (الآن) جاء لمشابهتها اسم الإشارة؛ وذلك لأنّ الألف واللام دخلا لمعنى الإشارة، فصار معنى قولنا: (الآن)، كقولنا: (هذا الوقت)، فلما أشبه اسم الإشارة بني، واسم الإشارة مبني، فكذلك ما أشبهه[2].

3.2.1 العلل الدلاليّة:

تعدّ العلل الدلالية من العلل التي اعتمد عليها النحاة في كثير من الأوجه النحويّة التي اختلفوا فيها ، وذلك لكونها تقوم على مراعاة المعنى أساساً لتبرير قاعدة نحويّة، أو استعمال عربيّ[3]، ويمكن تعريفها بأنّها: "مجموعة العلل التي تفسر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها، أو تبرير الخروج عن القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج"[4]، وفيما يلي بعض العلل التي تندرج تحت هذا النوع، والتي احتجّ بها النحاة فيما جرى بينهم من مسائل الخلاف:

علة مراعاة المعنى اللغوي:

مما يرجح الرأي النحوي قربه من المعنى المقصود، وقوته في بابه، ولقد كانت هذا العلّة مرجحاً شائعاً في كثير من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة[5].

---

[1] انظر: المبرّد، المقتضب، 4/ 188، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 165، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 201.

[2] انظر: الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم (ت311، معاني القرآن، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط (1)، 1408 ـ 1988م، 1/ 153، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 520، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 64، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 3/ 1423، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 139.

[3] انظر: العبيدي، شعبان، التعليل اللغويّ في كتاب سيبويه، جامعة قار يونس، ليبيا، ط (1)، 1999م، ص: 295.

[4] قاسم، حسام أحمد، الأسس المنهجيّة للنحو العربيّ، دراسة في كتب إعراب القرآن، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ط (1)، 2007م، ص: 394 – 395.

[5] انظر: ابن جنّي، الخصائص، 255/3، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 240، والكيشي، محمد بن أحمد (ت1296هـ)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق: عبدالله علي الحسيني البركاتي، جامعة أم القرى، مكة، ط (1)، 1410هـ ـ 1989م، ص: 140.

جاء في معاني النحو، وهو يعلل سبب ترجيحه لقول من الأقوال: " وهذا القول أقرب إلى المعنى من القولين الأولين، كما هو ظاهر"[1].

وقد يؤدي المذهب النحوي إلى إبطال معنى المتكلم، فيكون ذلك سبباً في تضعيفه واستعباده[2].

جاء في الأمالي مبيناً أثر المعنى في اختيار الوجه الإعرابي: "وإعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب إنّما هو بنصب الرئمان[3]، وللنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة"[4].

وقد لجأ نحاة البصرة إلى المعنى لترجيح ما ذهبوا إليه، ويتجلى ذلك الأمر بوضوح في مسألة اشتقاق الاسم، فقد ذهبوا إلى أنّ الاسم مشتق من السُّموِّ؛ اعتماداً على المعنى اللغوي لدلالة (اسم)، لأنّ السّمو في اللغة هو العلو، "يقال: سما يسمو سُمواً إذا علا، ومنه سميت السماء سماء لعلوّها، والاسم يعلو على المُسَمَّى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: الاسم ما دلّ على مسمّى تحته، فلما سما الاسم على مسمّاه وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنّه مشتق من السُّموِّ لا من الوسم"[5].

وقد رجّح العكبري رأي البصريين فقال: "إنّ اشتقاق الاسم من السُّمو مطابق للمعنى"[6]، و"بيانه: أنّ الاسم ينوه بالمُسمّى ويرفعه للأذهان بعد خفائه، وهذا معنى السّموّ"[7].

وبالعلّة ذاتها رجّح الكوفيون مذهبهم القائل: بأنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، ونصّ قولهم: " والاسمُ وسم على المسمّى، وعلامة له يُعْرفُ بها.... فإذا قلت: (زيد،

---

[1] السامرائيّ، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان، 1429هـ، 2008م، 326/3.

[2] انظر: الخوارزميّ، القاسم بن حسن، (ت617هـ)، ترشيح العلل في شرح الجمل، إعداد: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998م، ص: 119.

[3] يشير إلى قول الشاعر: أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

[4] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 56/1.

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 6، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 27.

[6] العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 136.

[7] العكبريّ، نفسه، ص: 137.

أو عمرو)، دلّ على المسمّى، فصار كالوسم عليه؛.... ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسمُ سمةٌ توضع على الشيء يعرف بها"[1]

وبالعلّة نفسها أيضاً رجّح البصريون مذهبهم القائل بأنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، اعتماداً على المعنى اللغوي لدلالة المصدر وهو تسميته مصدراً، "فالمصدر هو الموضع الذي يُصْدرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدر، فلما سمي مصدراً دلّ على أنّ الفعل قد صدر عنه"[2].

علة أمن اللبس:

هذه العلة من العلل الوجيهة في النحو العربي، فالأصل في الكلام أن يوضع للفائدة؛ لذلك راعت العرب في كلامها الوضوح، وابتعدت عما يجلب الغموض واللبس، لأنّ غرض المتكلم الإفهام، يقول تمّام حسان: " إنّ اللغة العربية وكلّ لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم"[3].

وعلّة أمن اللبس من العلل الدلاليّة المهمة عند النحاة، ولها أثر في بعض مسائل الخلاف بين نحاة المذهبين، ومرجع شائع في كثير من الأوجه النحويّة التي اختلف فيها النحاة. فقد لجأ نحاة البصرة إلى هذه العلّة في تعزيز مذهبهم في " مسألة جريان اسم الفاعل على غير من هو له"، فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له التزم البصريون ابراز ضمير المتكلم أو الغائب، خشية الوقوع في اللبس، نحو قولهم: (هند زيدٌ ضاربته هي)، قال البصريون: " إنّما يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له؛ لأنّا لو لم نُبْرزه، لأدى ذلك إلى الالتباس، ألا ترى أنّك لو قلت: (زيد أخوه ضاربٌ)، وجعلت الفعل لزيد، ولم تبرز الضمير، لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أنّ الفعل للأخ دون زيد، ويلتبس عليه ذلك؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس؛ فوجب إبرازه لأنّه به يحصل إفهام السامع ورفع الإلباس"[4]

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 6.

[2] نفسه، 1/ 338.

[3] حسّان، تمّام ، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، 1994م، ص: 233.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 60، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 33، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 152.

وحملاً على العلّة ذاتها انتصر البصريون لمذهبهم القائل بعدم جواز صرف ما لا ينصرف وردّ مذهب الكوفيين القائل: بجواز ترك صرف ما ينصرف، فقالوا: "إنّما قلنا: إنّه لا يجوز ترك ما ينصرف لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنّا جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما ينصرف"[1].

وإذا انتقلنا إلى الكوفيين وجدناهم أيضاً يعتمدون هذه العلّة ويرجّحون بها مذهبهم في بعض مسائل الخلاف مع البصريين، فقد استدلّ بعضهم بهذه العلة للدلالة على أنّ الأصل في الوزن الصرفيّ للاسمين(سيّد، وهيّن، وميّت) هو (فَعِيل) بكسر العين، نحو: (سَوِيْد، وهَوِيْن، ومَوِيْت) "إلّا أنّهم لمّا أرادوا أن يُعِلّوا الواو كما أعلّوها في (ساد، ومات) قلبوها، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها، فكرهوا أن يلتبس (فَعِيل) بـ(بِفَعْل) فزادوا ياء على الياء، ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين (فَعِيل، وفَعْل)"[2].

وحملاً على العلّة ذاتها رجّحوا مذهبهم القائل بأنّ ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وبحذف الحرف الذي بعده، نحو: (قِمَطْر)، ترخم على: (قِمَ)؛ لأنّ الحرف الأخير إذا سقط من هذا بقي آخر الاسم ساكناً، فلو لم تحذف، لأدى ذلك إلى أن تشبه الأدوات، وذلك لَبْس، فلا يجوز[3].

علة الفرق:

هذه العلة من العلل الوجيهة في النحو التي يكثر دورانها على ألسنة النحاة، فقد علل بها النحاة الكثير من الظواهر اللغوية، لأنّها بمثابة الأداة التي بها يؤمن اللبس، ويتضح المعنى المراد، فيلجأ إليها للفصل بين المتشابهات، والفروق إنّما تتحقق بالقرائن أيّاً كان نوعها[4]، ويستدلّ بها للإبانة، إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف،2/ 514، انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 26، وابن جنّيّ، سر صناعة الإعراب، 2/ 546،

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 796.

[3] انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 49، والأشمونيّ، شرح الأشموني، 181/2.

[4] انظر: حامد عبد الحسين كاظم وإدريس حمد هادي، العلل الصرفيّة الدلاليّة في كتاب سيبويه، مجلّة القادسيّة في الآداب والعلوم التربويّة، العدد (4)، المجلّد (7)، 2008م، ص: 67.

توخياً لدقة الدلالة[1] يقول السيوطي: "عللوا بها أحكاماً كثيرة، منها رفع الفاعل، ونصب المفعول، وضم تاء المتكلم، وفتح تاء المخاطب، وكسر تاء المخاطبة وتنوين التمكين دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات"[2].

وعلّة الفرق واحدة من العلل الدلاليّة التي كان لها أثر في بعض مسائل الخلاف ببن نحاة المذهبين، فقد اتّخذها الكوفيون وجهاً مقدماً في ترجيح مذهبهم القائل بأنّ حذف الواو من مضارع الفعل المثال الواوي نحو: (وعد يعد)، و(وزن يزن)، إنّما جاء للفرق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، فـ(وجل) مثلاً فعل لازم، والمضارع منه (يَوْجَل)، فبقيت الواو في المضارع، لأنّه فعل لازم، بينما حذفت الواو من (وعد، يعد) و(وزن، يزن)لأنّه فعل متعدٍّ[3].

وحملا على هذه العلّة أيضاً ردّ الكوفيون مذهب البصريين القائل: بأنّ (أَفْعَلَ) في التعجب فعل ماض، بحجّة بنائه على الفتح، فقالوا: " ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة، لأنّ التعجب أصله استفهام، ففتحوا آخر (أفعل) في التعجب، ونصبوا زيداً، للفرق بين الاستفهام والتعجب"[4].

وبهذه العلّة الدلاليّة أيضاً رجّح بعض الكوفيين مذهبهم القائل بأنّ الاسم المفرد النكرة المنفيّ بـ (لا) معرب منصوب بها، فقالوا: " إنّما قلنا إنّه منصوب بها؛ لأنّ (لا) تكون بمعنى غير، كقولك: (زيدٌ لا عاقل ولا جاهل) أي: غير عاقل وغير جاهل، فلمّا جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها؛ ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس، ويقع الفرق بينهما"[5]

علة التضمين:

من العلل الدلاليّة التي كان لها أثر في بعض مسائل الخلاف بين النحاة علّة التضمين، فقد اعتقد النحاة أنّ بعض الألفاظ قد يتوسع في الاستعمال فيها مما يجعله

---

[1] انظر: الورّاق، علل النحو، ص: 61.

[2] السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 559/1.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 782، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 133.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 137.

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 366، انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 362، الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 3/ 1296، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 257.

يؤدي معنى لفظ آخر مناسب له في التركيب،[1]، يقول السيوطيّ: " التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف وفي الأسماء وفي الأفعال"[2]، والغرض من ذلك هو الاختصار؛ لأنه يدل بكلمة واحد على معنى كلمتين، قال الزمخشري: " والغرض في التضمين إعطاء مجموع معنين، وذلك أقوى من إعطاء معنى"[3].

وقد كانت هذه العلة واحدة من العلل التي التمسها نحاة البصرة لتأييد وجهة نظرهم أمام خصومهم الكوفيين في مسائل الاحتجاج، فقد استدلوا بهذه العلّة على بناء (مُذْ، ومُنذُ)، وذلك لتضمنهما معنى حرفي الجر (من) و(إلى)، "ألا ترى أنّك إذا قلت: ما رأيته مُذْ يومان، ومُنذُ ليلتان، كان معناه: ما رأيته من أوّل هذا الوقت إلى آخره، وبنيت (مُذْ) على السكون لأنّه الأصل في البناء، وبنيت (مُنذُ) على الضم؛ لأنّه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين؛ حركت بالضم؛ لأنّ من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم"[4].

وحملاً على هذه العلّة أيضاً رجّح البصريون مذهبهم القائل بأنّ اسم (لا) النافية للجنس مبنيّ على الفتح، وليس معرب منصوب بها كما ذهب الكوفيون، وذلك لأنّ التقدير في جملة (لا رجل في الدار) هو: (لا من رجل في الدا)ر، فحذفت (من) وتضمن الاسم معناها، وتركبت مع (لا) فبنيت لتضمنها معنى الحرف والتركيب مع (لا)، وبنيت على الفتح؛ لأنّه أخف الحركات.[5]

وكما اعتمد البصريون هذه العلة في مسالك الاحتجاج لتأييد مذهبهم في مسائل الخلاف ، فعل الكوفيون ذلك ،فقد ردّوا بها مذهب البصريين القائل بأنّ (أفعل) في التعجب فعل ماض، وعلّة ذلك عندهم بناء أخره على الفتح، فقالوا في ردّ مذهب البصريين: " إنّما فتح آخر (أفعل) في التعجب لأنّه مبني، لتضمنه معنى حرف

---

[1] انظر: ابن جنّي، الخصائص، 308/2.

[2] السيوطيّ، الأشباه والنظائر، 1/ 219.

[3] نفسه، 219/1.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص:1/ 391.

[5] انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 50، والمراديّ، الجنى الدانيّ، ص: 291، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 3/ 1296، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 257.

التعجب، لأنّ التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء إلى غير ذلك، إلا أنّهم لمّا لم ينطقوا بحرف التعجب، وضمنوا معناه هذا الكلام استحق البناء، ونظير هذا أسماء الإشارة فإنّها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وإن لم يُنْطق به، فكذلك هاهنا"[1] .

وبهذه العلة أيضاً ردّوا دليل البصريين القائل بأنّ اسم فعل الأمر نحو: (نزالِ) مبني لأنّه قام مقام فعل الأمر، فقالوا : "إنّما بني (نزالِ) لتضمنه معنى لام الأمر، ألا ترى أنّ (نزالِ) اسم (انزلْ)، وأصله (لِتَنْزِلْ) فلما تضمن معنى اللام كتضمن (أين) معنى حرف الاستفهام، وكما أنّ (أين) بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فكذلك بنيت (نزالِ) لتضمنها معنى اللام"[2].

علة اتفاق المعنى:

ممّا يندرج أيضاً تحت العلل الدلاليّة التي اعتمد عليها الكوفيون في ترجيح مذهبهم أمام خصومهم البصريين القائل: بجواز إظهار (أن) بعد (كي)، نحو: (جئتك لكي أن أكرمك)، علّة اتفاق المعنى، وبيانها أنّ (أن) جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب، و(كي) تفيد التوكيد، فدخلت (أن) توكيداً لها، لاتفاقهما في المعنى، وإن اختلفا في اللفظ[3].

4.2.1 العلل العقليّة:

لقد تشكلت مجموعة كبيرة من العلل العقليّة التي استنبطها النحاة من الواقع أو البديهة لتسويغ أحكامهم النحويّة، فكان لها أثر في بعض مسائل الخلاف بين نحاة المذهبين، ومنها:

علّة العوض:

علّة العوض من العلل النحويّة المهمة والتي كان لها أثر في بعض مسائل الخلاف بين نحاة المذهبين، فقد اعتمد عليها كلا الفريقين في الانصار لمذهبهم في

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 173.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 534، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 126.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 581، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، 151.

مسائل الخلاف، إذ اعتقد النحاة أنّ بعض الحروف أو الكلمة قد يصيبه الحذف فيعوض عنه بحرف آخر أو كلمة أخرى، يقول ابن فارس: " من سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة"[1].

ومن مسالك هذه العلة أنّ النحاة اعتقدوا أنّ (أن) الخفيفة أصلها (أنّ) الثقيلة، لذلك يسمونها(أن) المخففة من الثقيلة، غير أنّ البصريين يذهبون إلى أنّ (أنّ) لا تخفف في جميع الحالات ، بل تخفف في حالات معينة، وهي وجود الفعل مع أحد الأحرف الأربعة، وهي: لا، وقد، وسوف، والسين، نحو قوله تعالى: " علم أن سيكون منكم مرضى"[2]، ونحو: (علمتُ أنْ سوف يخرج زيدٌ)، و(علمت أنْ قد خرج عمرو)، وعلة ذلك أنّ هذه الأحرف جاءت عوضاً مما لحق (أنْ) من التغير، يقول البصريون في ذلك: " ولا تُخَفّف عن غير واحد من هذه الأحرف؛ لأنّهم جعلوها عوضاً مما لحق (أنْ) من التغيير، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم؛ وذلك لأن (أنْ) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان، الحذف ووقوع الفعل بعدها، فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم"[3].

وبعلة العوض هذه استدلّ البصريون على أنّ الميم المشددة في قولهم:(اللهمّ) عوضاً عن حرف النداء المحذوف، فقالوا: " وذلك لأنّا أجمعنا أنّ الأصل(يا أله)؛ لأنّه لا يستعمل إلا في النداء، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: غفر اللهمّ لزيد، وعفا اللهمّ عن عمرو، لأنّه ليس بنداء، إلا أنّا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا(يا)، ووجدنا الميم حرفين، و(يا) حرفين، ويستفاد من قولهم: (اللهمّ) ما يستفاد من قولك: (يا الله) دلنا ذلك على أنّ الميم عوض من (يا)؛ لأنّ العوض ما قام مقام المعوّض، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت(يا) فدل على أنّها عوض منها"[4].

---

[1] ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، علّق عليه ووضع هوامشه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط (1)، 1418هـ ـ 1997م، ص: 179.

[2] المزمل، آية: 73.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف،1/ 204 ـ 205.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 1/ 343، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 47، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 449، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 4/ 2191، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 147.

وقد اعتمد الكوفيون هذه العلّة أيضاً في التدليل على رأيهم في بعض مسائل الخلاف وذلك حين ذهبوا إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، فكان من أحد وجوه استدلالهم لتأييد وجهة نظرهم أمام البصريين هو التعليل بالتعويض، فقالوا: " الاسم سمة تُوضَع على الشيء يعرف بها، والأصل في الاسم وَسْم، إلّا أنّه حذفت منه (الفاء) التي هي الواو في (وسم) وزيدت الهمزة في أوّله عوضاً عن المحذوف، ووزنه (اعل)؛ لحذف الفاء منه"[1].

وبها أيضاً رجّحوا مذهبهم القائل بأنّ الواو إنّما ظهرت في مضارع الفعلين اللازمين نحو: (وَجَلَ يَوْجَلُ، ووَحَلَ يَوْحَلُ)، ولم تظهر في مضارع الفعلين المتعديين نحو: (وَعَدَ يَعِدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ)، وذلك لأنّ التعدي صار عوضاً من حذف الواو[2]

علة الأولى:

من العلل النحويّة التي كان لها أثر في مسائل الخلاف وسلكها النحاة في ترجيح مذهبهم الاستدلال بعلة الأولى، وهي من العلل العقلية التي لها شأن كبير في النحو العربي، ذكرها الدينوريّ في "كتاب ثمار الصناعة" من بين العلل النحويّة التي تطرد على كلام العرب[3]، وحَدُّها " أنّ ظاهرة ما تكون في الفرع أو فيما يشبهها وتؤدي إلى حكم إعرابيّ أو صرفيّ، وحينئذ يكون من الأولى أن يصرف هذا الحكم في الأصل، لأنّ الفرع دونه، ولأنّ الظاهرة أقوى فيه"[4].

ومن أمثلتها مسألة الخلاف في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بفعل مقدّر، وتقديره عندهم: (زيدٌ استقر أمامكّ) وذهب فريق منهم إلى أنّه منصوب بتقدير اسم فاعل، وتقديره: (زيدٌ مُسْتقر أمامكٌّ)، وكان من مسالك هذا الفريق في ترجيح مذهبهم هو التعليل بالأولى، وذلك " لأنّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف،1/ 6، انظر: العكبريّ التبين عن مذاهب النحويين، ص: 132، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 580.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص:2/ 782.

[3] انظر: السيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 100.

[4] الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، ص: 122.

الفعل؛ لأنّ اسم الفاعل يجوز أنّ يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع"[1].

وحملاً على هذه العلّة أيضاً رجّح البصريون مذهبهم القائل بجواز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو: (قائم زيدٌ)، و(أبوه قائمٌ زيدٌ) وردّ مذهب الكوفيين القائل بمنعه، فبعد أن قدموا شواهدهم من المسموع بنوا فيها رأيهم في الجواز قالوا: " وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى؛ لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وهذا لا إشكال فيه"[2]

وبها أيضاً ردّوا مذهب الكوفيين القائل بجواز نداء ما فيه (ال) نحو: (يا الرجل) فقالوا: " وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة فلأن لا يجوز بالجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلك لأنّ تعريف النداء بعلامة لفظيّة، وتعريف العلميّة ليس بعلامة لفظيّة، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية،، كما أنّ تعريف النداء بعلامة لفظية وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلميّة، وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظيّة، فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام، وكلاهما بعلامة لفظيّة، كان ذلك من طريق الأولى"[3]

وبالعلة ذاتها رُجّح مذهب البصريين القائل بأنّ الفعل المضارع إنّما يرتفع لقيامه مقام الاسم، وردّ مذهب الكوفيين القائل: بأنّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، قال الأنباري: " لأنّه يؤدي إلى أنّ يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أنّ الرفع قبل النصب والجزم....وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى"[4]

هذا وقد اعتمد الكوفيون هذه العلّة في التسويغ لمذهبهم في بعض مسائل الخلاف مع البصريين، ومن أمثلتها مسألة الخلاف في حذف إحدى التائين من الفعل المضارع، فقد ذهب البصريون إلى أنّ المحذوف من الفعل المضارع الذي في أوله

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 245.

[2] نفسه، 1/ 68.

[3] نفسه، 1/ 338.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 2/ 553.

تاءان، تاء المضارعة والتاء الأصلية، نحو: (تتناوب)، هو التاء الثانية، ايّ: التاء الأصلية دون تاء المضارعة؛ لأنّ الأولى دالة على معنى، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ المحذوف من الفعل التاء الأصليّة، وقد عللوا مذهبهم " لأنّها زائدة، والزائد أولى بالحذف"[1]

علة النيابة:

علة مهمة من العلل العقليّة التي لجأ إليها النحاة في مسالك الاحتجاج لمذهبهم وتأييد وجهة نظرهم أمام خصومهم في مسائل الخلاف خصوصاً في عمل بعض الأدوات، ومفادها أنّ بعض الكلمات قد تنوب عن بعضها في مواضع مختلفة، وعندئذ إمّا أن تستحق الأحكام النحويّة لما نابت عنها، أو تكتسب خصائصه في العمل إذا كان عاملاً.

يرى البصريون أنّ مُذْ ومُنذُ يكونان اسمين مبتدأين، وما بعدهما خبر مرفوع عنهما، ويكونان أيضاً حرفين جارين وما بعدهما مجرور بهما" وذلك لأنّ (مُذْ ومُنْذُ) معناهما الأمد، ألا ترى أنّ التقدير في قولك: ما رأيته مُذْ يومان، ومُنْذُ ليلتان، أي: أمدُ انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه"[2].

ومن أمثلتها عند البصريين الخلاف في مسألة رافع الفعل المضارع، فمذهب الكوفيين أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، أمّا البصريون فلم يعترفوا في التعرّي علّة في العمل، إنّما يرتفع عندهم لقيامه مقام الاسم، ففي نحو: (يقومُ زيدٌ) تقديره: (قائمٌ زيدُ)، فقالوا في ترجيح مذهبهم: "إنّما قلنا: إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم وذلك من جهين: أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، والوجه الثاني: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى

---

[1] الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 131.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 391.

أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الاعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم"[1].

هذا وقد اعتمد الكوفيون هذه العلّة أيضاً لتسويغ أحكامهم النحويّة في مسائل الخلاف مع البصريين، ومن أمثلتها مسألة الخلاف في الاسم المرفوع بعد(لولا) نحو قولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك)،فقد ذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بالابتداء، أمّا الكوفيون فلم يعترفوا بالابتداء علّة في العمل، إنّما يرتفع بها، وعللوا ذلك؛ لأنّها نابت مناب الفعل المحذوف الذي لو ظهر لرفع الاسم، والتقدير عندهم: (لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك)، إلا أن الفعل حذف للتخفيف، وزادوا (لا) على (لو) فصارت حرفاً واحداً[2].

ومن أمثلتها أيضاً مسألة الخلاف في عامل النصب في المستثنى، فقد ذهب البصريون إلى أنّ العامل فيه الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلّا)، وذهب بعض الكوفيون ووافقهم والمبرّد والزجّاج من البصريين إلى أنّ العامل فيه (إلّا)، وعلّة ذلك عندهم لأنّها نابت مناب الفعل الذي قدّروه (أستثني)، "ألا ترى إنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيداً)، كان المعنى فيه (استثني زيداً)، ولو قلت: (استثني زيداً)، لوجب أن تنصب، فكذلك ما قام مقامه"[3].

وبهذه العلّة استطاعوا أيضاً ترجيح مذهبهم أمام نظرائهم البصريين القائل بأنّ عامل النصب للفعل بعد لام التعليل في جملة: (جئتُك لتكرمَني)، هي لام التعليل نفسها من غير تقدير (أن) خلافاً لما ذهب إليه البصريون من أنّ الناصب هو (أن) مقدّرة بعد اللام، أي (جئتك لأن تكرمني)، حيث قالوا: إنّما قلنا أنّها هي الناصبة لأنّها

---

[1] الأنباريّ، الانصاف في مسائل الخلاف، 2/ 552، انظر: المبرّد، المقتضب، 4/ 80، وابن يعيش، شرح المفصّل، 7/ 12، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 275.

[2] انظر: الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمّد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط (3)، 1403هـ - 1983م، 1/ 44، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 71، وابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 118، وابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ، 210/2.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 261، انظر: المبرّد، المقتضب، 4/ 390، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 399، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 83/1.

قامت مقام (كَيْ)، ولهذا تشتمل على معنى (كَيْ) وكما أن (كَيْ) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه"[1].

وكذلك استدلّوا بها ووافقهم المبرّد من البصريين أنّ (واو) رُبَّ تعمل في النكرة الخفض، وأنها ليست العاطفة، وعللوا ذلك لأنّها "لمّا نابت عن (ربّ) عملت الخفض، كما تعمل (ربّ)، والذي يدلّ على أنّها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله[2]:

وبَلَدٍ عامِيةٍ أعْمَاؤُه

وكقول الآخر[3]:

وبَلْدَةٍ ليسَ بها أنيسُ

وما أشبه ذلك فدلّ على أنّها ليست عاطفة"[4]

علة استصحاب الحال:

واستصحاب الحال أحد أدلة النحو[5] التي انتقلت إلى النحو من علم الفقه خاصة[6]، وهو في اللغة: طلب المصاحبة والمرافقة، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه[7].

أمّا في الأصطلاح النحويّ فقد عرفه الأنباري بأنّه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنياً،

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 376، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 151، والأشموني، شرح الأشمونيّ، 2/ 290.

[2] الرجز لرؤبة، انظر: رؤبة بن العجاج، (ت145هـ)، الديوان، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (2)، 1980م، ص: 3.

[3] الرجز لجران العود، ورواية الديوان:

الذئب أو ذو لبد هموس بسابساً ليس بها أنيس

انظر: أبو جعفر، محمد بن حبيب، (ت245هـ)، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكري، ديوان جران العود النمريّ، تحقيق وتذييل: نوري حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، دار الرشيد، 1982م، ص: 97.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 376.

[5] انظر: الأنباريّ، لمع الأدلة، ص: 141، والسيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 126.

[6] انظر: الحلوانيّ، محمد خير، أصول النحو العربي، ص: 126.

[7] انظر: ابن منظور، لسان العرب، 1/ 519 (صحب).

لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"[1].

واستصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب. واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب. وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف (الذي) وتضمن معنى الحرف في (كيف). وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعته الاسم نحو يذهب ويكتب ويركب وإلى غير ذلك.[2]

وعلى الرغم من اعتماد النحاة عليه، إلا أنّ النحاة يعتبرونه من أضعف الأدلة، ويمنعون التمسك به إذا كان هنالك دليل غيره[3].

وفيما يأتي أهم الأصول النحويّة التي اعتمدها النحاة في الاحتجاج في مسائل الخلاف لتسويغ أحكامهم النحوية:

ومنها عند البصريين ذهابهم إلى أنّ الأصل في (كم) الإفراد خلافاً لرأي الكوفيين القائل بأنّ (كم) مركبة من (الكاف، وما)، فقالوا: " إنّما قلنا إنّها مفردة؛ لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرع. ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[4].

وحملاً على هذه العلّة أيضاً استدلّ البصريون على أنّ الأصل في حروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف من غير عوض، فقالوا: " أجمعنا على أنّ الأصل في حرف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة"[5].

---

[1] الأنباريّ، الأغراب في جدل الإعراب، ص: 46.

[2] الأنباري، لمع الأدلة، ص: 141.

[3] انظر: الأنباريّ، لمع الأدلة، ص: 142، والسيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 137.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 30.

[5] نفسه، 1/ 396.

وهذا خلافاً لرأي الكوفيون القائل بجواز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وقد استدلوا على صحّة مذهبهم بالمسموع من كلام العرب " أنّهم يلقون بالواو من القسم، ويخفضون بها، قال الفرّاء: سمعناهم يقولون: (آلله لَتَفْعَلَنَّ) فيقول المجيب: (أالله لأفْعَلَنَّ) بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفضون بتقدير حرف الخفض، وإن كان محذوفاً. وقد جاء في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف.... وقد رُوي عن رؤبة بن العجّاج أنّه إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافك الله (أي بخيرٍ)"[1].

وبالعلّة ذاتها ردّ البصريون مذهب الكوفيين القائل بأنّ (أو) تأتي بمعنى (بل) و بمعنى (الواو)، فبعد أن قدّم الكوفيون شواهم من المسموع نحو قوله تعالى: " وأرسلنه إلى مائة ألف أو يزيدون"[2]، التقدير فيه: (بل يزيدون)، (ويزيدون)، قالوا في ردّ مذهبهم: " الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو) و(بل)؛ لأنّ (الواو) معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) ومعناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل على صحة ما ادعوه"[3]

وبهذا العلّة أيضاً احتجّ البصريون لرد مذهب الكوفيين لمّا رأوه في مذهبهم من عدول عن الأصل، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (إن) الشرطة تكون بمعنى (إذ)، مستدلين على صحّة مذهبهم بما جاء في كلام الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: " وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا"[4] أي وإذ كنتم في ريب؛ "لأنّ (إن) الشرطية تفيد الشك بخلاف (إذ)، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: (قامتِ القيامة)، كان كذا لما

---

[1] نفسه، / 392 – 393.

[2] الصافات، آية: 147.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 480 ـ 481، انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 403.

[4] البقرة، آية: 23.

تقتضيه من معنى الشك، ولو قلت: إذ قامتِ القيامة)، كان جائزاً؛ لأنّ (إذ، وإذا) ليس فيهما معنى الشك، فدلّ على أنّها بمعنى (إذ)"[1].

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الأصل في كلّ حرف أن لا يدلّ إلا على ما وضع له، لذلك قالوا في ترجيح مذهبهم: "أجمعنا على أنّ الأصل في (إن) أن تكون شرطاً، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه"[2].

وبالعلّة ذاتها ردّ البصريون مذهب الكوفيين القائل بأنّ اسم الإشارة يكون بمعنى الاسم الموصول، وقد استدلوا على صحّة مذهبهم بقوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم"[3]: والتقدير فيه: (ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم).

قال البصريون في ردّ مذهب الكوفيين: " ذلك لأنّ الأصل في(هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة، أن يكون دالاً على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أن لا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم على ما ادعوه"[4].

علة قلة التغيير:

علة عقليّة مرجحّة ولها أثر في مسائل الخلاف، فما يؤدي إلى قلة التغيير أولى مما يؤدي إلى تغيير كثير، قال أبو البركات الأنباري: " المصير إلى ما يؤدي إلى تغيير واحد أولى من المصير إلى ما يؤدي إلى تغيرين"[5].

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص:2/ 634.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 634، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 155.

[3] البقرة، آية: 85.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 717، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 68.

[5] الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمد، (ت57هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، 47/1.

وبهذه العلة رُجّح مذهب البصريين بأنّ (لولا) حرف جر، وذلك لأنّ " التغيير في اعتبار لولا حرف جر تغير واحد....وأما التغير في الضمير المتصل بعد لولا، فإنّه تلزم فيه تغيرات كثيرة"[1].

علة تكثير الحروف:

علة تكثير الحروف علّة عقلية، ولها أثر في كثير من المسائل النحويّة التي اختلف فيها النحاة، فقد اعتقد النحاة أنّ بعض الكلمات تكون حروفها قليلة، عندئذ لا بدّ من إضافة حروف أخرى لزيادة بنيتها، ومن أمثلة ذلك ما احتج به الكوفيون في الانتصار لمذهبهم في مسألة الاسماء الستة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّها معربة من مكانين نحو: (هذا أبُوكَ) الضمة والواو، في حين ذهب البصريون إلى أنّها معربة من مكان واحد، وكان من أحد مسالك الكوفيين لتأييد وجهة نظرهم التعليل بتكثير الحروف، فقالوا: " إنّما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها تكثيراً لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان، فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه"[2].

ومن أمثلتها أيضاً ما احتجّ به الكوفيون في تأييد مذهبهم في مسألة الاسم من (ذا) و(الذي)، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم في بنية اسم الإشارة من (ذا) و(الذي) الذال وحدها، بينما ذهب البصريون إلى أنّ الذال وحدها ليست الاسم فيها، فقال الكوفيون في ترجيح مذهبهم : " الاسم في (ذا) و(الذي) الذال وحدها، وما زيد عليها فهو تكثير لها؛ لأنّ ما عداها قد يحذف كثيراً"[3].

ومنها أيضاً مسألة الخلاف في الاسم من الضمير المنفصل (هو) و(هي)، فقد ذهب البصريون إلى أنّ الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من (هي) هما الاسم بمجموعه، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ والهاء هي الاسم " وإنّما زادوا والواو والياء تكثيراً للاسم؛ كراهية أنّ يبقى الاسم على حرف واحد"[4].

---

[1] الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن، 289/1.

[2] الأنباريّ، الانصاف في مسائل الخلاف، 1/ 20.

[3] الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 65، انظر: الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 2/ 914.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 677، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 65، وابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 96.

علة منزلة الشيء الواحد:

من العلل النحويّة التي كان لها أثر ببعض مسائل الخلاف علّة منزلة الشيء الواحد، فقد اعتقد النحاة أنّ الكلمات المتجاورة قد تندمج مع بعضها بعضاً فتصبح بمنزلة الشيء الواحد.

ومن أمثلة هذه العلّة مسألة الخلاف في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في الضرورة، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مستدلين على صحّة مذهبهم بالمسموع من كلام العرب نحو قول الشّاعر[1]:

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ الَقيْسِ مِنْها صُدُورِها

وموطن الشّاهد فيه أنّ الشّاعر فصل بين المضاف "غلائل" والمضاف إليه "صدورها"، وتقدير البيت: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها.

فردّ البصريون مذهب الكوفيين بأن قالوا: " إنّما قلنا لا يجوز ذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما"[2].

ومن أمثلتها أيضاً مسألة الخلاف في العطف على الضمير المخفوض نحو قولنا: (مررتُ بك وزيدٍ)، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مستدلين على صحّة مذهبهم نحو قراءة من قرأ من القرّاء: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"[3]، بخفض (الأرحام)، فردّ البصريون مذهب خصومهم الكوفيين بقولهم: "إنّما قلنا ذلك لأنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنّك قذ عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز"[4]

---

[1] البيت مجهول القائل، انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 428، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 52.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 431، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 51، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 529

[3] النساء، آية، 1.

[4] الأنباريّ، الانصاف في مسائل الخلاف، 2/ 466، انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 119، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 63، والأشموني، شرح الأشمونيّ، 2/ 117.

وكما استدلّ البصريون بعلة منزلة الشيء الواحد لمذهبهم، كذلك استدلّ بها الكوفيون أيضاً معتقدين أنّ بعض الكلمات المتجاورة تندمج أحياناً مع بعضها فتصبح كالشيء الواحد.

ومن أمثلتها عند الكوفيين مسألة الخلاف في عامل النصب في المفعول به، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ عامل النصب في المفعول به هما الفعل والفاعل، وليس الفعل وحده كما ذهب خصومهم البصريون، فقالوا في ترجيح مذهبهم: " إنّما قلنا إنّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنّه لا يكون مفعول إلا بعد فعل فاعل، لفظاً أو تقديراً، إلّا أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد"[1].

ومن أمثلتها أيضاً عند الكوفيين مسألة الخلاف في ترخيم المضاف، فقد جوزوا ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، نحو: (يا آل عامِ)، وبعد أن أوردوا شواهدهم من المسموع قالوا: "والشواهد على هذا كثيرة جداً، فدلّ على جوازه، لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد"[2].

علة زوال المشابهة:

استدل الكوفيون بهذه العلة للتدليل على أنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم بعدها، فكان من أحد وجوه احتجاجاتهم قولهم: " إنّما قلنا إنّها لا تعمل لأنّ (إنّ) المشددة إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنّها على ثلاثة أحرف، كما أنّه على ثلاثة أحرف، ولأنّها مبنية على الفتح، كما أنّه مبنيّ على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها"[3].

علة لا فائدة:

من العلل التي اعتمد عليها الكوفيون في عدم جواز الرفع في النعت إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، ووجوب النصب فيه نحو قولهم: (في الدار زيدٌ قائماً فيها)، علة لا فائدة، وبيانها أن الفائدة لا تحصل في الظرف الثاني إلا إذا حمل على

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 79، انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 264، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 34.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 347، انظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 454، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 179.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 195، انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، 31/1.

النصب، عندئذٍ يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ، ويكون الظرف الثاني ظرفاً للحال (قائماً)، ويكون الصلة لقائم منقطعاً عما قبله، ويكون الكلام مستقيماً، أمّا إذا حمل على الرفع كقولنا: (في الدار زيدٌ قائمٌ فيها) فإنّه تبطل فائدة الكلام في الظرف الثاني، لنيابة الظرف الأول عنها في الفائدة، "وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة"[1].

علة اقتضاء:

من العلل العقليّة التي كان لها أثر في بعض مسائل الخلاف بين النحاة علّة الاقتضاء، وهي من العلل النحويّة التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بنظرية العامل في النحو العربي، فقد تبيّن للنحاة من خلال استقراء كلام العرب أنّ هنالك ملازمة بين الفعل والفاعل والمفعول، وبين المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها.... وغيرها، وأطلقوا على تلك الملازمة بين عناصر الجملة بالاقتضاء، وعدّوه علة في العمل، يقول العكبري: " علة العمل الاقتضاء"[2].

ومن أمثلتها مسألة الخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط، فقد تعددت أقوال النحاة في تلمس العلة التي أوجبت له ذلك الحكم، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه مجزوم على الجوار، وذهب فريق من البصريين إلى أن العامل فيه حرف الشرط، وكان من مسالك هذا الفريق في الانتصار لمذهبهم هو التعليل بالاقتضاء، فقالوا في ترجيح مذهبهم: " إنّما قلنا إنّ العامل هو حرف الشرط وذلك لأنّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط، فكذلك وجب أنّ يعمل في جواب الشرط"[3].

ومن أمثلتها أيضاً مسألة الخلاف في عامل الرفع في الخبر، فقد تعددت أقوال النحاة في تلمس العلّة التي أوجبت له ذلك الحكم، فقد ذهب فريق من البصريين إلى

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 259، انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 392.

[2] العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 230.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 607، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 128، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 324 ـ 325.

أنّ خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء، وعلّة ذلك عندهم أنّ " الابتداء يقتضي اسمين وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر"[1].

وقد سلك الكوفيون المسلك ذاته في التدليل على مذهبهم القائل: بأنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع في المبتدأ، وذلك لأنّ كلّ واحد منهما لا ينفك عن صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً، فعمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، وهذا لا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً

[1] العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 230.

الفصل الثاني

أثر العلّة في نقض الدّليل النحويّ في المسائل الخلافيّة:

1.2 أثر العلّة في نقض الدّليل النّقليّ:

استقراء المسموع من كلام العرب من الأدلة المعتبرة في مسائل الخلاف، وقد احتج به النحاة في كثير من المسائل الخلافيّة. بل هو أوّل أدلة مسائل الخلاف وأعلاها، وبه يبدأ أصحاب الخلاف في الانتصار لآرائهم، فمن ظفر بشيء منه لم يعدل إلى غيره إلا من باب الاستئناس، والتأكيد، وتضافر الأدلة[1].

من المعلوم أنّ النحاة قبلوا كلّ الروايات الثابتة عن العرب ، وصرّحوا بأنّ تعدد الرواية في البيت الواحد لا يسقط حجيته، وإن ثبتت رواية غيرها، ومما قاله النحاة في هذا الشأن: "لا تردّ رواية برواية؛ لأنّ كلّاً صحيح"[2]، "والإنصاف أنّ الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردّها، و إن ثبتت عندك رواية أخرى"[3]، و"الرواية لا يطعن بها عن الرواية"[4]، ولكن لا يعني ثبات الرواية في عرف النحاة التسليم بها وتجريد القواعد بمقتضاها، بل لا بدّ للشاهد الفصيح الذي يكمل الاحتجاج به في تجريد القواعد، وتقوية الآراء والمذاهب، أن يسلم من العلل القادحة.

وفيما يأتي إيضاح لأهمّ العلل التي ساقها النحاة في نقض آراء المخالفين في ضوء اعتراضهم على الدليل النقليّ في المسائل الخلافيّة، مصحوبة بأمثلة تطبيقية من مسائل الخلاف النحويّ:

---

[1] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 252، 343، 245، 347، 383.

[2] ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمّد، شرح جمل الزّجّاجيّ، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، 1418هـ، ص: 865.

[3] الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت686هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط (1)، 2000م، 105/1.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 452.

1.1.2 الشّذوذ:

الشّذوذ لغة: بمعنى الانفراد والتفرق[1]، وفي الاصطلاح "هو ما فارق ما عليه بقيّة بابه ونفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"[2]، وقيل هو "مخالفة اللفظ العربيّ مفرداً أو مركّباً ما عليه بقيّة أفراد بابه في نثر من يعتدّ بعربيتهم أو في شعر من يعتدّ بشعرهم"[3].

ومن المفهوم السابق يتضح أنّه ليس كلّ ما سمع وجمع من الشواهد يصحّ الاستشهاد به وبناء القواعد بمقتضاه، بل لا بدّ من التثبت من سنده ومتنه حتى لا تختلط القواعد وتضطرب اللغة.

والشّاذ من العلل القادحة التي غمز بها النحاة في ضوء اعتراضهم على الدليل النقليّ في المسائل الخلافيّة، فالشّاذ لا يثبت به أصل، ولا يحتج به على الأصول الممهدة، " والشّاذ يحفظ ولا يقاس عليه"[4]، وقد عبّر عن ذلك سيبويه بقوله: "فإنّما هذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها"[5].

والشذوذ المطرّح كثير[6]، وجاء في التبيين " وقد كان الأصمعي لا يحتجّ بشعر ذي الرمة، ويقول فيه أشياء خارجة عن طريقة العرب، كما كان يقول في الكميت"[7].

وفي المسائل الخلافية بين النحاة يتضح لنا أنّ البصريين كانوا أكثر استعمالاً وتداولاً لهذا الوصف من نظرائهم الكوفيين ، ولعلّ ذلك عائد إلى ما عرف عن البصريين من شدّة حرصهم على اطّراد القواعد، لذلك نجدهم يمنعون الاحتجاج به والقياس عليه، يقول سيبويه في بيان ذلك: "لا ينبغي لك أن تقيس على الشّاذ المنكر

---

[1] انظر: ابن منظور، لسان العرب، 3/ 494 مادة (شذَّ).

[2] ابن جنّي، الخصائص، 97/1، انظر: السيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 49.

[3] سعيد، محمد عبد الحميد، الشذوذ اللغويّ وقراءات القرآن الكريم، ص: 128.

[4] سيبويه، الكتاب، 215/2.

[5] نفسه، 215/2.

[6] انظر: الأنباريّ، لمع الأدلة، ص: 55، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 286، 293، 311، 433، 446.

[7] العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 306.

في القياس"[1]، وقال ابن السرّاج: "ينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذّ منه"[2].

ومن المسائل الخلافية التي ردّ النحاة آراء المخالفين منها بالشّذوذ مسألة الخلاف في "أي" إذا حذف العائد من الصلة، فقد استدلّ الكوفيون علي إعرابها بقراءة "ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ"[3] . وقد نقض الأنباري مذهب الكوفيين بأنّ هذه القراءة قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب[4].

ومنه أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون من أن (أن) الخفيفة المفتوحة تعمل في الفعل المضارع النصب من غير بدل[5]، واستدلّوا على صحة مذهبهم بقوله تعالى: " وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ"[6]، بنصب (تعبدوا) بأن مقدرة.

يقول الزبيديّ في ردّ مذهب الكوفيين: " أمّا قراءة عبدالله فهي شاذة وليس لهم فيها دليل، لأنّ (تعبدوا) مجزوم بـ(لا) التي للنهي"[7].

ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من جواز ندبة الأسماء الموصولة، واستدلّوا على صحة مذهبهم بقول العرب: " وَامنْ حفرَ بِئرَ زَمْزَماه"[8].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 402.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو، 56/1.

[3] مريم، آية: 69، وهي قراءة هارون الأعور، انظر: القيسيّ، أبو محمد مكيّ بن أبي طالب، (ت437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (2)، 1405هـ ـ 1984م، 2/ 458.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 714.

[5] انظر: المبرّد، المقتضب، 2/ 82، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 559، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 150.

[6] البقرة، آية: 83، وهي قراءة أبيّ وعبدالله بن مسعود، انظر: الفرّاء، معاني القرآن، 1/ 53، والزمخشريّ، أبو القاسم جارالله محمود، (ت538هـ)، تفسير الكشّاف، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط (3)، 1430هـ ـ 2009م، 1/ 84.

[7] الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 150.

[8] انظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 230،، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 49، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 5/ 2222.

واعترض عليه الأنباريّ بأنّه من الشّاذ الذي لا يقاس عليه[1]، وقال الزبيديّ: " وقولهم: (وامَنْ حفرَ بئرَ زَمْزماه)، غير مستقبح، لأنّه بمنزلة: (واعبدَ المطّلباه، وهو شاذّ لا يقاس عليه"[2].

وفي مسألة الخلاف في (ليس) بين الحرفيّة والفعلية، استدلّ أبو علي الفارسي على عدم فعليتها بقول العرب: "لَيْسَ الطِّيْبُ إلّا المِسْكُ"[3]، وذلك لأنّها لم تنصب "المِسكُ"، وقد نقض العكبري الشاهد السابق بأنّها "حكاية شاذة شذوذاً لا يثبت بمثله أصل.... والشذوذ المطروح كثير"[4].

ومنه أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (سوى) تكون اسماً بمعنى "غير"، وتكون ظرفاً، واستدلوا على ذلك بقول العرب: "أَتانِي سِواؤُكَ"[5] بالرفع.

ونقض الأنباري ذلك بأنّها "رواية تفرد بها الفرّاء عن أبي ثروان وهي رواية شاذّة غريبة، فلا يكون فيها حجّة"[6].

يقول الأنباري في نقض بعض شواهد الكوفيين في جواز وقوع اللام في خبر (لكن): " أمّا قوله:

ولكنّني مِنْ حُبّها لَكَمِيْدُ[7]

---

[1] انظر: الأنباريّ الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 363.

[2] الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 50

[3] سيبويه، الكتاب، 147/1، العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين: ص: 310. 311، السيوطي، الأشباه والنظائر، 944/3.

[4] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 312.311.

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 294.

[6] نفسه، 1/ 292

[7] البيت مجهول القائل، وصدره هو: :يلومونني في حبّ ليلى عواذلي"، ويروى "لعميد"، انظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 380/1، وابن يعيش، شرح ابن يعيش على المفصّل، 62/8، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، القاهرة، 2001م، 333/1.

فهو شاذ لا يؤخذ به؛ لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر (إنّ)، وفي عدم ذلك دليل على أنّه شاذ لا يقاس عليه"[1].

مجهول القائل:

من العلل القادحة ردّ بها النحاة آراء المخالفين ببعض الشواهد المجهول قائلها، فالنحاة يتفقون على عدم الاحتجاج بالشعر المجهول القائل، وذلك لتنافي شروط العدالة،[2] فالشّاهد إذا لم يكن معروف القائل فلا حجة فيه، يقول السيوطيّ في بيان ذلك: "وكأنّ علّة ذلك خوف أن يكون المولّد أو من لا يوثق بفصاحته. ومن هذا يعلم أنّه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب، وطبقاتهم"[3]

وفيما يأتي أمثلة تطبيقيّة لبعض الشواهد الشعريّة التي استدلّ بها النحاة لتأييد مذهبهم أمام خصومهم في مسائل الخلاف، وقد اعترض المخالفون عليها بعدم معرفة قائلها:

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة نيّف العشرة إليها، وقد استدلوا على جواز ذلك بقول الشاعر[4]:

كُلّفَ مِن عَنائهِ وشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَماني عَشْرةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وموطن الشّاهد فيه أنّ الشّاعر أضاف العدد "ثماني" إلى "عشرة"، والأصل عند البصريين أن يكون مبنياً على فتح الجزأين.

---

[1] ابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 214.

[2] انظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، ص: 65، ومحمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م، ص: 48

[3] الفارسيّ، أبو عبد الله محمد بن الطيّب، (ت1170هـ)، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ط(1)، 1421هـ، 2000م، ص: 621.

[4] الفرّاء، معاني القرآن، 34/2، العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 433،432، الزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 43.

وردّ العكبريّ والزبيديّ شاهد الكوفيين بأنّ قائله مجهول، يقول العكبريّ: "والجواب عن البيت أنّه لا يعرف قائله"[1].

ومن ذلك أيضاً ما استدلّ به الكوفيون على أنّ الميم المشددة في قول العرب" (اللّهُمَّ) ليست عوضاً من "يا" التي للتنبيه، لاجتماعهما في قول الشاعر[2]:

وما عَلَيْكِ أنْ تَقُولِيْ كُلَّما سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ يا اللّهمّ ما

وردّ الأنباريّ شاهد الكوفيين بقوله: "هذا الشّعر لا يعرف قائله فلا يكون فيه حجّة"[3].

ومن ذلك أيضاً ما استدلّ به الكوفيون على جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشّعر، بقول الشّاعر[4]:

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْها صُدُورِها

وموطن الشّاهد فيه أنّ الشّاعر فصل بين المضاف "غلائل" والمضاف إليه "صدورها"، وتقدير البيت: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها.

وردّ الأنباريّ شاهد الكوفيين بقوله: "أمّا ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به"[5].

ومنه ما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، واستدلّوا على صحة مذهبهم بقول الشّاعر[6]:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَة يَوْماً أَجْمَعا

والشّاهد فيه أنّه أكّد (يوماً) النكرة تأكيداً معنوياً بـ(أجمعا).

---

[1] العكبريّ، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 433، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 43.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 343، والبغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة المدني، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي، الرياض، ط(1)، 1982م، 296/2، وبروى: "استَرجعتِ".

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 345، ونظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 452.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 428، الزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 52، البغدادي، خزانة الأدب، 413/4،

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 435.

[6] انظر: الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت538هـ)، المفصّل في علم العربيّة، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط (1)، 1425هـ - 2004م، ص: 115، 363، الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 61، ابن يعيش، شرح المفصّل، 2/ 229.

وردّ النحاة شاهد الكوفيين بأنّه لا يعرف قائله[1].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما استدلّ به الكوفيون على جواز إظهار (أن) بعد (كي) بقول الشّاعر[2]:

أَرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتي فَتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ

والشّاهد فيه قوله: (لكيما أن) حيث ظهرت (أن) بعد (كي).

وردّ مذهب الكوفيين بأنّ البيت لا يعرف قائله[3]، يقول ابن النحاس: " والجواب عن البيت الذي استشهد به أنّه غير معروف قائله"[4]

ومنه أيضاً أنّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلّم مطلقاً، واستدلوا على صحّة مذهبهم بقول الشّاعر[5]:

ذَرِيْنِيْ إنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطاعا وَما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِيْ مُضاعاً

وموطن الشّاهد فيه أنّ "حلمي" في موضع نصب بدلاً من ياء المتكلم في قوله: "ألفيتني".

وردّ الزبيديّ شاهد الكوفيين بأنّ قائله غير معروف[6].

3.1.2 تعدد الرواية:

من تمام اكتمال الاستدلال بالشّاهد الفصيح أن يسلم من تعدد الرواية، فالشّاهد الذي له روايتان إحداهما مؤيدة لقاعدة نحويّة، والأخرى لا علاقة لها بها، لاحتمال أنّ

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 456 ، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 62، وابن يعيش، شرح المفصّل، 2/ 229.

[2] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، 1/ 262، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 580، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 230.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل، 2/ 583، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 152، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 230.

[4] ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبدالله، (ت698هـ)، التعليقة على المقرّب، تحقيق: جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، ط (1)، 1434هـ - 2004م، 2/ 428.

[5] سيبويه، الكتاب، 156/1، ابن يعيش، شرح المفصل، 65/2، الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 56.

[6] الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 56.

الشّاعر قال الثانية، سقط الاستدلال به، لذلك دأب النحاة على التحري من الشّاهد و من توثيقه ومن ضبطه وصحته وشهرته.

ومن أمثلة ذلك ما استدل به بعض الكوفيين، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرّد من البصريين في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً بقول الخبّل:[1]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِراقِ حَبِيْبَها وَما كانَ نَفْساً بِالفِراق تَطِيبُ

وقد ردّ البصريون شاهد الكوفيين بأنّ الرواية الصحيحة (وَما كانَ نَفْسي بِالفِراقِ تَطِيْبُ)[2].

ومنه أيضاً ما استدلّ به الكوفيون على خفض تمييز (كم) الخبريّة مع انفصاله عنها، وقد رجّحوا مذهبهم بقول أنس بن زنيم[3]:

كَمْ بِجُوْدٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وَشَرِيْفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وردّ الأنباريّ والعكبريّ والزبيديّ شاهد الكوفيين بأنّ الرّواية الصحيحة (مقرفٌ) بالرفع على الابتداء[4].

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (كما) تأتي بمعنى (كَيْما)، وينصبون بها الفعل المضارع بعدها، وقد استدلّوا على صحّة مذهبهم بعدد من الشواهد، نذكر منها قول صخر الغي الهذليّ[5]:

جَاءتْ كَبِيرٌ كَما أخَفِّرَها والقوْمُ صِيدٌ كأَنَهُمْ رَمِدُوا

---

[1] انظر: المبرّد، المقتضب، 3/ 36، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 828، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 39.

[2] انظر: ابن جنّي، الخصائص، 382/2، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 831، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 396.

[3] انظر: المبرّد، المقتضب، 3/ 61، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 303، وابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 176، والسيوطيّ، همع الهوامع، 2/ 277.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 307، والعكبريّ، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 429، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 41.

[5] السكريّ، شرح أشعار الهذليين، 1/ 260، الأنباريّ، الإنصاف، في مسائل الخلاف، ص: 2/ 585، الزّبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 152،

وقول عمرو بن أبي ربيعة[1]:

وَطَرْفَكَ إمّا جِئْتَنا فَأَصْرِفَنَّهُ كَما يَحْسِبُوا أنّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقول رؤبة[2]

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَما لا تُظْلَمُوا

وردّ النحاة هذه الأبيات بأنّ الرّواية فيها محرّفة، والرّواية الصحيحة في بيت صخر الغي هي (كما أخفّرُها) بالرفع، وفي بيت عمرو بن أبي ربيعة (لكي يحسبوا)، وفي بيت رؤبة (ولا تظلم الناس كما لا تظلمُ) بالتوحيد[3]، يقول السيرافيّ في ردّ شواهد الكوفيين: " ما احتجّ به الكوفيون للنصب بـ(ما) فتأوّل، أو مرويّ على غير روايتهم مما لا يكون لهم فيه حجّة"[4].

ومنه أيضاً ما استدلّ به الكوفيون من أنّ (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب من غير بدل بقول طرفة بن العبد[5]:

أَلا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغَى وَأَن أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

واعترض النحاة على هذا البيت بأنّ الرواية الصحيحة (أحضرُ) بالرفع[6].

---

[1] عمرو بن أبي ربيعة، الدّيوان، ص: 101، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 586، المُرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: 470.

[2] رؤبة بن العجّاج، الديوان، تحقيق: وليم بن الورد، دار قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، ص: 131، ويروى: (لا تشتمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ)، انظر: السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1429هـ ـ 2008م، 3/ 328، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 587، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 152،

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 2/ 590 ـ 591، والزّبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 152 ـ 153.

[4] السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 3/ 327.

[5] طرفة بن العبد، الديوان، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصرالدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط (3)، 1423هـ ـ 2002م، ص: 25، انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 99، والمبرّد، المقتضب، 2/ 83، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 560، البغداديّ، خزانة الأدب، 1/ 119.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 565، والبغداديّ، خزانة الأدب، 1/ 119.

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون ووافقهم على ذلك من البصريين الأخفش والفارسيّ وابن برهان[1] بأنّه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، واستدلّوا على صحّة مذهبهم بعدد من الشّواهد نذكر منها قول العباس بن مرداس السلميّ[2]:

فَما كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ فِي مَجْمَعِ

والشاهد فيه أنّه صرف (مرداس) وهو من الأسماء المنصرفة.

وردّ البصريون المذهب السّابق بأنّ الرّواية الصحيحة (يفوقان شيخي في مجمع)[3].

وردّ الأنباريّ والزّبيديّ مذهب البصريين بأنّ الرواية الصحيحة هي رواية الكوفيين، يقول الأنباريّ: " بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه على أنّا لو قدرنا أنّه قد روي رواية أخرى، كما رويتموه، فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها"[4].

4.1.2 الشّاهد المعارض:

ليس قول بعض الفصحاء أولى بالاحتجاج به من بعض؛ لذا فمن تمام الانتصار للمذهب النحوي أو القاعدة النّحوية محل الخلاف أن تسلم شواهدها من المعارضة، ومتى تعارضت الشواهد بحث النحاة عن مرجحات أخرى في المسائل المبحوثة[5].

---

[1] انظر: ابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسديّ (ت456هـ)، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، سلسلة التراث، الكويت، ط (1)، 1404هـ - 1984م، 2/ 479، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 493، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 59.

[2] العباس بن مرداس السّلمي، الديوان، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1412هـ - 1991م، ص: 112، انظر: ابن جنّيّ، سر صناعة الإعراب، 2/ 198، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 499.

[3] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 3/ 438، وابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، 2/ 198.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 500، وانظر: الزّبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 59.

[5] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 93، والأنباريّ، لمع الأدلة، ص: 53، والأستراباذي، محمد بن الحسن، (ت686هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، 105/1.

ومما قيل في التقعيد لهذا الأمر: "التعليل ما لم يسلم من معارضة دليل لم يكن عليه تعويل"[1]

ومن أمثلة الاحتجاج بالشّاهد المعارض ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ إعمال الفعل الأول من الفعليين المتنازعين أولى من إعمال الفعل الثاني[2]، واستدلّوا على صحّة مذهبهم بقول امرئ القيس[3]:

فَلَوْ أنَّ ما أسْعى لأدْنَى مَعِشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المالِ

وموطن الشّاهد فيه أنّه أعمل الفعل الأول "كفاني" ورفع به "قليل" وأهمل الفعل الثاني وهو قوله "لم أطلب".

وخالف البصريون مذهب الكوفيين، وذهبوا إلى أنّ إعمال الثاني أولى من إعمال الفعل الأول، وعلّة ذلك لقربه[4]، وردوا شواهد الكوفيين بشواهد أخرى أُعمِل فيها الفعل الثاني، كقول الفرزدق[5]:

وَلَكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَ سَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مَنْ مَنَافٍ وَهاشِمِ

وموطن الشّاهد فيه أنّه أعمل الفعل الثاني "سبّني" فرفع "بنو"، ولو أعمل الأول لنصب "بني".

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما استدلّ به المبرّد من البصريين على أنّ الضمير بعد "لولا" لا يأتي إلا منفصلاً[6]، كقوله تعالى: "لولا أنتم لكنّا مؤمنين"[7].

---

[1] الأنباريّ، لمع الأدلة، 53.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 83، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 113.

[3] امرؤ القيس بن حجر، الديوان، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(5)، 2004م، 1425هـ، ص: 129. ونظر: ابن جنّي، الخصائص، 387/2، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 84، وابن هشام، جمال الدين عبدالله (ت761هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1994، ص: 300.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 87، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 114.

[5] الفرزدق: همام بن غالب، (ت114هـ)، الديوان، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1407هـ، 1987م، ص: 606. انظر: سيبويه، الكتاب، 39/1، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 87، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 114.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 687.

[7] سبأ، آية: 31.

ونقض الأنباريّ مذهب المبرّد السابق بأنّه معارض بما جاء من كلام العرب في أشعارهم من قولهم: "لولاي" و"لولاك"، واستدل على ذلك بقول الشّاعر[1]:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلاي طِحْتَ كَما هَوى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وموطن الشاهد فيه مجيء الضمير في قوله "لولاي" متصلا بخلاف ما ذهب إليه المبرد.

5.1.2 الضرورة:

ففي منظومة الشّعر خاصة جاءت استعمالات خرجت على المألوف الشائع الذي عليه جمهور كلام العرب، وليس لدارس العربية أن يحملها على الخطأ؛ لأنّها صادرة عن أئمة البيان، ولكن لقلتها، ومخالفتها القواعد والأصول المألوفة التي جرّدها النحاة من خلال استقرائهم لكلام العرب اصطلحوا على تسميتها بالضرورة.

الضرورة لغة: مأخوذة من الاضطرار وهو الحاجة إلى الشيء، يقول ابن منظور: " ورجل ذو ضرورة أي ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء أي: ألجئ إليه، والاضطرار الاحتياج إلى الشيء"[2].

أمّا في الاصطلاح فهي في عرف النحاة : الخروج على المألوف من القواعد والأصول في الشعر، سواء ألجئ الشّاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يلجأ[3]، يقول السيوطيّ نقلاً عن أبي حيان: " وإنّما يعنون بالضرورة إنّ ذلك في تراكيبهم الواقعة في الشّعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثريّ، وإنّما يستعملون ذلك في الشّعر خاصة دون الكلام"[4].

---

[1] البيت منسوب ليزيد بن الحكم، انظر: سيبويه، الكتاب، 373/2، وابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 395/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 118/2، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 691.

[2] ابن منظور، لسان العرب، 4/ 483 مادة (ضرر).

[3] انظر: الراجحيّ، شرف الدين، مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص: 94، ومطلوب، أحمد، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان، ط(1)، 2001م، ص: 280.

[4] السيوطيّ، جلال الدين، (ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1406هـ - 1985م، 2/ 200، خصّها أبو حيان بباب، انظر: الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 5 / 2377.

والضرورة تقدّر بقدرها فهي تشفع للفصيح فلا يجرؤ أحد على تخطئته، وتمنح التابع المقلد حقّ النسج على منواله، ولكن مع أنّ النحاة جعلوا هناك ما يسمّى بالضرورة، إلا أنهم جعلوها دائرة في فلك القياس النحويّ على الوجه الذي أرادوه، لذلك لم يعتد النحاة بما جاء منها في بناء الأحكام أو القياس عليها[1].

والضرورة أيضاً من العلل القادحة التي ساقها النحاة في ردّ شواهد الخصم في مسائل الخلاف النحويّ، وهي تختلف عند الكوفيين عنها عند البصريين لاختلاف الأصول التي يقاس عليها، فكثيراً مما يجيزه الكوفيون في الشّعر والنثر يعده البصريون ضرورة، وبعض الضرائر عند الكوفيين لا يجيزها البصريون في الشعّر ولا النثر[2] .

وفيما يأتي تفصيل لأهمّ الشّواهد الشّعريّة التي استدلّ بها النحاة لترجيح مذهبهم في مسائل الخلاف وقد اعترض عليها بالضرورة:

مذهب الكوفيين أنّه يجوز استعمال "ما أفعله" في التّعجب من السّواد والبياض دون سائر الألوان[3]، واستدلوا على صحة مذهبهم بالمسموع من كلام العرب، كقول طرفة بن العبد[4]:

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ

وردّ الأنباريّ شاهد الكوفيين السابق بقوله: "وإنّما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها، كما لو اضطرّ إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مدّ المقصور على أصلكم، وعلى ذلك سائر الضرورات، ولا يدلّ جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة، فكذلك هاهنا، فسقط الاحتجاج به"[5].

ومن ذلك أيضاً ما استدلّ به الكوفيون على أنّ الميم المشددة في "اللهُمَّ" ليست عوضاً من يا النداء، كقول الشاعر:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا أقولُ: يا اللّهُمَّ يا اللّهُما

---

[1] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 307، 446، 452.

[2] صنف الدكتور محمد حماسة مظاهر الاختلاف بين البصريين والكوفيين في ثلاثة أنواع، انظر: محمد حماسة، لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، بيرت، ط(1)، 1996م، ص:

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 148، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 120.

[4] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 93/6، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 121.

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 152، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 40.

وردّ الأنباريّ والزبيديّ شاهد الكوفيين بأنّه محمول على الضرورة، يقول الأنباريّ مبيّناً عدم استقامة رأي الكوفيين: "إنّما جمع بينهما لضرورة الشّعر، وسهّل الجمع بينهما للضرورة أنّ العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوّله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر"[1].

ومن ذلك أيضاً ما استدلّ به الكوفيون على جواز تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام بقول الشّاعر:

وَبَلْدةٍ ليسَ بِها طُوْرِيّ ولا خلا الجِنِّ بِها إنْسِيُّ

وردّ الأنباريّ والزبيديّ شاهد الكوفيين بأنّ تقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجّة[2].

وبهذه العلة أيضاً ردّ النحاة رأي الكوفيين القائل بأنّ (سوى) تكون اسماً بمنزلة (غير) وظرفاً، والدليل أنّهم يدخلون عليها حرف الجرّ[3]، و استدلوا على ذلك بقول الأعشى[4]:

تَجَانَفُ عِنْ جَوِّ اليَمامةِ ناقَتِي وَما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لسِوائِكا

يقول الأنباري: " فإنّما جاز ذلك لضرورة الشّعر، وعندنا أنّه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنّما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة (غير) في حال الضرورة، لأنّها في معنى (غير)، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهاً"[5].

وبهذه العلّة أيضاً ردّ النحاة مذهب الكوفيين القائل: بجواز العطف على الضمير المتصل المرفوع في الاختيار الكلام (قُمْتُ وزيدٌ) دون التوكيد، واستدلوا على صحّة مذهبهم بقول عمرو بن أبي ربيعة:

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 345، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 47، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 452.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 277، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، 175.

[3] انظر، الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 294، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 40.

[4] الأعشى، ميمون بن قيس، الديوان، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ص: 89، سيبويه، الكتاب، 32/1، ابن الشجري، أمالي، 1/ 235، الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 295.

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 297.

قُلْتُ إذْ أَقْبَلتْ وَزَهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

يقول الأنباريّ في ردّ مذهب الكوفيين: " إنّما جاء ههنا لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل في ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون لكم فيه حجّة"[1].

6.1.2 التأويل:

التّأويل لغة: مأخوذ من أَوَلَ وهو الرجوع، جاء في لسان لابن منظور: آل الشَّيءُ يؤولُ أوْلاً ومآلا: رَجَعَ[2].

أمّا في عرف النحاة فهو: النظر فيما نقل من فصيح كلام العرب مخالفاً للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق هذه الأقيسة والقواعد[3].فاللغة العربية بطبيعتها كثيراً ما يعتريها الحذف والإيجاز؛ لذلك لجأ النحاة إلى التأويل لمحاولة إرجاع النصوص التي خرجت عن القواعد المطّردة، وللوصول إلى المعنى وتقدير المحذوف أو المحذوفات في هذه النصوص[4].

غير أنّه ممّا كان ينقض الدّليل النقليّ عند النحاة ويُرَجّح غيره في مسائل الخلاف أن يسلم من احتمالية التأويل[5]، فالشّاهد متى احتمل وجهاً آخر غير ما استدلّ به الخصم سقط الاحتجاج به، يقول ابن الحنبليّ: "ما طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال"[6].

وفيما يأتي أمثلة تطبيقيّة لأهمّ الشواهد التي استدلّ بها النحاة لتأييد مذهبهم في مسائل الخلاف، وقد اعترض عليها بالاحتمال:

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 477، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 63.

[2] انظر: ابن منظور، لسان العرب، 11/ 32 مادة (أول).

[3] انظر: الطليمات، غازي مختار، أثر التأويل النحويّ في فهم النص، مجلّة كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، العدد (15)، 1418هـ - 1998م، ص: 249.

[4] انظر: الخثران، عبد الله بن حمد، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي(بحث في المنهج)، النادي الأدبي، الرياض، ط(1)، 1408هـ - 1988م، ص: 10.

[5] الأنباريّ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، ص: 49.

[6] انظر: ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم، (ت971هـ)، كُحْل العيون النّجل، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق،2004م، ص: 50.

ذهب الكوفيون إلى عدم وجوب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، واستدلوا على ذلك بقول الأعشى[1]:

وإنَّ أُمرأ أسرى إليكِ ودُونَهُ مِنَ الأرْضِ مَوْماةٌ وَ بَيْداءُ سمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبي دُعاءَه وَأنْ تَعْلَمِي أنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ

وموطن الشاهد فيه أنّه ترك إبراز الضمير في قوله: " محقوقة"، مع جريانه على غير من هو له، ولو أبرز الضمير لقال: "محقوقة أنتِ".

وردّ الأنباريّ شاهد الكوفيين في قوله: " فلا حجّة لهم فيه؛ لأنّه محمول عندنا على الاتِّساع والحذف، والتقدير فيه: لمحقوقة بكِ أن تستجيبي دعاءه، وإذا جاز أن يُحْملُ البيت على وجه سائغ في العربية سقط الاحتجاج به"[2].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون ووافقهم المبرّد وابن درستويه من جواز وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان[3]، واستدلّوا على صحّة مذهبهم بقوله تعالى: " ولمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه"[4]، وقول زهير بن أبي سلمى[5]:

لِمَن الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ من حِجَجٍ وَ مِنْ دَهْرِ

وردّ البصريون هذا الشّاهد بتقدير مضاف حُذِفَ وأقيم المضاف إليه مقامه[6]، والتقدير: " من تأسيس أوّل يوم.... والتقدير في بيت زهير: من مرّ حججٍ، ومن مرّ دهرٍ"[7]

---

[1] الأعشى، الديوان، ص: 223، ورواية الديوان: " أن تستجيبي لصوته"، وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 57، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 32.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 60.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 370، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 459، الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 2/ 1718، والسيوطيّ، همع الهوامع، 2/ 377.

[4] التوبة، آية: 108.

[5] زهير بن أبي سلمى، الديوان، شرحه وقدّم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط (1)، 1408هـ - 1988م، ص: 54، ويروى ومن شهر، انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 371، والزبيديّ ائتلاف النصرة، ص: 142، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 459.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 372 - 375، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 459

[7] الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 143.

ومن أمثلة ذلك ما ذهبوا إليه أيضاً من جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، واستدلّوا على صحّة مذهبهم بقوله تعالى: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة"[1].والشاهد في الآية السابقة عطف (المقيمين) على الضمير المخفوض في (إليك)، والتقدير: (يؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة).

وقول مسكين الدارميّ[2]:

نُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوْفُنا وَما بَيْنِها والكَعْبِ غُوْطٌ نَفانِفُ

والشاهد فيه أنّه عطف (الكعبِ) على الضمير المخفوض في (بينها)، والتقدير: (وما بينها وبين الكعب غوط نفانف).

وردّ البصريون مذهب الكوفيين في الآية السابقة بتقدير فعل ناصب لقوله: (المقيمين) على المدح (أعني المقيمين)[3]، وبتقدير تكرار (بين) في البيت، فكأنّه قال: (وما بينها وبين الكعب)، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليه، كما تقول العرب: " ما كُلٌّ بيضاءَ شحمةٌ ولا سَوْداءَ تمرةٌ" يريدون : "ولا كُلُ سَوْداءَ"، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها[4].

وبهذه العلة أيضاً ردّ البصريون مذهب الكوفيين القائل: بإضافة الاسم إلى مرادفه، وقد استدلّوا على صحّة مذهبهم في قوله تعالى" إن هذا لهو الحق اليقين"[5]، وقوله تعالى: "ولدار الأخرة خير"[6] و في قوله تعالى: " وما كنت بجانب الغربي"[7]،

---

[1] النساء، آية: 126.

[2] مسكين الدارمي، (ت89هـ)، الديوان، تحقيق: عبدالله الجبوري، وخليل إبراهيم العطيّة، دار البصريّ، بغداد، ط (1)، 1389هـ - 1970م، ص: 53.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 468.

[4] انظر: نفسه، 2/ 472.

[5] الواقعة، آية: 95.

[6] يوسف، آية: 109.

[7] القصص، آية: 44.

وأوّل البصريون ذلك بأنّه: محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، والتقدير: (حقُّ الأمر اليقين)، و(لدارُ الساعة الآخرةِ) و(بجانب المكان الغربيِّ)[1].

وحملاً على هذه العلّة أيضاً ردّ الكوفيون مذهب البصريين القائل: بجواز تقديم خبر ليس عليها، واستدلوا على تأييد مذهبهم في قوله تعالى: "ألا يوم يأتيهم العذاب ليس مصروفاً عنهم"[2] فقدم معمول خبر (ليس) وهو (يَوْمَ يَأتهم) على خبرها وهو (مَصْرفاً) لأنّه متعلّق به؛ وجواز ما يتعلّق بخبر (ليس) عليها دليلاً على جواز تقديم خبرها عليها أيضاً.

قال الكوفيون في ردّهم شاهد البصريين أنّ (يوم) في موضع رفع على الابتداء، وبُنِيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل، وقالوا أيضاً: أنّه إن سلّمنا أنّه منصوب فإنّه (يوم) منصوب بفعل دلّ عليه قوله تعالى: " ليس مصروفاً عنهم"، تقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب[3]، وأوّلوه أيضاً: بأنّ (يوم) ظرف والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم من ذلك في جواز النصب[4].

وقد أبطل البصريون بعلّة الاحتمال مذهب الكوفيين القائل: بأنّ (نعم) و(بئس) اسمان مبتدآن لدخول حرف النداء عليهما في قول العرب: (يا نعم المولى و يا نِعْمَ النصير).

فقال المخالفون: ويبطله احتمال حذف المنادى[5]

2.2 العلّة النحويّة ودورها في نقض الدّليل العقليّ:

لقد تشكلت مجموعة كبيرة من العلل النحويّة التي استطاع بها النحاة نقض الأدلة العقليّة التي ساقها الخصم في مسائل الخلاف بما يرونه مطعناً مؤثراً فيها، وفيما يأتي بيان لما تحصّل لديّ منها:

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 438.

[2] هود، آية: 8.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 163.

[4] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 315.

[5] انظر: الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص: 136.

1.2.2 عدم النّظير:

والنّظير في اللغة: المِثْلُ والمَثِيل، ونظير الشيء مِثْلُه، ويقال فلان منقطع النَّظير أيّ: مُنْفَرِدٌ في بابه[1].

أمّا في عرف النحاة فمعناه أن لا يكون للشيء نظائر في بابه، ولم يَرِدْ به سماع، إنّما هو دليل على النفي لا على الإثبات[2]، يقول ابن حنّيّ: "وإنّما يُسْتدلّ بعدم النّظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الاثبات، فإن قام الدليل لم يلتفت إليه، لأنّ إيجاد النّظير بعد قيام الدليل؛ إنّما هو للأنس به لا للحاجة إليه"[3].

وعدم النّظير علّة مرجّحة في مسائل الخلاف لجأ إليها النحاة في تضعيف آراء المخالفين، فقد كان مما ينقض الرأي النحويّ هو أن ينتهي من تمسك به إلى القول بما لا نظير له في كلام العرب.

ومن الأجوبة التي ساقها النحاة في نقض دليل الخصم بعدم النّظير في مسائل الخلاف قولهم: "المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[4]، وقولهم: " ما لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحويّة يكون فاسداً"[5] وقولهم: "إذا أدّى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطّراح الذهاب إليه"[6].

يقول المازنيّ في جعل عدم النظير ردّاً على من ذهب من النحاة أنّ (السين) و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: " لم نرَ عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه: ولسوف تعلمون"[7].

وحملاً على هذه العلّة نقض البصريون مذهب الكوفيين القائل: بأنّ الأسماء الستة معربة من مكانيين، وقالوا: "والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه

---

[1] انظر: ابن منظور، لسان العرب،5 / 219 مادة (نظر).

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو ، ص: 140.

[3] نفسه، ص: 141.140.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 21.

[5] نفسه، 1/ 247.

[6] ابن جنّي، الخصائص، 105/1.

[7] ابن جنّي، الخصائص، 1/ 197، انظر: السيوطيّ، الاقتراح في أصول النحو، ص: 140.

أنّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب؛ فإنّ كلّ معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم"[1].

وبها أيضاً نقض الأنباريّ مذهب الجرميّ القائل: بأنّ انقلاب حروف العلّة في المثنى والجمع على حدّه هو الإعراب، فقال: "إنّ هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم"[2].

وبهذه العلّة نقض البصريون مذهب الكوفيين القائل بأنّ قول العرب في القسم: (أيمنُ الله) جمع يمين، فقالوا: "ويدلّ عليه أنّهم قالوا في "أيمنُ الله": مُ الله، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً؛ إذ لا نظير له في كلامهم فدلّ على أنّه ليس بجمع فوجب أن يكون مفرداً"[3].

وبهذه العلة ضعّف البصريون مذهب الكوفيين القائل بأنّ الضمير في (إيّاك، وايّاه، وايّاي) هو الكاف، والهاء، والياء، وقالوا: "إنّما قلنا: إنّ (إيّا) هي الضمير دون الكاف والهاء والياء؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ أحدهما ضمير منفصل؛ والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنّه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير؛ لأنّ لها نظيراً في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[4].

وبهذه العلة أيضاً ضعّف الكوفيون مذهب البصريين القائل بأنّ وزن (سَيّد، وهَيّن، ومَيّت) (فَيْعِل)، فقالوا: "إنّما قلنا إنّ أصله (فَعِيل)، نحو (سَوِيد، وهَوِين ومَوِيت)؛ لأنّ له نظيراً في كلام العرب، بخلاف (فَيْعِل)؛ فإنّه ليس له نظير في كلامهم"[5]

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 20.

[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 35، انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 204، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 1/ 52.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 408، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 51، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 4/ 1770.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 696، انظر: الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 2/ 930، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 203، والمرادي، الجنى الداني، ص: 536.

[5] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 796، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 84.

2.2.2 كثرة التّقديرات:

التقدير في اللغة هو: الحساب والقياس عليه، قَدّرَ يُقَدِّرُ تَقْدِيراً فهو مُقَدّر، أي: حَسِبَ يَحْسِبُ حِساباً. وتقدير الشيء، أيّ: القياس عليه[1]. أمّا في الاصطلاح فهو في عرف النحاة حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه، وقيل: هو الحذف على نية الإبقاء[2].

وللتقدير في العربية مكانة مهمة عند النحاة، ويعود سبب ذلك الاهتمام إلى كثرة الإيجاز والحذف الذي يعتري لغة العرب[3]، لذلك كان النحاة يلجؤون إليه كلما استدعت الصناعة النحويّة ذلك؛ لتفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط العربية[4].

غير أنّه ممّا كان ينقض الدّليل النّحويّ ويرجّح غيره في مسائل الخلاف اللغويّ كثرة ما فيه من التقديرات، فالمسلك الناجح في هذا الباب "تقليل المقدر ما أمكن لثقل مخالفة الأصل"[5]. لذلك كان تقدير الأخفش في: ضربي زيداً قائماً" ضربُهُ قائماً" أولى من تقدير باقي البصريين: "حاصل إذا كان قائماً" أو "إذا كان قائماً"؛ لأنّه قدر اثنين وقدروا خمسة؛ لأنّ التقدير من اللفظ أولى؛ حيث قدره من لفظ المبتدأ، فقال: ضربُهُ حاصل قائماً[6].

وبهذه العلة نقض الأنباريّ مذهب الكوفيين القائل: بجواز حذف حرف الجر من غير عوض، واستدلّ الكوفيون على ذلك بما حكاه يونس عن العرب قولهم: "مررت برجلٍ صالحٍ فطالحٍ"، والتقدير فيه: إلا أكن مررتُ برجلٍ صالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، فقال: " تحتاج إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً"[7].

وبهذه العلة نقض الأشمونيّ وابن هشام رأي الكوفيين القائل بأنّ (كي) هي الناصبة للفعل المضارع، يقول الأشمونيّ في شرحه على الألفية: "ما سبق من أنّ

---

[1] انظر: ابن منظور، لسان العرب، 5/ 76 مادة (قدر).

[2] انظر: التهاوني، كشاف اصطلاح العلوم، ص: 1183.1181.

[3] انظر: ناصف الجندي، من قضايا اللغة والنحو، ص: 83.

[4] انظر: عبده، داود، أبحاث في اللغة، ص: 23.

[5] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 516/2. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد الفاضليّ، المكتبة العصرية، بيروت، ط(1)، 1989م، 135/5، وأبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط(1)، 2007م، ص: 207.

[6] انظر: أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص: 207.

[7] ابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 398.

(كي) تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّها ناصبة للفعل دائماً، وتأوّلوا: كيمه، على تقدير: كي يفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكلّ ذلك لم يثبت[1].

3.2.2 عدم الاختصاص:

إنّ من أهمّ ما تقوم عليه قواعد النحو العربيّ التي جرّدها النحاة أن قواعدها لا تتغير من جهة التركيب، لذلك كان الاختصاص جزءاً مرتبطاً بالقواعد التي وضعها النحاة، فكلّ قاعدة تحمل في طياتها اختصاصاً نظراً لتشابه الوظيفة التي تتسم بها قاعدة الاختصاص.

والاختصاص في عرف النحاة هو: تفرّدُ بعض الشيء بما يشاركه منه جملته"[2]، نحو اختصاص "لم" بجزم الفعل المضارع واختصاص أحرف المضارعة بتصدر الفعل المضارع، ومما قيل في التقعيد لهذا الأمر: "الشيء إذا اختص بالشيء لم يَجِيء مع غيره"[3].

والاختصاص في عرف النحاة على نوعيين[4]:

الأول: الاختصاص في العمل، نحو اختصاص (لم) بجزم الفعل المضارع، واختصاص (أن) بنصب الفعل المضارع، واختصاص (إن) بجزم المضارع في أسلوب الشرط.

والثاني: الاختصاص في الوضع، نحو الاختصاص في ملازمة الأثر الإعرابيّ غير الأصليّ كالإعراب بالحروف، أو ملازمة في التركيب كوجوب عدم الفصل بين

---

[1] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1353/3، انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب، 516/2.

[2] المناوى، عبد الرؤوف، (ت1031هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط(1)، 1990م، ص: 41.

[3] عبد الحميد، محمد محيي، منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل، مطبعة السعادة، مصر، ط(4)، 1965، 20/1.

[4] انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: 155 وما بعدها، وانظر: عماد وجيد المفرجي وخير الدين القاسمي، الاختصاص في النحو العربي، جامعة كركوك، العدد(1)، المجلد (5)، السنة الخامسة 2010، ص:

المضاف والمضاف إليه، أو ملازمة في الصيغة كمجيء أحرف المضارعة زوائد في أوّل المضارع، ومجيء علامات الإعراب في نهاية الكلمة.

وعدم الاختصاص علّة مرجّحة في مسائل الخلاف، لجأ ليها النحاة في نقض آراء المخالفين خصوصاً في عمل معاني الحروف، فعوامل الأسماء عند النحاة لا تكون عوامل للأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء[1].

وحملاً على هذه العلة نقض البصريون مذهب الكوفيين القائل بأنّ (لولا) هي عاملة الرفع في الاسم بعدها، وذلك لأنّها حرف غير مختص، يقول الأنباريّ على لسان البصريين: " إنّما قلنا إنّه يرتفع بالابتداء دون (لولا)، وذلك لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصّاً، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، كما تدخل على الاسم، قال الشاعر[2]:

قالتْ أُمامةُ لمّا جِئْتُ زائرها هلّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لا درَّ درُّكِ إنّي قدْ رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْري لِمَحْدودِ

فقال " لولا حُدِدْتُ" فأدخلها على الفعل؛ فدلّ على أنّها لا تختصّ، فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة، وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء"[3].

وبهذه العلّة أيضاً نقض البصريون رأي من ذهب من الكوفيين إلى أنّ (الوا)و في جملة: (لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ)، ليست هي الناصبة للفعل المضارع، وإنّما هو منصوب بتقدير (أن)، وذلك لأنّ الواو حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنّها غير مختصة[4].

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 598.

[2] البيتان ينسبان للجموح الظفريّ، انظر: البغداديّ، عبد القادر بن عمر، (ت1093هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب السان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ . 1997م، 1/ 462، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 73 ـ 74، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 241 ـ 242.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 73، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 165، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 338، والعكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط (1)، 1416هـ ـ 1993م، 1/ 131.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 556، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، 127، وابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 154، وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ)، شرح جمل الزّجّاجيّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1)، 1419هـ ـ 1998م، 2/ 264.

وبها أيضاً نقضوا مذهب الكوفيين القائل: بأنّ (حتى)[1]، و(واو المعية)[2]، و(فاء السببية)[3]، و(لام التعليل)[4]، و(لام الجحود)[5] هي عاملة النصب في الفعل المضارع بعدها ، وذلك لأنّها غير مختصة به، إذ هي عوض من (أن) المحذوفة التي لا يجوز حذفها من غير عوض.

وبهذه العلة أيضاً نقض البصريون مذهب الكوفيين والمبرّد من البصريين القائل بأنّ واو "ربّ" هي عاملة الجر في الأسماء بعدها، وذلك لأنّ الواو حرف عطف، وحروف العطف غير عاملة، لأنّها غير مختصة في العمل[6]، يقول البصريون: "إنّما قلنا: إنّ الواو ليست عاملة، وإنّ العمل لـ (ربّ) مقدّرة، وذلك لأنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختصّ، فوجب أن لا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل (ربّ) مقدّرة"[7].

4.2.2 خلاف الأصل:

الأصل في اللغة هو الأساس لكلّ شيء، أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه تمّام حسان بأنّه: "ما جرّده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة، فإذا أصّلوا أصلاً جعلوه مقيساً عليه ما ظل مطرداً، وردّوا إليه ما تفرع بحسب منهجهم. فإذا نصّ أصل القاعدة على أنّ رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول، فلا ينبغي أن يستدلّ النحويّ علي غير ذلك بوجوب تقدم المفعول نحو: "حياك الله"[8].

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 597 ـ 602.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 555 ـ 557، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 127.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 557 ـ559.

[4] انظر: نفسه، 2/ 575 ـ 579.

[5] انظر: نفسه، 2/ 593 – 595.

[6] انظر: نفسه، 1/ 377.

[7] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 377، انظر: ابن جنّيّ، سر صناعة الإعراب، 2/ 638، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 145، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 4/ 1746.

[8] انظر: حسان، الأصول، ص: 180ـ181.

ومن ذلك يمكن القول: إنّ الأصل هي تلك القواعد والقوانين العامة المطّردة للظواهر اللغويّة التي جرّدها النحاة من خلال استقرائهم لكلام العرب، وخلاف الأصل هو ما جاء مخالفاً لتلك القواعد والقوانين التي جرّدها النحاة، فمن قال: إنّ المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم فقد خالف أصلاً نحوياً، لأنّ القول بالتجرد معناه سبق النصب على الجر[1].

وخلاف الأصل من العلل النحوية التي كان لها دور كبير في نقض أدلة الخصم في مسائل الخلاف، فـ "كلّ ما وافق الأصل يجوز وما خالفه لغير وجه يُمْتَنع؛ لأنّ مخالفة الأصل لا تجوز".

وقد تجلت مخالفة الأصل في مسائل الخلاف النحوي في العناوين الآتية:

1. التركيب خلاف الأصل:

وبهذه العلة نقض العكبري رأي الفراء القائل بأنّ (إلّا) في الاستثناء مركبة من (إنّ)، و(لا)، ثمّ خُفّفت (إنّ) وأُدغمت في (لا)؛ لأنّ التركيب خلاف الأصل، فلا يثبت بدليل ظاهر[2].

وبهذه العلة أيضاً نقض العكبري رأي الكوفيين القائل بأنّ (كم) مركبة من الكاف وما؛ لأنّ الأصل عدم التركيب، لا سيما في كلمة لا يصلح أن تجعل كلمتين، فإنّ (كم) حرفان، ولا يمكن أن يكون كلّ واحد منهما، ولا أحدهما كلمة تامة[3].

2. الإضمار خلاف الأصل:

وبهذه الأصل نقض الكوفيون مذهب البصريين القائل بجواز تقدم الحال على الفعل العامل فيها، نحو قولهم: "راكباً جاءَ زيدُ"، وذلك لأنّه يخالف أصلاً نحوياً عندهم هو الإضمار قبل الذكر "ألا ترى أنّك إذا قلت: "راكباً جاء زيدُ" كان في (راكباً) ضمير (زيد) وقد تقدم عليه، وتقدم المضمر على المظهر لا يجوز"[4].

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 553.

[2] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 410.

[3] انظر: نفسه، ص: 423.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 251.

وبهذا الأصل أيضاً نقض الكوفيون رأي البصريين القائل بأنّ إعمال الفعل الثاني أولى من إعمال الفعل الأول في باب التنازع في العمل؛ وذلك لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، يقول الأنباريّ مبيناً مذهب الكوفيين: "والذي يؤيد أنّ إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنّك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم"[1].

3. التركيب ينافي الإضافة:

نقض البصريون بهذا الأصل مذهب الكوفيين القائل بجواز إضافة النيف إلى العشرة، نحو: خمسة عَشَرٍ"، وذلك لأنّه اسم مركب، والتركيب في عرف النحاة ينافي الإضافة[2].

يقول الأنباريّ مبيناً عدم استقامة رأي الكوفيين: "لأنّ التركيب أن يُجعل الاسمان اسماً واحداً، لا على جهة الإضافة، فيدلان على مسمى واحد، بخلاف الإضافة، فإنّ المضاف يدل على مسمّى، والمضاف إليه يدل على مسمّى آخر، وإذا كان التركيب ينافي الإضافة، كما أنّ الإضافة تنافي التركيب على ما بينا، وجب أنّ لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى"[3].

1. التقدير خلاف الأصل:

بهذا الأصل نقض الرضيّ رأي من ذهب من النحاة إلى أنّ المفعول المطلق إذا لم يلاق الفعل في الاشتقاق في نحو: (قعدتُ جلوساً) منصوب بفعل مقدّر، وتقديره: (قعدتُ وجلستُ جلوساً)، وذلك لأنّ التقدير خلاف الأصل، يقول الرضيّ: " إنّه منصوب بالفعل الظاهر وهو الأولى، لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[4]

5.2.2 عدم التصرف:

إنّ العامل المتصرف في عرف النحاة يجب أن يكون عمله متصرفاً، ومن كمال تصرّف العامل جواز تقديم معموله عليه، نحو تقديم المفعول على الفعل "فريقاً كذبتم

---

[1] نفسه، 1/ 87.

[2] انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 43.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 312.

[4] الأستراباذيّ، شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، 1/ 352.

وفريقاً تقتلون"[1]، أمّا إذا كان العامل غير متصرف فقد أجمع النحاة عدم جواز تقديم معموله عليه؛ لأنّه فرع و"الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول "[2].

فعدم التصرف في عرف النحاة يقوم على اعتبارين: أحدهما العمل والآخر الفرع. فما كان غير متصرّف ما هو إلا فرع انحط عن درجة الأصل في العمل.

وعدم التصرف علة مرجحّة في مسائل الخلاف ولها أثر كبير في نقض آراء المخالفين في مسائل الخلاف، فقد نقض بها الكوفيون مذهب البصريين القائل بجواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنّ (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف "لأنّ الفعل إنّما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه، فأمّا إذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي أن لا يتصرف عمله"[3].

وبهذه العلة أيضاً ضعّف بعض الكوفيين مذهب البصريين القائل بأنّ (نِعْم) و(بِئْس) فعلان ماضيان، فقالوا: " والدليل على أنّهما ليسا بفعلين أنّهما غير متصرفين؛ لأنّ التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرَّفا دلّ على أنّهما ليسا بفعلين"[4]

وبهذه العلة نقض البصريون مذهب الكوفيين القائل بجواز تقديم معمول اسم الفعل في الإغراء عليه نحو: (زيداً عليك، وعمْراً دونك، وبكراً عندك)[5]، وعلّة ذلك عندهم _ أي البصريين _ "أنّ هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل فينبغي ألّا تتصرف تصرفه"؛ لأنّ الفرع ينحط عن درجة الأصل في العمل[6]، يقول الأنباري: " وأمّا هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب، وإنّما أُعملت لقيامها مقام الفعل،

---

[1] البقرة، آية: 87.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 229، والسيوطيّ، الأشباه والنظائر، 332/2.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 161، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 123، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 369 ـ 370، والأشمونيّ، شرح الأشموني، 1/ 187.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 104، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 276، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 30

[5] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 1/ 228.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 229، والزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 35، والأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 205.

وهي غير متصرفة في نفسها، فينبغي أن لا يتصرّف عملها؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها"[1].

6.2.2 نقض المعاني:

من العلل القادحة التي ساقها البصريون في نقض دليل الكوفيين في مسائل الخلاف نقض المعاني، فالكوفيون ذهبوا إلى أنّ الفعل أصل الاشتقاق، وقد نقض العكبري هذا الرأي بأنّه مخالف لأصل الاشتقاق القائم على تكثير المعاني، وبينها "أنّ لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعاني زائدة، وهي دلالتها على الزمن المخصوص، وعلى الفاعل الواحد، والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب، والمصدر يذهب ذلك كلّه إلا الدلالة على الحدث، وهذا نقض للأوضاع الأول، والاشتقاق ينبغي أن يفيد تقييد الأصول وتوسعة المعاني، وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل"[2].

7.2.2 اجتماع الضدين:

بهذه العلة نقض البصريون مذهب الكوفيين القائل: بجواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم، نحو: طلحة وطَلْحون، فقالوا: "الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون، وذلك لأنّ في الواحد علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، فلو قلنا: إنّه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يُجْمع في اسم واحد علامتان متضادتان"[3].

وجاء في التبيين " إنّ تاء التأنيث من حكم الألفاظ المؤنثة، والواو والنون من علامات الألفاظ المذكرة أيضاً، فلو جمع بالواو والنون لتناقض، لأنّ تذكير اللفظ ضِدُّ تأنيثه"[4].

وبهذه العلة ايضاً نقض البصريون مذهب الكوفيين القائل: بجواز تأكيد النكرة من غير لفظها إذا كانت مؤقتة، نحو قولهم: (قعدتُ يوماً كُلَّه)، و(قمتُ ليلة كُلَّها)،

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 235.

[2] العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 118.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 41، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 30.

[4] العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 220.

فكان من وجوه نقض البصريون بعدم جواز ذلك قولهم: " إنّ النكرة تدل على الشياع والعموم، والتأكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضِدّ صاحبه"[1].

8.2.2 علة فساد المعنى:

من العلل النحويّة التي لجأ إليها النحاة في نقض آراء المخالفين في مسائل الخلاف فساد المعنى، وخاصة إذا أدى ذلك إلى انعكاس المعنى أو اللبس فيه، لأنّ الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة.

وبهذه العلة نقض الأنباريّ مذهب الكوفيين القائل بأنّ "إلّا" في الاستثناء هي التي تنصب المستثنى، لقيامها مقام الفعل "أستثني"، فقال: "بَطل أن يقال: إنّه منصوب بتقدير "إلّا" لأنّا لو قدرنا "إلّا" لفسد المعنى؛ لأنّه يصير التقدير فيه: قام القومُ غيرَ زيدٍ، وهذا فاسد"[2] .

وبهذه العلّة أيضاً أبطل النحاة، مذهب الكوفيين القائل بأنّ الأصل في قول العرب: "اللهُمَّ" يا أله أمّنا بخير، وهذا ينقضه التقدير في قوله تعالى: "وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء"[3]: أمّنا بخير، إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أوائتنا بعذاب أليم

يقول ابن الشجري مبيناً فساد المعنى في تقدير الكوفيين السابق: "فالكلام الأخير ينقض الأول على ما قدّره الفراء"[4].

9.2.2علة مخالفة المعنى:

من العلل النحوية التي اعتمدها البصريون في نقض مذهب الكوفيين القائل بجواز دخول اللام في خبر(لكنّ) نحو: (ما قام زيدٌ لكنّ عمْراً لقائم) علة مخالفة المعنى، بيانها أنّ (اللام) تفيد التوكيد، في هذا الباب، والتوكيد مع (لكنّ) غير مراد؛

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 455، انظر: الزبيديّ، ائتلاف النصرة، ص: 62.61.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 263، انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 402.401.

[3] الأنفال، آية: 32.

[4] ابن الشجري، الأمالي، 103/2، انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 344.

لأنّها مخالفة لها في المعنى لأنّها تفيد الشّك، فليس هنالك مناسبة معنوية بين معنى(لكنّ)، الذي هو الاستدراك و(اللام) التي تفيد التوكيد[1].

يقول الأنباري مبيناً عدم الاستقامة المعنوية في دخول اللام في خبر (لكنّ): "وذلك لأنّها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنّما حسنت من إنّ لاتفاقهما في المعنى؛ لأنّ كل واحدة منهما للتأكيد، أمّا (لكنّ) فمخالفة لها في المعنى"[2].

وبهذه العلة نقض البصريون مذهب الكوفيين القائل: بجواز أن يقع الفعل الماضي حالاً، وذلك لأنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي أن لا يقوم مقامه[3].

---

[1] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 354.

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 214.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 254، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 383، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص: 124.

الفصل لثالث

العلل ودورها في الاعتراضات النحويّة:

دأب النحاة على أن يعترض أحدهم على الآخر عند تناوله لأيّ مسألة من مسائل اللغة، فلا تجد مسألة لغوية إلّا وجد من عارضها أو اعترض عليها، أو اعترض على بعض أحكامها، أو قَدّم فيها توجيهاً مخالفاً، وإن كان متفقاً على جوهرها في الغالب، والحق أنّ أسباب الاعتراض عند النحويين لا تبتعد كثيراً عن أسباب الخلاف النحوي والتي من أهمها الخلاف العائد إلى التعليل النحويّ، فالخلاف النحويّ في معظمه خلاف على العلل؛ _علل القواعد_ لا على القواعد ذاتها[1]، لأنّها طرائق في التفكير النحويّ، ووسائل في التعامل مع المادة النحويّة والنصوص التي بنيت عليها.

والاعتراض هو أن يذهب نحويّ في مسألة ما مذهباً قد اختاره وأيده، وتناول نحويّ آخر هذه المسألة، واختار غير ما اختار ذلك النحويّ، وقد خصّه بالذكر، ورماه بالوهم والخطأ أو الاضطراب، مفنداً أقاويله وحججه[2]، أو "هو ردّ كلام النحويين، وإقامة الدليل على ما يقابله"[3] ويمكن القول: إنّ الاعتراض في الجانب التعليليّ هو رفض النحويّ لقول خصمه، وردّه لعلته، ومنعه من التسلم بها دليلاً على صحة الحكم النحويّ.

وقد حرصت في هذا الفصل أنّ تكون الحقبة الزمنية التي ستشملها هذه الدراسة حتى نهاية القرن السادس الهجري، بدءاً من سيبويه والمبرّد حتى الأنباريّ والعكبريّ، وذلك لأنّ العلة النحوية وتحديداً في هذه الفترة قد وصلت إلى مرحلة النضج والازدهار، وهذا يظهر جلياً في المصنفات التي وضعها النحاة خلال هذه الحقبة، لأنّا لا نكاد نجد بعد هذه الحقبة عللاً نحوية أضيفت إلى علل الأقدمين إلا ما ندر، وما ذكر من علل بعدها إمّا أن تكون تأييداً لنحاة أولين، أو رداً واعتراضاً عليهم.

---

[1] الموسى، رأي في رسم منهاج النحو، ص: 15.

[2] انظر: فتحي، عادل، اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، دار البصائر، القاهرة، 2007م، ص: 11.

[3] قميشان، ناصر محمد عبدالله، الاعتراض النحويّ عند ابن مالك، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنيّة، ط(1)، 2009م، ص: 18.

وقد اقتضت طبيعة هذا الفصل أن يشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراض على العلل النحوية في باب المعرب والمبني من الأسماء والأفعال.

المبحث الثاني: الاعتراض على العلل النحويّة في باب المرفوعات.

المبحث الثالث: الاعتراض على العلل النحويّة في باب المنصوبات.

1.3 الاعتراض على العلل النحويّة في باب المعرب والمبني من الأسماء والأفعال:

المعرب من الاسماء:

الاعتراض على علّة الإعراب:

الإعراب لغة هو الإبانة والإيضاح، أعرب عن لسانه، أبان وأفصح ويقال للرجل إذا أفصح بالكلام: أعرب، وروي عن النبي عليه الصلاة والسلام، أنّه قال: "الثيِّب تُعْرِبُ عن نفسها، أي تفصح"[1].

يكاد جمهور النحاة يتفقون على أنّ العلّة التي من أجلها دخلت حركات الإعراب على الكلام هي للفرق بين المعاني النحويّة المختلفة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها[2]، لذلك نجد ابن جنّي يُوَضّح الإعراب بأنّه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت، أكرمَ سعيدُ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام نوعاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه". ويقرر ابن فارس بأنّ الإعراب " هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرّق بين التعجب والاستفهام والنفي إلا بالإعراب"[3] وفي السياق نفسه يقرّر الزجّاجيّ بأنّ "الأسماء لما كانت تعتورها المعاني المختلفة، فتكون فاعلة

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (عرب).

[2] انظر: ابن جنّي، الخصائص، 1/ 35، والورّاق، علل النحو، ص: 42، والسيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، والعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط (1)، 1416هـ - 1995م، ص: 52، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص: 156.

[3] ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط(1)، 1414هـ . 1993م، ص:65 . 66.

ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[1].

ومن ذلك نستنتج أنّ العلة التي من أجلها دخلت حركات الإعراب على أواخر الكلام هي علة (أمن للبس)، للتفريق بين المعاني النحويّة المختلفة، كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغيرها.

وفي الوقت الذي يصرّ فيه النحاة على أن يكون للحركات الإعرابيّة هذا الدور الفارق بين المعاني النحويّة المختلفة، ينكر قطرب أن يكون لها مثل هذا الدور في دلالتها على المعاني النحوية المختلفة، ويرى أنّ هذه الحركات إنّما دخلت على أواخر الكلمات لوصل الكلام عند الإدراج، ليكون التحريك بدلاً من التسكين، لأنّ التحريك يساعد المتكلّم على وصل الكلام بعضه ببعض، بحيث يتمكن من إدراج الكلام بسرعة، لأنّ تسكين أواخر الكلام يجعل الحديث بطيئاً متقطعاً، يقول قطرب: "إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"[2].

ولم يرتضِ النحاة ما ذهب إليه قطرب، وضعّف مذهبه واعترض عليه من عدّة وجوه:

أولها: لوكان الغرض من الحركات هو وصل الكلام عند الإدراج لجاز خفض الفاعل مرّة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه[3].

ثانيها: إنّ السكون أخفّ عليهم من الحركة، لذلك كان المبني والمجزوم ساكنين[4].

ثالثها: لو كان الغرض من التحريك لوصل الكلام عند الإدراج لكان المتكلم في خيار أن يحرك متى يشاء وأنّ يسكن متى يشاء[5].

---

[1] الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو ، ص: 69.

[2] نفسه، ص: 70 . 71.

[3] انظر: نفسه، 71.

[4] انظر: العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 56

[5] انظر: نفسه، 1/ 56.

رابعها: إنّ الاختلاف في الإعراب مع اتّفاق المعنى وعكسه شيء عارض جاز لضربٍ من التشبيه بالأصول[1].

وتبنى إبراهيم أنيس من المحدثين ما ذهب إليه قطرب ونفى أن يكون للإعراب دلالة على المعاني النحوية بقوله: " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[2].

فعلة دخول الحركات على أواخر الكلمات عند أنيس علة صوتية، تتمثل في تسهيل نطق الكلمات عند الإدراج، وفي بعض الأحيان تتمثل في كونها للتخلص من التقاء الساكنين، يقول أنيس: والظاهر من أقوال النحاة أنّ التخلص من التقاء الساكنين كان شائعاً بين جميع القبائل، والتخلص من التقاء الساكنين إنّما يكون بالكسر أحياناً وبالضمّ أحياناً وبالفتح أحياناً، ولكنّهم قصروا أمره على تلك الكلمات التي لا يعقل أن تنسب لها الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك.[3].

ويتابع أنيساً من المحدثين أيضاً فؤاد ترزي، إذ يقول: "فإنّنا نعتقد بأنّها، إنّما وجدت في الأصل لغرض لفظيّ هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنّها استغلت من النحاة فيما بعد لأغراض معنويّة في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد"[4]

إنّ ما ذهب إليه أنيس ومن تابعه من المحدثين في ادّعائهم لعدم أصالة الإعراب، ودلالته على المعاني ردّه إبراهيم السامرائي بأنّ " العربيّة كانت معربة منذ أقدم العصور، والنصوص شاهدة على ذلك، وقد كان هذا الإعراب سهلاً على الألسنة، ثمّ ثقل وصعب حين فسدت الطبائع العربيّة وفشا اللحن"[5]

أمّا ادّعاؤهم بأنّ حركات الاعراب تتمثل في كونها للتخلص من إلتقاء الساكنين، فقد ردّه داود عبده من المحدثين بأنّه ليس كلّ حركة إعراب أو بناء في اللغة هي

---

[1] انظر: العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 57.

[2] أنيس، إبراهيم، من أسرار العربيّة، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة، ط(6)، 1978م، ص: 237.

[3] انظر: نفسه، ص: 252 ـ 253.

[4] ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، ص: 187.

[5] السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملاين، بيروت، ط (3)، ص: 121.

للتخلص من إلتقاء الساكنين، بل أنّه في بعض الأحيان يتمّ بحذف حرف العلة أو كما يقال في علم الأصوات تقصير المدّ الطويل في مثل: لم يَبِع، ولم يَقُل، ولم يَزَل، فالتخلص من الساكنين بين الكلمتين المتجاورتين ظاهرة جزئية في اللغة، فلا يمكن تعليل وجود الحركات في أساليب اللغة على طريقة التخلص من الساكنين[1].

وفي الحقيقة أنّ ما ذهب إليه قطرب ومن تابعه من المحدثين في ادعائهم أنّ حركات الإعراب لم تحدد المعاني في أذهان العرب فيه وجهة نظر من خلال أمثلة كثيرة رويت عن العرب تدل دلالة واضحة على أصالة الإعراب، ودلالته على المعاني المختلفة، وفي الوقت نفسه لا ننكر أنّ لها مثل هذه الوظيفة الصوتية، ويؤيد ذلك ما جاء في كتاب سيبويه على لسان الخليل من "إنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلُّم به"[2].

الاعتراض على علة زيادة النون في المثنى والجمع:

من المعلوم أنّ الاسم يتمّ تثنيته بزيادتين: زيادة ألف وبعدها نون مكسورة في حال الرفع، أو زيادة ياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة في حالتي النصب والجر[3]. وهذ الحكم متفق عليه عند جمهور النحاة، ولكنّهم اختلفوا زيادة النون في العربيّة، فذهب سيبويه إلى أنّ علّة زيادتها افي المثنى وجمع المذكر؛ لأنّها عوض من حركة المفرد وتنوينه، لأنّ حروف المدّ عنده في المثنى حروف إعراب، وإلى ذلك أشار بقوله: "وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنّها عوض لما منع من الحركة والتنوين"[4].فعلة إلحاق النون في التثنية عند سيبويه (علة عوض) تقوم على افتراض أصل مقدر حُذِفَ وعُوّض عنه، وقد تابع النحاةُ سيبويه بالقول بهذه العلة كالمبرّد[5]، والسيرافيّ[6]، والورّاق[7]،

---

[1] انظر: عبده، أبحاث في اللغة العربيّة، ص: 97 وما بعدها.

[2] سيبويه، الكتاب، 4/ 241 . 242.

[3] انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط (1)، 117/1.

[4] سيبويه، الكتاب، 1/ 17 . 18.

[5] انظر: المبرّد، المقتضب، 1/ 143.

[6] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 137.

[7] انظر: الورّاق، علل النحو، ص: 136.

والأنباريّ[1]، والعكبريّ[2]. غير أنّ ابن عصفور ردّ هذا التعليل واعترض عليه بأنّ فيه تناقضاً، لأنّه يلزم اثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة، وحذفها من حيث هي عوض من التنوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام[3].

وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى القول بأنّ علة زيادة نون التثنية هي للتفرقة بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنى المرفوع[4].

وهذا معناه أنّ علة زيادة نون في التثنية هي (علة فرق)، يلجأ إليها عندما يكون هنالك التباس بين شيئين أو أكثر، فنون التثنية في قولنا: (عندي رجُلانِ) زيدت خوفاً من أن يلتبس على السامع أنّه مفرد منصوب نحو قولنا: (ضربتُ رجلا)، فزيدت النون للدلالة على أنّ الكلمة مثناة وليست مفردة منصوبة. وردّ ابن جنّي هذا التعليل واعترض عليه بأنّ النون تثبت مع الواو والياء في الجمع وليس هنالك ألفٌ قبلها، لذلك يبطل أن تكون النون دخلت فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد[5].

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى القول: بأنّ نون التثنية إنّما زيدت في المثنى عوضاً من تنوينين، وفي الجمع من تنوينات، فقولنا: الزيدان، النون عوضاً من التنوينين في زيدٍ، وزيدٍ، وقولنا: الزيدون، النون عوض من التنوينات في زيدٍ، وزيدٍ، وزيدٍ[6].

---

[1] انظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 54.

[2] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 211.

[3] انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي، 1/ 91.

[4] انظر: ابن جنّي، أبو الفتح، عثمان، (392هـ)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط(1)، 1421هـ ـ 2000م ، 2/ 470، والعكبريّ، التبيين عن مذاب النحويين، ص: 211، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 1/ 90، والإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 85، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط(1)، 1418هـ ـ 1998م، 1/ 159 ـ 160.

[5] انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 2/ 140.

[6] انظر: الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص: 141، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 90/1.

وضعّف النحاة هذا التعليل واعترض عليه من وجهين:

الأول: أنّ ما ذهب إليه لا نظير له في كلام العرب، لأنّه لا يجوز أن يعوض من حرفيين فأكثر[1].

الثاني: إنّهما مصوغان صيغة اسم مفرد كـ(كلا) و(رجال)، و(عشرة)، فلا يستحقان إلا تنويناً واحداً[2].

وذهب ابن كيسان إلى أنّ نون التثنية زيدت عوضاً من التنوين وحده، وعلة ذلك عنده، أنّ الحركة عُوّض منها بحرف اللين قبلها، ولم يعوّض من التنوين، فكانت النون عوضاً منه، ولذلك حذفت في الإضافة كما حذف التنوين[3].

واعترض الرضيّ وابن عصفور على هذا الرأي بأنّها ثبتت مع الاسم المعرف بـ(ال) نحو: (الزيدان)، ومع اسم (لا) النافية للجنس نحو: (لا رجلين)، ومع الاسم الممنوع من الصرف إذا ثني[4].

ونسب النحاة إلى الزجّاج قوله: إنّها بدل من الحركة وحدها[5]، واعترض ابن عصفور على هذا الرأي "لسقوطها في الإضافة"[6]، وأنّ "الحروف نائبة عنها، فلا حاجة إلى التعويض بالنون"[7].

أمّا ابن جنّي فيبدو أنّ له رأياً مختلفاً عن جمهور النحاة في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أنّ نون التثنية والجمع في العربيّة لها ثلاث أحوال:

---

[1] انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 1/ 91.

[2] انظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 85، والمالكيّ، محمد، اعتراضات الرضيّ على سيبويه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، 1425هـ، ص: 101.

[3] انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 159.

[4] انظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 85، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 1/ 91، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 159.

[5] انظر: الأستراباذي، همع الهوامع، 1/ 159،

[6] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 1/ 91

[7] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 159.

الأولى: أن تكون النون عوضاً من الحركة والتنوين، وشرط ذلك أن لا يكون الاسم مضافاً أو معرفاً بـ(ال) التعريف، نحو: (رجُلانِ)، و(فرسانِ)، وذلك لأنّ التنوين والحركة تثبت في مفرد هذه الأسماء نحو: (رجُلٌ)، و(فرسٌ)[1].

الثانية: أن تكون النون عوضاً من الحركة وحدها، شريطة أن يكون الاسم معرفاً بـ(ال) التعريف نحو: (الرجلانِ)، و(الفرسانِ)، أو منادى مفرداً نحو: (يا رجلانِ)، وذلك لأنّ مفرد هذه الأسماء تثبت فيه الحركة ويخلو من التنوين نحو: (الرجلُ)، و(يا رجلُ)[2].

الثالثة: أن تكون عوضاً من التنوين وحده، وشرط ذلك أن يكون الاسم مضافاً نحو: قام غلاما زيدٍ)، (مررتُ بصاحبي عمرو)، وذلك لأنّها حذفت كما يحذف التنوين في المفرد في الإضافة نحو: (قام غلامُ زيدٍ)، و(مررتُ بصاحبِ عمرو)[3].

من ذلك يتضح أنّ النحاة لم يختلفوا على الوظيفة اللغوية التي تؤديها هذه النون في العربيّة، ولكنّهم اختلفوا في العلة التي من أجلها ألحقت بالتثنية، فاجتهدوا في إيجاد علل مقنعة في حدود ما تعارفوا عليه من قيود وضوابط. فكانت العلة سبباً من أسباب ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ.

الاعتراض على علة كسر نون المثنى وفتح نون الجمع المذكر السالم:

أشرنا في المسألة السابقة إلى أنّ تثنية الاسم تتم بزيادتين: زيادة ألف وبعدها نون مكسورة في حالة الرفع، أو ياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة في حالتي النصب والجر[4].

أمّا جمع المذكر السالم فيتمّ جمعه بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع، أو ياء مكسور ما قبلها وبعدها نون مفتوحة[5]

وكما اختلف النحاة في علة إلحاق نون التثنية اختلفوا أيضاً في علة كسرها في المثنى وفتحها في الجمع، فكانت لهم علل مختلفة.

---

[1] انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 2/ 119.

[2] انظر: نفسه، 2/ 119 . 120.

[3] انظر: نفسه، 2/ 130.

[4] انظر: حسن، النحو الوافي، 117/1.

[5] انظر: نفسه، 1/ 137.

يقول سيبويه مبيناً رأيه في هذه المسألة: " ونونها (أي جمع المذكر السالم) مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمُون، ورأيتُ المسلِمينَ، ومررتُ بالمسلِمينَ"[1].

فالعلة عند سيبويه (علة فرق)، للتفرقة بين نون الجمع ونون المثنى، كما إنّ العرب فرقت بينهما بأن جعلوا الألف رفعاً للمثنى، وجعلوا الواو رفعاً للجمع، وتابع سيبويه الأخفشُ في القول بهذه العلة، يقول الأخفش: " إنّما صارت هذه مفتوحة، ليفرق بينها وبين نون الاثنين، وذلك أنّ نون الاثنين مكسورة أبداً"[2].

ويقول المبرّد معللاً هذه المسألة: "إنّما حُرّكت نون الجمع، ونون الاثنين؛ لالتقاء الساكنين"[3]، فالأصل إذن في حركتي نوني المثنى والجمع عند المبرّد هو السكون، ولكنّهما حركتا بعلة صوتيّة هي(إلتقاء الساكنين)، ثّم يعضدها المبرّد بعلة أخرى من جنسها معللاّ فيها فتح نون الجمع وهي طلب (لخفة الثقل) "فحُرّكت نون الجمع بالفتح؛ لأنّ الكسر والضمّ لا يصلحان فيها. وذلك أنّها تقع بين واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالى الكسرات والضمّات مع الياء والواو فَفُتحت"[4].

ثمّ تابع جمهور البصريين سيبويه والمبرّد بالقول بهذه العلل، ولكنّها أخذت فيما بعد طابعاً فلسفياً جدلياً لا يرتبط بواقع اللغة، ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير بها، يقول ابن الورّاق معللاً هذه المسألة: " فإنّ قال قائل: فلمَ كُسرتْ في التثنية، وفتحت في الجمع؟ ففي ذلك وجوه: أحدها أنّ التثنية قبل الجمع، وحق الساكنين إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر، فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل، لأنّها سابقة الجمع، فلم يبقَ لها من الحركات إلّا الضمّ والفتح، والضمّ مستثقل، فسقط وبقي الفتح. ووجه ثانٍ: وهو أنّ الجمع يقع قبل النون فيه واو قبلها ضمّة، أو ياء قبلها كسرة، فكرهوا كسر النون، لئلا يثقل لتوالي الكسرات، أو يخرجوا من ضمّ إلى كسر، فسقط الكسر، وهو بالإسقاط

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 18.

[2] الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأوسط، (ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1)، 1411هـ . 1990م، 1/ 14.

[3] المبرّد، المقتضب، 1/ 143.

[4] نفسه، 1/ 134.

أولى، فلم يبق إلّا الفتح، فجعل الكسر للأخف، والفتح للأثقل ليعتدلا"[1]. ومثل هذا التعليل الفلسفيّ نجده عند ابن جنيّ، والأنباريّ، والعكبريّ[2].

أمّا الفرّاء من الكوفيين، فقد خالف جمهور البصريين في هذا التعليل، فذهب إلى أنّ النون إنّما كسرت لأنّ الألف في نيّة الحركة في التثنية، وفتحت في الجمع؛ لأنّ الياء والواو ليستا في نية الحركة، ويرى أنّ ما كان في نيّة الحركة أو متحركاً فإنّ الساكن الذي بعده إذا حُرِّكَ كُسِرَ في نحو هذا، كقولك: "دِمنة لم تكلّم" فاللام متحركة قد كسرت الساكن بعدها، وكذلك الألف في نيّة الحركة وقد حرّك بعدها وما لم يكن في نيّة الحركة، فإنّ الساكن يُفْتَحُ بعدها، كقولك: (أَيْنَ) و(كَيْفَ) وكلّ ما شاكل ذلك[3].

ووهّن السيرافيّ هذه العلة واعترض عليها بقولنا: (أمْسِ) و(جيْرِ) و(حيْثُ) فالميم والياء ليستا في نيّة الحركة، ثّم قال: "وليت شعري ما الذي فصل بين التثنية والجمع حتى صار آخر أحدهما في نيّة حركة والآخر في نيّة سكون، ولا يعلم الغيب إلا الله"[4].

ومجمل القول في هذه المسألة أنّ جمهور النحاة لم يختلفوا على أنّ نون المثنى حقها الكسر، وأنّ نون الجمع حقها الفتح في العربيّة، ولكنّهم اختلفوا على العلة التي أوجبت لهما ذلك الحكم.

والناظر في هذه العلل جميعها يرى أنّ علة سيبويه القائمة على التفرق للإبانة بين الأشياء الملتبسة في اللغة أقرب إلى واقع اللغة، وكذلك تعليل المبرّد فهو أيضاً في حلقة التعليل اللغوي القائم على أساس طلب الخفة للثقل الناشئ من توالي الحركات المتنافرة.

أمّا تعليل المتأخرين من جمهور البصريين والفرّاء من الكوفيين فيبتعد كلّ البعد عن واقع اللغة، ويقترب من التعليل الفلسفي، إذ ليس من المعقول أنّه كان عالقاً في إذهان العرب قديماً أنّ التثنية قبل الجمع، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر

---

[1] الورّاق، علل النحو، ص: 163 . 164.

[2] انظر: ابن جنيّ، سرّ صناعة الإعراب، 2/ 160، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 56، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 109 . 110.

[3] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 143.

[4] نفسه، 1/ 143.

فكانت التثنية أولى بها، أو أنّ نون المثنى حركت بالكسر؛ لأنّ الألف في نيّة الحركة، وفتحت في الجمع لأنّ الواو والياء ليستا في نيّة الحركة كما ذهب الفرّاء، فالعرب عندما نطقت لم تكن تفكر لا من قريب ولا من بعيد بهذه الفلسفة المنطقيّة أو بغيرها، ولعل التعليل الحق الذي ينطلق من اللغة ويقترب من واقعها ويسلم من كلّ الاعتراضات أن نقول: هكذا نطقت العرب ليس غير.

الاعتراض على علة جرّ ما لا ينصرف بالفتحة:

حكم ما لا ينصرف في العربية أنّ يمنع من التنوين ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة شريطة ألا يكون مضافاً أو معرفاً بـ(ال) التعريف، فإن أضيف أو عرف بـ(ال) التعريف وجب جره بالكسرة،[1]، وهذ الحكم متفق عليه عند جمهور النحاة، ولكنّهم اختلفوا في العلل التي أوجبت حرمانه من التنوين والجرّ بالكسر، فاجتهدوا في التماس علل مقنعة في نظرهم تفسّر له ذلك الحكم.

يقول سيبويه معللاً منع ما لا ينصرف من التنوين والخفض: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون.....واعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستحقون، وذلك نحو: أبيض، وأسود، وأحمر، وأصفر. فهذا بناء أذهب وأعلم. فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، واستثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[2].

ومن ذلك يتضح أنّ العلّة التي أوجبت أن يمنع هذا الاسم من التنوين والخفض عند سيبويه (علّة شبه)، لأنّه أشبه الفعل، فلم يدخله الكسر الذي لا يدخل الفعل، ولم يسكن لكي يفرق بينه وبين الأسماء المتمكّنة.

وتابع سيبويه بالقول بهذه العلة الزجّاج من البصريين، إذ قال: " فأمّا الجرّ وهو الخفض فإنّما امتنع فيما لا ينصرف، من قبل أنّ ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما

---

[1] انظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 96، وابن يعيش، موفّق الدّين بن علي، (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشريّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط (1)، 1422هـ - 2001م، 1/ 167، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 85.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 21.

أنّ الأفعال فرع عن الأسماء، لأنّ الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل. فلذلك جُعِلَ المخفوض فيه مفتوحاً"[1]، وتابع سيبويه والزجّاج بالقول بهذه العلة جمهور البصريين كابن السّراج، الورّاق، والسّيرافيّ، وابن جنّي، والأنباريّ، والعكبريّ [2].

وردّ النحاة هذا المذهب واعترض بأنّه لو كان منع ما لا ينصرف من التنوين والخفض لمجرد الشبه بين الاسم والفعل لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة من اسم فاعل واسم مفعول. لأنّهما يسايران الفعل في هيئته[3].

ويعلل المبرّد جرّ الممنوع من الصرف بعلة (الحمل على النظير)، لأنّ الخفض نظير النصب في رأيه، فقال: " إنّ للأشياء أصولاً، ثمّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها. فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله. ومنه ما يحذف؛ لأنّ ما بقي دالّ عليه وإن يكن ذلك أصله. فأمّا ما يبلغ به أصله، فإنّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب، وذلك لأنّ الأصل الرفع، وهو الذي لا يتمّ الكلام إلّا به ، كالابتداء والخبر، والفعل والفاعل. وإنّما المنصوب والمخفوض لِما خرجا إليه عن هذا المرفوع، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع، نحو: (مسلمَين)، و(مسلمِين)، و(مسلمات)، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فُتِحَ، وحُملَ على ما هو نظير الخفض نحو: (مررتُ بعثمانَ وأحمدَ يا فتى)"[4]

وردّ مذهبه بأنّه لو كان جرّ ما لا ينصرف بالفتحة عوضاً من الكسرة حملاً على النصب الذي هو نظير الجرّ، فلماذا لم يجرّ بالفتحة أيضاً لا بالكسرة عندما يكون مضافاً أو معرفاً بـ(أل)[5]

---

[1] الزجّاج، أبو إسحاق، (ت311هـ)، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1391هـ ـ 1971م، ص: 1 ـ 2.

[2] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 79، والورّاق، علل النحو، ص: 457، والسيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، وابن جنّي، اللمع في العربيّة، ص: 104، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 309، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 500.

[3] انظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م، ص: 100.

[4] المبرّد، المقتضب، 1/ 383.

[5] انظر: يعقوب، إميل بديع ، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغويّ، دار الجليل، بيروت، ط (1)، 1413هـ ـ 1992م، ص: 49.

وذكر أبو بكر الأنباريّ أنّ أبا جعفر الرؤاسيّ والفرّاء من الكوفيين قد ذهبا إلى القول بأنّ ما لا ينصرف كان الحكم عليه أن ينخفض بلا تنوين، "فكرهوا أن يخفضوه، فيقولوا: (مررتُ بزينبِ ونوارِ) فيشبه المضاف إلى ياء المتكلّم؛ كقولك: (مررت بغلامِ يا هذا)، و(نظرتَ إلى دارِ يا فتى)"[1].

وهذا معناه أنّ العلّة التي حرمت منع ما لا ينصرف من التنوين والخفض بالكسرة عند الرؤاسي والفرّاء(مخافة اللبس)، حتى لا يتوهم السامع أنّه مضاف إلى ياء المتكلّم.

وتابع الكوفيين من المحدثين إبراهيم مصطفى بالقول بعلة (مخافة اللبس)، فقال: " إنّ هذا الاسم لما حرم من التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم، إذا حذفت ياؤه وحذفها كثير جداً في العربيّة"[2]، ولهذا " خافوا أنّ يلتبس بالمضاف إلى ياء) المتكلّم حين يكسر غير منون، فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة"[3]. وتابع المخزومي إبراهيم مصطفى بالقول بعلة (مخافة اللبس)، فقال: " وهذا مذهب جدير بأن يؤخذ به، ويتعلق بأسبابه"[4].

وردّ إميل يعقوب هذا التعليل، واعترض عليه بأنّ في العربيّة أسماء كثيرة مبنيّة على الكسر، نحو: (رقاشِ)، و(قطامِ)، و(سيبويهِ)، فلو كان العرب يفرّون من الكسر غير المنون إلى الفتح لكيلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم، لبنوا هذه الكلمات على الفتح بدلاً من الكسر[5]. ووصفه شوقي ضيف بأنّه تعليل واضح في التكليف[6].

ومجمل القول في هذه المسألة أنّ نحاة العربيّة لم يختلفوا على أنّ حكم الاسم الممنوع من الصرف إذا جرّد من (ال) التعريف والإضافة أنّ يمنع من التنوين والخفض، ولكنّهم اختلفوا في العلة التي أوجبت له ذلك الحكم، فأخذوا يلتمسون عللاً

---

[1] الأنباريّ، أبو بكر، (ت328هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وإحياء التراث، القاهرة، 1401هـ . 1981م، 1/ 110 . 111.

[2] مصطفى، إحياء النحو، ص: 73

[3] نفسه.

[4] انظر: المخزوميّ، النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص: 90.

[5] انظر: إميل يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ص: 50.

[6] انظر: ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، دار المعارف، القاهرة، ط (2)، ص: 30.

أخذت طابعاً فلسفياً جدلياً لا تمّت بأيّ صلة إلى واقع اللغة، ولا تستند إلى طبيعة تراكيبها والتعبير بها، ولعلّ التعليل الحق الذي يسلم من كلّ الاعتراضات أن نقتصر على القول بأنّ: السبب الحق في تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعضها الآخر، أنّ العرب الفصحاء نطقت بهذا الاسم منوناً، وبذلك غير منون، وفعلت ذلك بفطرتها، لا لسبب آخر[1].

الاعتراض في علة منع الأعداد التي على وزن(فُعَال) و(مَفْعل) من الصرف:

اتفق جمهور النحاة على منع الأعداد التي على وزن (فُعال) و(مَفْعل) من الصرف، لكنّهم اختلفوا في علة منعها، كما اختلفوا أيضاً في عددها.

أمّا من حيث العدد، فقد ذهب البصريون[2] إلى أنّها من الواحد إلى الأربعة، وتشمل: (أُحاد) و(مَوْحَد)، و(ثُنَاء) و(مَثْنَى)، و(ثُلاث) و(مَثْلَث)، و(رُباع) و(مَرْبَع). وذهب الكوفيون[3]، والزجّاج[4] إلى أنّه سمع فيها الأعداد الأربعة وفي (عُشَر)، ويقاس عليها (سُداس) و(مَسْدَس)، و(سُباع) و(مَسْبَع)، و(ثُمان) و(مَثْمَن)، و(تُساع) و(مَتْسَع)، و(عُشار) و(مَعْشَر).

أمّا علة منع صرفها فقد ذكرها سيبويه سائلاً عنها الخليل بقوله: " وسألته عن أُحاد وثُناء ومَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ، فقال هي بمنزلة أُخَر، وإنّما حدّه واحداً واحداً واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه. قلتُ أتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنّه نكرة يوصف بها نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو: " أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع" صفة كأنّك قلت: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة وثلاثة"[5].

---

[1] انظر: حسن، النحو الوافي، 1/ 34.

[2] انظر: السيوطيّ، همه الهوامع، 1/ 92.

[3] انظر: نفسه، 1/ 92.

[4] انظر: الزجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 44.

[5] سيبويه، الكتاب، 3/ 225.

ومعنى هذا أنّ هذه الأعداد إنّما منعت من الصرف لدلالتها على الوصف[1]، ولكونها معدولة عن تكرار العدد[2]، فالأصل في (أُحاد): واحداً واحداً، والأصل في (ثُناء): اثنين اثنين، فعلة المنع من الصرف هنا العدل والوصف. وتابع سيبويه بالقول بهذا التعليل المبرّد، والزجّاج، وابن جنّيّ، وابن برهان[3].

وذهب الفرّاء إلى أنّ منعها للعدل والتعريف بنيّة الألف واللام، وعلل ذلك لأنّ ثلاث يكون الثالث والثلاثاء، ولا يضافان إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان فيه (أل)، وامتنع من (أل) لأنّ فيه تأويل الإضافة وإن لم يُضَف[4]. ونسب هذا التعليل أيضاً إلى ابن كيسان[5].

ومعنى ذلك أنّ هذه الأعداد عند الفرّاء تكون معارف بنيّة الألف واللام، وعلى ذلك تعرب الأعداد في قوله تعالى:" جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع" بدلاً، لأنّ النكرة لا تنعت بالمعرفة، ولا يأتي الحال معرفة إلا بتأويل[6].

ولم يرتضِ النحاة ما ذهب إليه الفرّاء واعترضوا عليه بأنّ العدد (مَثْنى) في الآية السابقة صفة لـ(أجنحة) النكرة، فلو كان العدد (مثنى) معرفة لما جاء صفة للنكرة، لأنّ النكرة لا تنعت بالمعرفة. وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً نحو: (جاءني القوم مثنى)، لأنّ الحال لا يأتي إلا نكرة، أو معرفة بتأويل[7].

---

[1] ليس المقصود من الوصف هنا النعت، إنّما المراد بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً، انظر: حسن، النحو الوافي، 2/ 144.

[2] العدل في عرف النحاة أن " تريد لفظاً ثمّ تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنّما في اللفظ"، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 62.

[3] انظر: المبرّد، المقتضب، 3/ 381، والزجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 44، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربيّة تحقيق: سميح أبو مُغْلي، دار مجدلاوي، عمّان، 1988م، ص: 109، ابن برهان، شرح اللمع، 2/ 447.

[4] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، 1/ 254.

[5] انظر: الأستراباذي، شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، 1/ 116.

[6] انظر: الأستراباذي، شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب، 1/ 117، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 95.

[7] انظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 117، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 2/ 341 . 342، السيوطي، همع الهوامع، 1/ 95.

وذهب ابن السرّاج إلى أنّ العلة التي أوجبت أنّ يمنع هذا العدل من الصرف إنّما للعدل في اللفظ والمعنى، يقول ابن السرّاج: " فأمّا الذي عُدِلَ لإزالة معنى إلى معنى، فـ(مَثْنى) و(ثُلاث) و(رُباع) و(أُحاد)، فهذا عُدِلَ لفظه ومعناه، وعُدِلَ عن معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ (مَثْنى)، وكذلك (أُحاد)، عُدِلَ عن لفظ واحد إلى لفظ (أُحاد)، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد"[1].

وضعّف هذا الرأي واعترض عليه بأنّ العدل في المعنى لم يثبت من العلل المانعة الصرف، وإنّما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ[2].

وذهب إبراهيم مصطفى من المحدثين مذهباً مخالفاً لمن سبقوه في هذا التعليل، إذ رأى أنّ هذه الأعداد إنّما منعت من الصرف؛ لأنّها تضمنت معنى التعريف، وزعم أنّ هذه الكلمات قليلة لم يكن ينبغي أن يفرد لها باباً خاصاً في منع الصرف، وتُنْتحل لها علة العدل، مستنداً إلى ما سمعه الفرّاء عن العرب من أنّها تستعمل منونة وغير منوّنة[3].

ومما سبق يتضح أنّ جمهور النحاة متفقون على أنّ الأعداد التي على وزن (فُعال) و(مَفْعَل) ممنوعة من الصرف للعدل، ولكنهم اختلفوا في سبب هذا العدل، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنّ سبب منعها هو الوصف والعدل، وذهب الفرّاء وابن كيسان إلى أنّها منعت من الصرف للعدل والتعريف بنيّة الألف واللام، وذهب ابن السرّاج إلى أنّها منعت للعدل في اللفظ والمعنى، وذهب إبراهيم مصطفى من المحدثين إلى أنّها تضمّنت معنى التعريف. فكانت العلة سبباً من أسباب ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ.

والمتأمل في هذه العلل المختلفة في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل باب الممنوع يلحظ أنّها لا تخلو من الإبهام والغموض والتكلّف والافتراض، إذ ليس من المعقول أنّ العربيّ عندما نطق (أُحاد) و(مَوْحد) غير منصرفة أنّ يشير إلى أنّها معدولة عن ألفاظ، أو أنّها تتضمن معنى التعريف ، إنّما هي مجرد افتراضات بعيدة

---

[1] ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 88.

[2] انظر: ابن عصفور، شرح اجمل الزجاجيّ، 2/ 341.

[3] انظر: مصطفى، إحياء النحو، ص: 110.

كلّ البعد عن تفكير العربيّ، ويؤيد ذلك أن السهيليّ رفض جميع علل النحويين لهذا الباب، إذ قال: " هذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، إنّما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم، فقالوا: (أضعف من حجّة نحوي)، وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد العلل"[1] ولعلّ التعليل السليم الذي يسلم من كلّ الاعتراضات ويستند إلى واقع اللغة هو نطق العرب ليس غير ذلك[2].

الاعتراض على علل المبنيّ من الأسماء:

اتّفق جمهور النحاة على أنّ الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال والحروف، فما جاء من الأسماء معرباً فهو باقٍ على أصله، لذلك لا يسأل عن علة إعرابه، وما جاء منها مبنياً فهو خارج عن أصله، لذلك وجب أن يسأل عن علة بنائه.

الاعتراض على علّة بناء (الآن):

الآن ظرف زمان مبني على الفتح عند جمهور النحاة[3] "معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلّم الفاصل بين ما مضى، وما هو آت"[4]. وذهب بعضهم إلى أنّه معرب منصوب بالفتحة على الظرفية[5]، مستدلين على صحّة مذهبهم بقول الشاعر:[6]

وَقَدْ مَرَّ بالدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ كَأَنَّهُما مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرا

---

[1] السّهيليّ، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، (ت581هـ)، أمالي السهيليّ، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، ص: 19 ـ 20.

[2] انظر: حسن، النحو الوافي، 4/ 223.

[3] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 137/2، والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، والأستراباذي، شرح الرضي لكافية بن الحاجب، 482/2.

[4] ابن يعيش، شرح المفصّل لابن يعيش، 131/3.

[5] انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 137/2

[6] انظر: السّكّريّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستّار فرّاج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 2/ 956، وابن جنّي، الخصائص، 1/ 310، والسيوطيّ، همع الهوامع، 2/ 137.

وموطن الشّاهد فيه "لآن" مجرور بحرف الجر من قوله: "ملآن" والذي حذفت نونه لالتقاء الساكنين فدلّ على أنّه معرب.

ذهب المبرّد إلى أنّ الآن " إنّما بني لأنّه وقع في أوّل أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أنّ يكون منكوراً أولاً، ثمّ يعرف بهما، فلّما خالف سائر أخواته من الأسماء، وخرج إلى غير بابه بُنِي"[1].

فعلة بناء (الآنَ) عند المبرّد (علة شبه بالحرف) في كونه لزم في أصل الوضع موضعاً واحداً، لأنّ الأصل في الأسماء أن تكون في أوّل وضعها نكرة، ثمّ يلحقها التعريف، فلما خالفت جميع الأسماء في كونها جاءت في أوّل وضعها معرّفة بـ(أل) التعريف بنيت، وافقه في هذا التعليل من البصريين ابن السرّاج، والزمخشريّ[2].

ونقض ابن مالك هذه العلّة واعترض عليها لو كان سبب بناء (الآن) لوقوعها بأوّل أحوالها بالألف واللام لبني نحو: (الجمّاء الغفير)، و(اللات) لوقوعها بأوّل أحولها بألف واللام[3]

وذهب الزجّاج إلى أنّه بني، لتضمّنه معنى اسم الإشارة، لأنّ معناه هذا الوقت، يقول الزجاج: "وبني (الآن) وفيه الألف واللام؛ لأنّ الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم، إنّما تقول الغلام فعل كذا إذا عهدته أنت ومخاطبتك، وهذه الألف واللام تنوب عن معنى الإشارة، المعنى أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب (الآن) كما لا يعرب هذا"[4].

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 523، وابن السرّاج، الأصول في النحو، 137/2، والسيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت337هـ)، كتاب اللامات، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، سوريا، دمشق، ط (2)، 1405 ـ 1985م، ص: 55. لم أجد هذا الرأي في المقتضب.

[2] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 137/2، وابن يعيش، سرح المفصّل، 3/ 131.

[3] انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائيّ، (ت674هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط (1)، 1410هـ ـ 1990م، 2/ 219، وقميشان، ناصر محمّد، الاعتراض النحويّ عند ابن مالك، ص: 255.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 153/1.

واعترض الفارسيّ[1] وابن جنّي على هذه العلّة بأنّ أسماء الإشارة لا تدخل عليها (أل) التعريف، نحو: (هذا) و(تلك)، وأنّ (أل) التعريف غير العهديّة تدخل على كثير من الأسماء، ومع هذا فهي معربة، نحو: (يا أيّها الرجل) و(نظرت إلى هذا الغلام).[2]

وذهب السيرافيّ إلى أنّ العلة التي أوجبت بناء هذا الاسم هي علة شبهه بالحرف في ملازمته في أصل الوضع موضعاً واحداً، "وذلك أنّ الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت فيها في أوليتها غير زائلة عنها، ولا بارحة منها"[3].

وذهب أبو علي الفارسيّ[4] وابن جنّي إلى أنّه بني لتضمّنه معنى لام التعريف، وتلك اللام غير اللام الظّاهرة فيه على حدّ بنائها في (أمس)، وتلك اللام المقدرة هي المعرفة،[5].

وبيان هذا أنّ اللام التي في (الآن) ليست اللام التي تدخل على الأسماء النكرة فتعرّفها، إنّما هي زائدة على حدّ زيادتها في الأسماء الموصولة التي تعرّف بالصلة وليس باللام، أمّا (الآن) فلم يسمع أنّه قد جرّد منه نحو: (افعلْ آن ذلك)، لذلك هي في حكم الأصليّة.

ونقض ابن مالك هذا التعليل واعترض عليه بأنّ التضمّن اختصار فكيف يختصر شيء ثمّ يؤتى بمثله[6]. وذهب الكسائي[7] والفرّاء من الكوفيين إلى أنّ (الآن) "أصلها من قولك: (آن لك أن تفعل)، أدخلت عليها الألف واللام، ثمّ تركتها على مذهب (فَعَلَ) فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ) وهو وجه جيد، كما قالوا: نهى الرسول صلّى الله عليه وسلم عن قِيلَ وقال وكثرة السؤال فكانتا كالاسمين، فهما منصوبتان"[8].

---

[1] انظر: شعبان، مصطفى، اعتراضات أبي علي الفارسيّ على النحاة وأثرها في الخالفين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2014م، ص: 379.

[2] انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 2/ 33 34.

[3] السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 101/1، انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 523.

[4] انظر: شعبان، مصطفى، اعتراضات أبي علي الفارسيّ على النحاة، ص:379.

[5] انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، 2/ 34.

[6] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2/ 219، وقميشان، الاعتراض النحويّ عند ابن مالك، ص: 255.

[7] انظر: الزجّاجيّ، كتاب اللامات، ص: 56.

[8] الفرّاء، معاني القرآن، 469،468/1.

ومعنى هذا أنّ (الآن) إنّما بني لأنّه منقول من الفعل الماضي (آنَ) بمعنى: حان، لأنّ أصل هذه الكلمة (آنَ لك أن تفعل) ثمّ دخلت الألف واللام على جهة الحكاية وبقي الفعل على فتحه استصحاباً للحال، تشبيهاً بقوله صلى الله عليه وسلّم (أنهاكم عن قيلَ وقال).

واعترض السّيرافيّ على هذه التعليل بأنّه لو كان شبيهاً بـ(قِيلَ وقال) لما امتنع من تأثير العوامل فيه، ولما دخلت عليه (أل) التعريف؛ "لأنّه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ولا تدخل عليها الألف واللام"[1].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة لم يختلفوا في الأصل النظري لكلمة (الآن)، ولكنهم اختلفوا في العلل التي أخرجته عن أصله، فأخذوا يجتهدون في اصطناع علل أخرجت اللغة في الكثير من المواضع عن واقعها وأصالتها، واثقلت الدرس النحويّ، وأبعدته عن غايته، وفتحت لنا باباً واسعاً من أبواب الخلاف.

الاعتراض في علة بناء المنادى العلم المفرد:

يكاد جمهور النحاة يتفقون على أنّ المنادى إذا كان مفرداً علماً نحو: (يا زيدُ)، أو نكرة مقصودة نحو: (يا رجلُ) هو البناء على ما يرفع به، أي يبنى على الضم، وبذلك يكون المنادى المفرد قد خرج عن أصله؛ لأنّ الأصل فيه أن يكون منصوباً، لذلك يسأل عن علة خروجه عن الأصل[2].

وقد علل نحاة العربية عنه بأمرين: أحدهما: علة بنائه، والآخر: علة تخصيص بنائه على الضم. فأمّا علة بنائه، فقد ذكرها سيبويه بقوله: "فأمّا المفرد إذا كان منادى، فكلّ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنّه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: (حَوْبُ) وما أشبهه"[3].

فالعلة في بناء المنادى عند سيبويه (علة شبه)، وهو شبهه بالأصوات، نحو قولهم: (حَوْبُ) التي يقصد بها تحريك شيء معين من البهائم، وكما أنّ هذه الأصوات مبنيّة فكذلك ما أشبهها. وتابع سيبويه بالقول بهذه العلة أغلب جمهور البصريين، إلّا أنّهم

---

[1] السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 102/1.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب، 185/2، والمبرّد، المقتضب، 204/4، وابن السرّاج، الأصول في النحو، 333/1.

[3] سيبويه، الكتاب، 185/2.

زادوا عليها وجه آخر وهي (علة شبهه) باسم الخطاب في كونه لا يقع إلّا مبنيّاً ذكرها الأنباريّ في إنصافه بقوله: " إنّما قلنا إنّه مبنيّ، وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً لأنّه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنيّة، فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب والتعريف والإفراد، فلمّا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيّاً، كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة"[1].

أمّا علة بناء المنادى على حركة، وتخصيص الضم، فيكاد يتفق جمهور البصريين على أنّها أيضاً (علة شبهه) بالغايات كـ(قبلُ) و(بعدُ) المقطوعة عن الإضافة؛ لأنّ المنادى إذا أضيف أو كان نكرة أعرب، وكذلك (قبل) و (بعد) تعربان مضافين، وهذ ما نصّ عليه سيبويه متابعاً به الخليل بقوله: "فإنّما جعل الخليل –رحمه الله – المنادى بمنزلة (قبلُ) و(بعدُ) وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً لأنّ المفرد في النداء في موضع نصب كما أنّ (قبلُ) و(بعدُ) قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل"[2].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا مذهباً مخالفاً لجمهور البصريين في هذا التعليل، كما أنّهم أيضاً اختلفوا في ما بينهم على علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم، وانبنى خلافهم على خلاف آخر بينهم على مسألة بنائه وإعرابه.

فقد ذهب الكوفيون إلى القول بأنّ المنادى العلم المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وعلة ذلك" لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى، فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق"[3]

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 1/ 224 ـ 325، وانظر: المبرّد، المقتضب، 4/ 205، وابن السرّاج، الأصول في النحو، 1/ 83، والورّاق، علل النحو، ص: 334، والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 82، وابن برهان، شرح اللمع، 1/ 273، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 225، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 331.

[2] سيبويه، الكتاب، 2/ 199.

[3] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 323، وانظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 410 . 411.

ومعنى هذا أنّ المنادى العلم المفرد إنّما أعرب عند الكوفيين لتجرده من العوامل اللفظيّة، ولا يعني ذلك أنّه أعرب بعامل معنوي كالابتداء عند البصريين، ولكنه أعرب لأنّه لم يكن فيه أي سبب من أسباب البناء.

غير أنّ الأنباريّ وهّن هذا التعليل واعترض بأنّه لا نظير له في العربية، ولا يستند إلى دليل، فليس في العربية مرفوع ولا ومنصوب ولا مجرور إلا وله عامل، كما أنّ فيما يرفع بغير تنوين ما هو إلا صحيح الإعراب، وذلك الاسم الذي لا ينصرف[1].

أمّا الفرّاء فيبدو أنّه يتفق مع جمهور البصريين على أنّ المنادى المفرد العلم مبني على الضم، ولكنه يختلف معهم في العلّة التي أوجبت له البناء، فقد ذهب إلى أنّ أصل قولنا: (يا زيدُ): (يا زيداه)، كالندبة، فلما كثر في كلامهم استغنوا بـ(يا) في أوّله عن الألف في آخره، فحذفوها (الألف) وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ (قبلُ) و(بعدُ).[2]

وضعّف الأنباريّ هذا التعليل بأنّه مجرد دعوى يفتقر إلى دليل[3]، كما وصفه شوقي ضيف من المحدثين بأنّه "بُعد واضح في التقدير"[4].

وذهب إبراهيم مصطفى من المحدثين إلى أنّ المنادى المفرد إنّما بني على الضم لأنّه أريد به التّعريف والقصد إلى معيّن، ومنع من التنوين، لأنّ التنوين يدل على التنكير، ولم ينصب فيشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، ففروا من النصب والجر إلى الضم[5].

وفي الحقيقة أنّ ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في هذا التعليل لا يخرج عن تعليل القدماء، فقد كان الخليل يرى أنّ كلّ اسم مرفوع في النداء معرفة، فالاسم المعرفة باقٍ على تعريفه، أمّا النكرة أي(النكرة المقصودة) فقد تعرفت بالنداء، وهذ ما نصّ عليه الخليل بقوله: " وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 327.

[2] انظر: الأنباريّ الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 323، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 440،: والأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 411.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 328.

[4] انظر: ضيف، المدارس النحوية، ص: 171.

[5] انظر: مصطفى، إحياء النحو العربي، ص: 47 . 48.

بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنها"[1] فهو وإن اختلف معهم في الأسلوب، لم يختلف عنه غاية ونتيجة[2].

وخلاصة القول: إنّ النحاة لم يختلفوا على الحكم الإعرابيّ للمنادى المفرد العلم، فقد ثبت لهم ذلك الحكم من خلال استقرائهم لكلام العرب، ولكنهم اختلفوا في العلّة التي أوجبت له ذلك الحكم، فاجتهدوا في إيجاد علل تفسر لهم ذلك الحكم، فاختلفت العلل لاختلاف المنهج والأسلوب المتبع في دراسة اللغة عند النحاة، ففتحت لنا باباً واسعاً من أبواب الخلاف النحوي.

الاعتراض على علة بناء وزن (فعالِ) في لهجة أهل الحجاز[3]:

اتّفق جمهور النحاة على أن بناء (فَعالِ) المعدول في العربيّة على خمسة أقسام: الأول أن يكون اسم فعل أمر نحو: (نَزالِ)، الثاني: مصدراً نحو (حَمادِ) المعدول عن(المَحمَدة)، والثالث: صفة نحو: (حَلاقِ) اسم للمنيّة المعدول عن فاعلة، والرابع: علماً لمؤنث نحو (حَذامِ) المعدول عن فاعلة، والخامس: صفة ملازمة في النداء في ذمّ الأنثى نحو: (يا فَساقِ) المعدول عن يا فاسقة، وهذه الأقسام جميعها مبنيّة على الكسر في لهجة أهل الحجاز، ومعدولة عن مؤنث، ولا تصاغ إلّا من الفعل الثلاثيّ[4].

أمّا علّة بناء (فعالِ) إذا كان اسم فعل أمر فقد عللّه سيبويه في كتابه لوقوعه موقع فعل الأمر، لأنّ (نَزالِ) في معنى فعل الأمر (انزلْ)، وإلى ذلك أشار بقوله: " اعلم أنّك إذا قلت: (فعالِ) وأنت تأمر امرأة أو رجلاً أو أكثر من ذلك، أنّه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً ولا يكون ما بعدها إلّا نصباً؛ لأنّ معناه (افْعلْ) كما أنّ ما بعد

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 310.

[2] انظر: المخزوميّ، ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 308.

[3] إنّما خصصنا لهجة أهل الحجاز لأنّه في لهجة بني تميم يعرب ممنوعاً من الصرف إذا كان علماً لمؤنث، فيقولون: هذه حَذامِ، ورأيتُ حَذامِ، ومررتُ بحَذامَ، انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 277 . 278 ، والمبرّد، المقتضب، 3/ 373 . 374، وابن سيده، أبو علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث، بيروت، 17/ 66 . 67.

[4] انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 280، والزجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 75 ما بهدها، وابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 88 وما بعدها، وأبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث، 2/ 192، والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 4/ 38.

(افْعلْ) لا يكون إلّا نصباً، وإنّما منعهم أن يُضْمِروا في (فَعالِ) الاثنين والجمع والمرأة، لأنّه ليس بفعل، إنّما هو اسم في معنى الفعل"[1]، وحمل سيبويه باقي الأقسام عليه لمشابهته له، ووجه الشبه بينها وبينه أربعة أشياء، هي: التعريف، والتأنيث، والعدل، والوزن. وتابع سيبويه بالقول بهذه العلة من جمهور البصريين الورّاق، والسّيرافيّ، وابن جنّي[2].

غير أنّ المبرّد خالف جمهور البصريين في هذا التعليل، إذ رأى أنّ العلة التي أوجبت بناء هذا الوزن هي توالي العلل عليه، وذلك لأنّ الأصل في هذا البناء قبل العدل أن يكون ممنوعاً من الصرف، للتأنيث، والتعريف، فلمّا زاد العدل لم يبقَ إلا أن يبنى بعد منعه من الصرف، فقال: " ولمّا كان المؤنث معدولاً ممّا لا ينصرف عُدِلَ إلى ما لا يعرب؛ لأنّه ليس بعد ما لا ينصرف إذا كان ناقصاً منه التنوين إلّا ما ينزع منه الإعراب، لأنّ الحركة والتنوين حقّ الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعلّة أذهب الحركة لعلتين"[3]. وتابع المبرّد ابن السرّاج في هذا التعليل فقال: " فأمّا ما عُدِلَ للمؤنث فحقّه على لغة أهل الحجاز البناء؛ لأنّه عُدِل مما لا ينصرف، فلم يكن بعد ترك الصرف إلا البناء"[4].

ولم يرتضِ النحاة هذا التعليل، واعترض عليه ابن جنيّ وابن الشجريّ من وجهين[5]: الأول: أنّ سبب البناء في اسم ليس طريق الصرف ومنع الصرف، إنّما سببه مشابهة الاسم للحرف.

الثاني: أنّ في العربيّة أسماء اجتمع فيه خمس علل من موانع الصرف نحو (أذربيجان) إذا كان علماً مؤنثاً، فقد اجتمع فيه خمسة موانع من الصرف، وهي التعريف، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون وهو مع ذلك معرب غير مبنيّ.

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 280.

[2] انظر: الورّاق، علل النحو، ص: 472، والسّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 4/ 44، وابن جنّي، الخصائص، 1/ 180.

[3] انظر: المبرّد، المقتضب، 3/ 374.

[4] ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 89.

[5] انظر: ابن جنّيّ، الخصائص، 1/ 179 . 180، والغامديّ، سعيد بن علي، اعتراضات ابن الشجري النحويّة على النحويين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، 1426هـ، ص: 173.

وذكر بعض النحاة أنّ الربعيّ[1] يرى أنّ علة بناء (فَعالِ) هي تضمنه معنى هاء التأنيث، قال ابن الشجريّ: " ولعليّ بن عيسى الربعيّ في بناء(حَذامِ)، ونظائرها علة لم يسبق إليها، وهي تضمنه معنى علامة التأنيث التي في (حازمة) و(قاطمة) و(راشقة)، فلمّا عُدِلْنَ عن اسم مقدّرة فيه التاء وجب بناؤهن لتضمّن معنى الحرف"[2].

ونقض النّحاة هذا التّعليل واعترض عليه من وجهين:

الأوّل: أنّه لو كان كما زعم لم يجز في الاسم العلم المؤنث إلا البناء خاصة، كما لم يجز في المعدول عن المصدر، وعن الصفة الغالبة إلا البناء؛ لأنّ الاسم المتضمن معنى الحرف، لا يجوز فيه إلّا البناء[3].

الثاني: أنهم قد عدلوا (جمادِ) عن الجمود وهو خالٍ من تاء التأنيث[4]

وذهب الكوفيون إلى أنّ علة بناء (فَعال) إذا كان اسم فعل أمر هي لتضمنه معنى لام الأمر، وذلك لأنّ (نَزالِ) اسم (انْزِلْ)، وأصله (لِتَنْزِل)، وقد جاء على أصله في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرّاء: " فبذلك فليفرحوا هو خير لكم مما تجمعون"[5]، فلمّا تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر أشبهت الحروف، فبنيت كما بنيت (كيف) و(كم) و(أين) لمّا تضمن كلّ واحد منهما معنى حرف الاستفهام[6].

وفي الحقيقة أنّ الذي دعا الكوفيين إلى القول بهذه العلة أنّ فعل الأمر على مذهبهم معرب مجزوم ، فالأصل في نحو: (انْزِلْ) هو (لِتَنْزِل) بلام الأمر، ثم حذفت لام الأمر وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال[7]، لذلك ضمنها الكوفيون معنى لام الأمر

---

[1] هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح البغداديّ الشيرازيّ الربعيّ، ولد (328هـ) وتوفي (420هـ)، نحويّ بغداديّ يعود أصله إلى شيراز، من أئمة النحاة في القرن الرابع الهجريّ، ويعدّ من نحاة المذهب البغداديّ، ومن أشهر مصنفاته: الإيضاح في النحو، التكملة في التعريف، التذكرة وغيرها ، انظر: القفطيّ، إنباه الرواة، 2/ 297، وفيّات الأعيان، 3/ 336.

[2] ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ، 2/ 362، وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 2/ 377.

[3] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل الزجّاجيّ، 2/ 377، والغامديّ، سعيد بن علي، اعتراضات ابن الشجري النحويّة على النحويين، ص: 174.

[4] انظر: ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ، 2/ 362.

[5] يونس، آية: 58.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص:2/ 524 ـ 534.

[7] انظر: نفسه، 2/ 528.

لأنّه حرف، والاسم لا يبنى إلّا إذا أشبه الحرف على مذهب النحاة، ولم يضمنوها معنى فعل الأمر لأنّه معرب في مذهبهم.

وذهب مهدي المخزوميّ مذهباً مخالفاً لجمهور النحاة في هذه المسألة، إذ رأى من خلال ملاحظة أقوال النحاة في وزن (فعالِ)، واشتراطهم أن يصاغ من الفعل الثلاثيّ، وامتناعه من غير الثلاثي، أنّه صيغة أخرى للأمر وليس اسم فعل أمر كما ظن النحاة، وعلل ذلك لأنّه يدلّ على طلب إحداث الفعل فوراً، كما يدلّ صيغة (افعلْ)، وأنّه بدل من صيغة الفعل الأوّل الذي تزداد أوّله همزة الوصل، التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن ابتداء، نحو: (اكتبْ).[1]

ومما سبق يتضح أنّ جمهور النحاة متفقون على أنّ كلّ ما جاء معدولاً على بناء (فعالِ) على لهجة أهل الحجاز حكمه هو البناء على الكسر في العربيّة، ولكنّهم اختلفوا في العلّة التي أوجبت له ذلك الحكم، وهذا الخلاف في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل الخلاف إن دلّ على شيء فإنّما يدل على سيطرة مبدأ التعليل على فكر النحويين كافة البصريين منهم و الكوفيين، أضف إلى ذلك أنّ هذا الخلاف لا طائل تحته ولا يجدي نفعاً كبيراً على اللغة، لأنّه لا يستند إلى واقع اللغة لا من قريب ولا من بعيد، بل هو أقرب إلى علل الفلاسفة والمتكلمين.

الاعتراض على علة الاتيان بضمير الفصل وإعرابه:

يقع بين ركني الجملة الاسميّة ضمير من ضمائر الرفع المنفصلة يُطْلق عليه أغلب النحاة ضمير الفصل، نحو قولنا: (زيدٌ هو الفاضل)[2]، وقد اختلف النحاة في علّة الاتيان به كما اختلفوا أيضاً في تسميته وإعرابه، وفيما هو آت بيان لأهمّ علل النحاة بخصوص هذا الضمير، وما لاقته من نقض واعتراض.

يقول سيبويه فيما يرويه عن شيخه الخليل علّة مجيء هذا الضمير في اللغة: "إعلاماً بأنّه قد فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدَّثُ ويتوقعه منه، مما لا بدّ له من أن يَذْكره للمحدَّث؛ لأنّك إذا ابتدأتَ الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب

---

[1] انظر: المخزوميّ، النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص: 206.

[2] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 706، وابن هشام، مغني اللبيب 2/ 568، وحسن، النحو الوافي 1/ 242.

عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدّ منه، وإلا فسد الكلام ولم يَسُغْ، فكأنّه ذكر هو ليستدلّ المحدَّثُ أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وإنّ ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله"[1].

ومن قول سيبويه السابق يتضح أنّ العلّة التي من أجلها جيء بها بهذا الضمير بين ركني الجملة الاسميّة هي (علة أمن اللبس)، لإشعار السامع أنّ ما بعده خبر وليس صفة له، ففي نحو قولنا: (زيدٌ القائمُ)، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجيء بالضمير ليعين كونه خبراً لا صفة[2]، ونظراً لهذه الوظيفة التي يؤديها هذا الضمير في اللغة اصطلح سيبويه على تسميته فصلاً.

وتابع سيبويه في هذا التعليل أغلب جمهور البصريين كابن السرّاج[3]، والسّيرافيّ[4]، و الورّاق[5]، والزمخشريّ[6].

وذهب المبرّد إلى أنّ علة مجيء هذا الضمير في اللغة جاء لغرض التوكيد، قال: " إنّما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات؛ نحو: خَيْرٍ منه، وما أشبهه ممّا لا تدخله الألف واللام، وإنّما زيدت في هذا الموضع، لأنّها، معرفة، فلا يجوز أن تؤكّد إلّا المعرفة"[7].

أما الفرّاء من الكوفيين فيبدو أنّه يتفق مع جمهور البصريين من حيث الوظيفة التي يؤديها هذا الضمير في اللغة، في كونه يشعر السامع أنّ ما بعده خبر وليس نعتاً[8] ولكنّه يختلف معهم من حيث تسميته وإعرابه، إذ يسميه (عماداً)؛ لأنّه يحفظ ما

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 389.

[2] الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 2/ 196.

[3] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 125.

[4] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه.

[5] انظر: الورّاق، علل النحو، ص: 421.

[6] انظر: الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت538هـ) المفصّل في علم العربيّة، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان . الأردن، 1425هـ . 2004م، ص: 132.

[7] المبرّد، المقتضب، 4/ 103 ـ104.

[8] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 1/ 129.

بعده ويصونه حتى لا يسقط الخبر من الخبريّة مثلما يحفظ عماد البيت السقف أن يسقط[1]، وحكمه أن يتبع ما قبله؛ لأنّه توكيد له[2].

ولم يرتضِ الأنباريّ هذا الرأي واعترض عليه بأنّ ما ذهب إليه الفرّاء لا نظير له في العربيّة، لأنّ الضمير لا يكون تأكيداً (زيدٌ هو العاقل) كما تقول: (جاءني زيدٌ نفسُهُ) للاسم الظاهر قبله[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكسائي وبعض الكوفيين يطلقون عليه (دعامة)، وذلك لأنّه يدعم به الكلام ويقويه ويؤكّده،[4]، والغرض منه هو التوكيد، بحجّة أنّه يَعْتَمِدُ عليه معنى الكلام، وهو تأكيد للحكم لما فيه من زيادة المعنى وتوضيحه، [5]وحكمه أن يتبع ما بعده، لأنّ مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه[6].

غير أنّ الأنباريّ ضعّف هذا الرأي واعترض عليه بأنّه لا تعلّق له بما بعده؛ لأنّه كناية عما قبله، فلا يكون مع ما بعده كالشيء الواحد[7].

ولم يخرج المحدثون عمّا ذهب إليه القدماء، فأخذوا يمزجون بين أقوالهم، فجعلوا لضمير الفصل في اللغة ثلاث فوائد، الأول: رفع الإبهام وإزالة الشّك بسب دلالته على أنّ الاسم بعده خبر لما قبله وليس نعتاً، الثاني: يفيد معنى الحصر والتخصيص المعروف في البلاغة باسم القصر، والثالثة: تقوية الاسم السابق وتأكيد معناه بالحصر[8].

---

[1] انظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 2/ 170.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 707، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 228.

[3] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 707/2

[4] انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 227.

[5] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 571.

[6] نسب هذا الرأي إلى بعض الكوفيين، انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 706، ونسبه السيوطيّ إلى الكسائي، انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 228.

[7] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 707

[8] انظر: حسن، النحو الوافي، 1/ 244، والسامرائيّ، معاني النحو، 1/ 47 وما بعدها، ونهر، هادي، الإتقان في النحو وإعراب القرآن، عالم الكتب الحديث، أربد، ط (1)، 1431هـ - 2010م، 1/ 144.

المعرب من الأفعال:

الاعتراض على علة إعراب الفعل المضارع:

اتّفق جمهور النحاة من البصريين والكوفيين على أنّ الفعل المضارع معرب، لأنّ حركة آخره تتغير بحسب العوامل الداخلة عليه، فيرفع بالضم إذا تجرّد من النواصب والجوازم، وينصب بالفتح إذا سبق بأحد حروف النصب، ويجزم بالسكون إذا دخلت عليه حروف الجزم وكان صحيح الآخر أو بحذف حرف العلة إن كان معتل الآخر، ويبنى في حالتين: أولهما: على السكون إذا أُسند إلى نون النسوة، وثانيهما: على الفتح إذا اتّصل بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة[1].

وقد ذهب جمهور البصريين إلى أنّ الأصل في الفعل المضارع البناء، لأنّ البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء، وإنّما أعرب الفعل المضارع لعلة أخرجته عن أصله،[2]، تتمثل كما نصّ سيبويه على ذلك لمضارعته أسماء الفاعلين، ووجه ذلك " أنّك تقول: (إنّ عبد الله ليفعل)، فوافق قولك: لفاعل حتى كأنك قلت: (إنّ زيداً لفاعل) فيما تريد من المعنى"[3].

فعلة إعراب الفعل المضارع كما يتضح من قول سيبويه (علة شبه)شبهه بصيغة اسم الفاعل في دخول لام الابتداء في المعنى الذي يؤديه فنقول مثلاً: (إنّ عبد الله ليفعل) يوافق (إنّ عبد الله لفاعل)، حيث اقترن كلاهما باللام واتحدا في المعنى، وحمل على هذه العلّة، المبرّد[4]، وابن السرّاج[5]، والسيرافيّ[6]، والزمخشريّ[7]، والأنباريّ[8]، والعكبريّ[9]، إلّا أنّ المتأخرين منهم زادوا وجهين آخرين يظهر فيهما الافتراض والتكلّف، وهما:

---

[1] انظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 2/ 807، وابن عصفور، شرح اجمل الزجاجيّ، 1/ 60.

[2] انظر: الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو ، ص: 77.

[3] سيبويه، الكتاب، 1/ 14 . 15.

[4] انظر: المبرّد، المقتضب، 2/ 1 . 2.

[5] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 146.

[6] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 27 . 28.

[7] انظر: الزمخشريّ، المفصل في علم العربيّة، ص: 234.

[8] انظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 25 . 26 . 27.

[9] انظر: العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 2/ 20 . 21.

أنّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص، فالفعل المضارع (يذهب) يصلح للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه (سوف) وقلت: (سوف يذهب) اختصّ بالاستقبال فاختصّ بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختص بعد شياعه، فـ (رجل) يصلح لجميع الرجال، فإذا دخلت عليه (أل) التعريف (الرجل) اختصّ بعد شياعه.

الثاني: أنّ الفعل المضارع يشبه صيغة اسم الفاعل في مطلق حركته وسكونه، فالفعل المضارع مثلاً (يَضْرِبُ) على وزن صيغة اسم الفاعل (ضَارب) في حركته وسكونه.

ولم يرتضِ الكوفيون ما ذهب إليه البصريون، لأنّ الفعل المضارع يعرب على مذهبهم أصالة[1]، وليس مشابهته للاسم، وعللوا إعرابه؛ لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[2].

وبيان قولهم: المعاني المختلفة أنّه يدلّ على معنيين الزمن الحاضر والمستقبل، فالفعل المضارع في نحو (يقومُ زيدٌ)، يدل على الحاضر، لأنّه في معنى صيغة اسم الفاعل(قائم) الذي يدلّ على الحاضر، وفي نحو (سوف يقوم) يدلّ على الزمن المستقبل، فلما أشبه الفعل المضارع الأسماء لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها أعرب. وبيان قولهم الأوقات الطويلة: أنّه فيما يدلّ عليه من زمان على المستقبل، وهو زمن مستطيل مع الدهر، فالفعل المضارع في نحو (زيدٌ يطيعُ الله) يدلّ الفعل المضارع على زمن متصل لا ينقضي إلا بانقضاء الفاعل، فلما أشبه الفعل المضارع الاسم في كونه لا يدل إلا على مسمّى واحد ولا يزيله أعرب[3].

ونقض الأنباريّ قول الكوفيين بحجة فلسفيّة لا تخلوا من التكلف بأنّ قولهم يدل على المعاني المختلفة، فقد اعترض عليه بمعاني الحروف، لأنّها تأتي في اللغة على معان مختلفة، فـ(ألا) تصلح للاستفهام والعرض والتمنّي، وحرف الخفض (من) يدلّ

---

[1] انظر: الأسترأباذي، شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، 2/ 810.

[2] الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو ، ص: 80، وانظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 549 ـ 550.

[3] انظر: الزّجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص: 80.

على ابتداء الغاية، والتبعيض، والتبيين، والزيادة للتوكيد، ولا خلاف بين النحاة أنّه لا يعرب منها شيء[1].

أمّا قولهم: إنّه يدلّ على الأوقات الطويلة فقد اعترض عليه الأنباريّ بزمن الفعل الماضي، "لأنّه أطول من المستقبل، لأنّ المستقبل يصير ماضياً والماضي لا يصير مستقبلاً.... فلو كان طول الزمن يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معرباً، فلمّا لم يعرب دلّ على أنّ هذا تعليل ليس عليه تعويل"[2].

ومن الجدير بالذكر أنّ من النحاة من وقف موقف الناقد لعلل النحاة في هذه المسألة، ومن أبرزهم ابن الطراوة الذي أنكر على النحاة علل الشبه بين الاسم والفعل المضارع، ودعا إلى التجافي عنها، فقال: " إنّ ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه فيه"[3]، ثمّ رأى أنّ الإعراب أصل في الفعل المضارع، فقال: " وذلك تسامح لا حقيقة له، وهو متعلّق لصواب فيه، وإنّما أعراب ما أعرب من الأفعال لما أعرب ما أعرب من الأسماء"[4]، وهذا الشيء نفسه نجده عند ابن مضاء القرطبي الذي أنكر على النحاة علل الشبه التي ذكرها النحاة بين الاسم والفعل،؛ لأنّ العلّة الموجبة للإعراب اختلاف المعاني موجودة في الأصل والفرع[5].

وكذلك الأمر عند مهدي المخزوميّ إذ أنكر أوجه الشبه التي عدها البصريون في مصنفاتهم، تصوراً ليس له أساس اللهمّ إلا الإيمان بفكرة العامل، والانخداع بالتغيير اللفظي حين تسبقه أدوات الجزم والنصب التي أهمل النحاة وظائفها اللغويّة[6].

ولم يرتض عبد الرحمن أيوب ما قدمه النّحاة من علل تفسر إعراب الفعل المضارع، وقال إنّ "هذا الرأي يتمشى وفلسفتهم التي أخذوها عن الإغريق، والتي

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 550

[2] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 550

[3] ابن الطراوة، أبو الحسن سليمان بن محمد، (ت528هـ)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ والإيضاح، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط(2)، 1416 -1996م، ص: 49.

[4] نفسه، ص: 98.

[5] انظر: القرطبيّ، الر دّ على النحاة، ص: 154 - 155.

[6] انظر: المخزوميّ، النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 135.

تتضمن أنّ الذات أهمّ الموجودات، وأنّ الأحداث تليها في الأهميّة، أمّا العلاقات فلا وجود لها. وبالتالي كانت الأسماء وهي تدلّ على الذوات أقوى الكلمات وتليها الأفعال في قوتها. أمّا الحروف فهي أضعف الثلاثة"[1].

الاعتراض على علّة رفع الفعل المضارع:

أجمع جمهور النحويين على أنّ الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم، وسلم مما يوجب بناءه كان مرفوعاً، ولكنّهم اختلفوا في علة رافعه.

يقول سيبويه معللاً رافع الفعل المضارع: " اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها "[2].

فعلة رافعه كما يتضح من قول سيبويه السابق تتمثل في كونه ارتفع لوقوعه موقع الاسم سواء أكان الاسم مرفوعاً، أم منصوباً أم مجروراً، يقو المبرّد " فأمّا ما كان منها في موضع رفع فقولك: (يقومُ زيد) يقوم في موضع المبتدأ، وكذلك (زيد يقوم) يقوم في موضع الخبر. و(إنّ زيداً يقوم) في موضع خبر(إنّ). وما كان منها في موضع المنصوب، فنحو: (كان زيد يقوم يا فتى)، و(ظننتُ زيداً يقوم). وما كان في موضع المجرور فنحو: (مررتُ برجلٍ يقوم)، و(مررتُ برجل يقوم أبوه)"[3].

وهذ ما ذهب إليه ابن السّرّاج[4]، والسيرافيّ[5]، وابن الورّاق[6]، وابن جنّي[7]، إلّا أنّها أخذت عند المتأخرين طابعاً فلسفياً جدلياً كما يظهر بقول الأنباريّ: " إنّما قلنا إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه. والوجه الثاني: أنّه بقيامه مقام

---

[1] أيوب، عبد الرحمن محمد، دراسات نقديّة في النحو العربيّ، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ص: 28.

[2] سيبويه، الكتاب، 3/ 10.9.

[3] المبرّد، المقتضب، 2/ 5.

[4] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 146.

[5] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 29.

[6] انظر: الورّاق، علل النحو، ص: 188.187.

[7] انظر: ابن جنّي، ، اللمع في العربيّة، ص:88.

الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلّما وقع في أقوى أحواله وجب أنّ يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعاً؛ لقيامه مقام الاسم"[1]

وقد اعترض الكوفيون على رأي البصريين، وعلتهم في هذا الاعتراض أنّ الفعل المضارع " لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان منصوباً كقولك: (كان زيد قائماً) لأنّه حلّ محل الاسم إذا كان منصوباً وهو (قائماً) .... والذي يدلّ على أنّه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنّه لوكان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: (كاد زيدٌ يقومُ) لأنّه لا يجوز أن يقال: (كاد زيدٌ قائماً) فلمّا وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه"[2]

وذهب الكسائيّ من الكوفيين إلى أنّ علّة رفعه تتمثل بالزوائد الأربعة (حروف المضارعة) في أوله، وحجته أنّ الفعل المضارع قبلها كان مبنياً وبها صار مرفوعاً فأضيف العمل إليها ضرورة إذ لا حادث سواها[3]، وتابع الكسائيّ بالقول بهذه العلة من الكوفيين أبو بكر الأنباري، فقال: "وأمّا التاء التي تكون علامة التأنيث في الفعل فهي التي في أوّل المستقبل دالة على الاستقبال رافعة له، كقولك: تقومُ هند وتقعدُ جمْل"[4].

وردّ ابن الورّاق هذا التعليل واعترض عليه بحجة أنّ "الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً، وهي موجودة فيه، لأنّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع، لأنّه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعاً ومنصوباً في حال، وهذا محال، فلمّا وجدنا هذا الفعل ينصب ويجزم، والحروف في أوّله موجودة، علمنا أنّها ليست علة رفعه"[5].

وذهب الفرّاء ومن تابعه من الكوفيين "إلى أنّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة"[6] وردّ هذا التعليل واعترض عليه الورّاق والأنباريّ بحجة أنّه يخالف أصلاً من

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 552

[2] انظر: نفسه، 551/2 ـ 552.

[3] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 7/ 12.

[4] الأنباريّ، المذكر والمؤنث، ص: 185، والأنباريّ، الأضداد، ص: 123.

[5] الورّاق، علل النحو، ص: 188، وانظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 553.

[6] الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، 2/ 275.

أصول النحو، لأنّه يؤول إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، ولا خلاف بين النحاة أنّ الرفع قبل النصب والجزم[1].

أمّا ثعلب من الكوفيين والزجّاج من البصريين[2]، فيبدو أنّ لهما رأياً مختلفاً عمّا ذهب إليه جمهور النحاة من البصريين والكوفيين، فقد ذهبا إلى أنّ الفعل المضارع ارتفع لمضارعته الاسم.

ووُهِّن هذا الرأي وأُعْتُرِض عليه بعلة أنّ المضارعة "أوجبت له جملة الإعراب، لا إعراباً مخصوصاً، وإنّما اختص بنوع دون نوع بحسب العامل"[3].

أمّا مهدي المخزوميّ من المحدثين، فبعد أنّ رفض علل البصريين والكوفيين خلص إلى القول: "إنّما كان ذلك كلّه من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه، فبناؤه مجرد من الأدوات يستعمل في الحال والمستقبل، ولا دلالة له على أحدهما، فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بـ(لم)، و(لما)، وسكن آخره، أمّا استعماله ماضياً في الإثبات فلم يبقَ له أثر، وقد زال من الاستعمال بعد شياع بناء (فعل)، واختصاصه بالماضي، فقولنا : لم يفعل، إنّما يدل على نفي وقوع الحدث في الزمن الماضي اللاصق بالحال"[4].

ومعنى هذا أنّ المخزوميّ نظر إلى الفعل المضارع نظرة معنوية، فهو يرفع إذا دلّ على الحال، وينصب إذا كانت دلالته على الاستقبال، ويجزم إذا تمحض إلى الماضي.

وبعد هذا العرض لعلل النحاة كافة في هذه المسألة يتضح لنا أنّ النحاة لم يختلفوا على الحكم الإعرابيّ للفعل المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم وهو

---

[1] انظر: الورّاق، علل النحو، ص: 189، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 553.

[2] انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ط (1)، 1414هـ - 1994م، ص: 111، والسيوطي، همع الموامع، 274/2.

[3] ابن بابَشاذ، طاهر بن أحمد (ت469هـ)، شرح المقدمة المحتسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط (1)، 1977م، 347/2.

[4] المخزوميّ، في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص: 133.

الرفع، فقد ثبت لهم ذلك الحكم باستقرائهم لكلام العرب، ولكنّهم اختلفوا في العلّة التي أوجبت له ذلك الحكم.

والمتأمل في هذه العلل يرى أنّ ما ذهب إليه البصريون من أنّه ارتفع لوقوعه موقع الاسم رأي يقوم على الافتراض بل هو أقرب إلى الفلسفة المنطقيّة منه إلى واقع اللغة، لذلك لم يسلم من الاعتراض، وكذلك ما ذهب إليه الكسائيّ من أنّه ارتفع بالزوائد الأربعة فيعترض عليه بأنّ هذه الزوائد جزء من الفعل، وقد ألحقت بالفعل لدلالتها على المضارعة.

أمّا ما ذهب إليه الفرّاء وهو تجرّده من النواصب والجوازم وهو ما نميل إليه، لأنّه أسهل الآراء وأقربها إلى واقع اللغة، وهو أيضاً من العلل التعليميّة التي دعا ابن مضاء إلى الأخذ بها.

أمّا ما ذهب إليه المخزوميّ، مع أنّه لا يكاد يخرج عما ذهب إليه الفرّاء من أنّه يرتفع إذا كان مجرداً من النواصب والجوازم، فهو رأي يفتقر إلى الدقة، وذلك لأنّ نصب المضارع وجزمه لا علاقة له بالدلالة الزمنيّة، إنّما بفعل دخول النواصب والجوازم عليه أو تجرده منها.

المبني من الأفعال:

الاعتراض على علة بناء الفعل الماضي على الفتح:

اتفق جمهور النحاة على أنّ الأصل في الأفعال هو البناء، والفعل الماضي مبنيّ، لذلك لا يسأل عن علة بنائه، ولكنّ الأصل أن يبنى على السكون، إلّا إنّه بني على الحركة لعلة أخرجته عن أصله[1].

ذهب جمهور البصريين[2] إلى أنّ العلة التي أخرجت الفعل الماضي عن أصله، وبني على الحركة هي علة (شبهه بالفعل المضارع)، لأنّ فيه بعض ما في المضارع في كونه وقع موقع الأسماء والفعل المضارع في النعت، في نحو: (مررتُ برجل قامَ)،

---

[1] انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 77.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 16، والمبرّد، المقتضب، 2/ 2 . 3، وابن السرّج، الأصول في النحو، 2/ 145، وابن برهان، شرح اللمع، 2/ 335، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 315 . 316، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 2/ 15 . 16.

وقع الفعل الماضي موقع صيغة اسم الفاعل(قائم)، وموقع الفعل المضارع (برجلٍ يقومُ)، وفي كونه أيضاً يقع موقعه في الجزاء، نحو: (إن فعل فعلت)، فالمعنى: (إنْ تفعلْ أفعلْ)، ولم يعرب كالمضارع لأنّه نقص عنه، ولم يُبْنَ على السكون كالأمر، لأنّه زاد عليه لما فيه من المضارعة، يقول المبرّد: " وكان حقّ كلّ مبنيّ أن يُسكّن آخره، فحُرّكَ آخر هذا لمضارعته المعربة، وذلك أنّه يُنْعَتُ به كما يُنْعَتُ بها، تقول: (جاءني رجل ضرَبنا)، كما تقول: (هذا رجل يضربنا وضاربنا)، وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: (إن فعلتَ فعلتُ)، والمعنى: (إن تفعل أفعل)، فلم يُسكّنوها كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن، ولا ما جُعِلَ من المتمكّن في موضع بمنزلة غير المتمكّن"[1].

ويقول السيرافيّ أيضاً في تأصيله لهذه المسألة: "الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها الفعل المضارع المستحق للإعراب، وقد أعرب، وآخرها الثالث فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على سكونه، وتوسط الفعل الماضي فنقص عن درجة المضارع لنقصان مضارعته، وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة، فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه"[2].

ويبدو أنّ الفرّاء قد خالف جمهور النحاة في تعليل هذه المسألة، فقد ذهب إلى أنّ الفعل الماضي إنّما بني آخره على الفتح حملاً على الماضي المسند إلى ألف الاثنين، نحو: (ضربَا)، وأنّ الفتحة في آخر (ضربَا) اجتلبت لأجل ألف الاثنين، وهي غير الفتحة التي تدلّ على آخر، نحو: (ضرب)[3].

وقد وهّن النحاة هذا التعليل واعترضوا عليها بأنّ "الواحد الأصل والتثنية فرع عليه ولا يحمل الفرع على الأصل"[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ داود عبده من المحدثين ذهب إلى القول في تعليل هذه المسألة بأنّ الفعل الماضي باقٍ على أصله في بنائه على السكون، وأنّ الفتحة ليست

---

[1] المبرّد، المقتضب، 2/

[2] السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 77.

[3] انظر: نفسه، 1/ 16.

[4] الواسطي، القاسم بن محمد (ت744هـ)، شرح اللمع للواسطيّ، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ - 2000م، ص: 176.

علامة بناء كما ظن القدماء، بل هي علامة مطابقة تدل على الفاعل المفرد المذكر الغائب، وليست جزءاً من الفعل، كما أنّ ما يسمى ضمائر الرفع هي علامات مطابقة لا تختلف في وظيفتها هذه عن تاء التأنيث الساكنة التي هي علامة تدل على المؤنث، ويرى أنّ الفعل الماضي إذا اتصلت به تاء الفاعل نحو: كتبتُ، وكتبْتَ، وكتبْتِ، وكتبْنا، قد جاءت على الأصل، والفتحة التي تظهر في نحو الفعل: (ذهبَ) هي علامة مطابقة[1].

وكذلك أنكر فوزي الشايب على النحاة ادّعاءهم أنّ الفعل الماضي مجرد من أي لواصق ضميريّة، "بل هو مركب من أصل فعليّ هو (درس) بالإضافة إلى اللاصقة (a) أي الفتحة القصيرة في آخره التي تشير إلى الشخص والعدد، وذلك أنّنا بمجرد قولنا: (درس) نعرف تلقائياً أنّ الحديث مسند إلى الغائب مفرد مذكر، تماماً كما نعرف من مجرد قولنا: (درسا) أنّ الفعل مسند إلى مثنى مذكر غائب"[2].

ثمّ رأى أنّ الفتحة التي تظهر في آخر (فعل) ما هي إلّا لاصقة ضميريّة، وليست من بنية الفعل في شيء، لأنّه إذا جرد الماضي من اللواصق الضميريّة تبيّن أنّه مبنيّ على السكون لا على الفتح[3].

وفي الحقيقة أنّ ما ذهب إليه فوزي الشايب في تعليله لهذه المسألة لا يبتعد كثيراً عمّا ذهب إليه داوود عبده، فكلاهما يتفقان على أنّ الفعل الماضي جاء على أصله في البناء على السكون، ولكنّهما يختلفان بأنّ الفتحة عند داوود عبده ليست لاصقة ضميريّة كما ذهب فوزي الشائب، بل هي علامة مطابقة.

ومجمل القول إنّ النحاة لم يختلفوا على الأصل النظريّ للفعل الماضي، ولكنهم اختلفوا على العلّة التي أخرجته عن أصلة، فأخذوا يجتهدون في التماس علل في حدود ما تعارفوا عليه من قيود وضوابط تفسر خروجه عن أصله.

---

[1] انظر، عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص: 76.

[2] الشايب، فوزي، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، مجلة جامعة الملك عبدالله، م (3)، الآداب، 1411هـ - 1991م، ص: 122 - 123.

[3] نفسه، ص: 123 وما بعدها.

2.3 الاعتراض على العلل النحويّة في باب المرفوعات:

الاعتراض على علة رافع الفاعل:

الفاعل هو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية في العربيّة، وهو في عرف النحاة: "كلّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء"[1].

وقد ثبت لدى جمهور النحاة من خلال استقرائه كلام العرب أنّ حكم الفاعل هو الرفع، غير أنّ الخلاف بينهم يعود إلى العلّة التي أوجبت له ذلك الحكم، فكانت لهم علل مختلفة.

ذكر سيبويه علّة رفع الفاعل بقوله: " وذلك قولك: ضربَ عبدالله زيداً. فعبدالله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب،، وانتصب زيدٌ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل"[2].

فعلة رفع الفاعل كما يتضح من قول سيبويه السابق تتمثل في كونه ارتفع في الفعل المقدّم عليه، لانشغال الفعل به، ولم ينشغل بغيره، فارتفع الفاعل (عبدالله) بالفعل المتعدي (ضرب)، كما ارتفع بالفعل اللازم (ذهب).

وتابع سيبويه أغلبُ جمهور البصريين بالقول بأنّ رافعه العامل المسند إليه من فعل وما ضمّن معناه؛ لأنّه طالب له[3]، وعلة ذلك عندهم شيئان: أحدهما: أنّ العامل اللفظيّ مجمع عليه، والمعنويّ مختلف فيه، فالمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه، والآخر: أنّ الفعل قبله مختصّ به فعمل فيه، قياساً على كلّ مختصّ عمل لاختصاصه[4].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 200

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 34.

[3] انظر: المبرّد، المقتضب، 1/ 147، وابن السرّاج، الأصول في النحو، 1/ 75، والورّاق، علل النحو، ص: 270، وابن برهان، شرح اللمع، 1/ 41، والزمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، ص: 44، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 151

[4] انظر: السعدي، عبد الرزاق عبد الرحمن، ابن فلاح النحويّ، (ت680هـ)، حياته وآراؤه ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، 1404هـ، - 1984م، 2/ 455.

وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنّ الفاعل ارتفع لكونه فاعل في المعنى، يقول الأنباريّ: " وذهب خلف الأحمر من للكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة، والعامل في الفاعل معنى الفاعليّة"[1]

وضعّف النحاة هذا المذهب واعترضوا عليه بانعدام معنى الفاعليّة في نحو: (مات زيدٌ) و(ما قام زيدٌ)، وبأنّه يفضي إلى إعمال الشيء في نفسه، وذلك أنّ الاسم لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً إلا بنسبة الفعل إليه[2].

ونسب إلى هشام بن معاوية من الكوفيين إلى أنّ علة رافع عامل الفاعل هي الإسناد، أي أنّ الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه، وعلى هذا يكون عامل الرفع في الفاعل معنوي، وتابعه على ذلك الأنباري فقال: " فإن قيل: بماذا يرتفع الفاعل؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل إليه لا لأنّه أحدث فعلاً على الحقيقة، والذي يدلّ على ذلك أنّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب، نقول: (ما قام زيدٌ)، (ولم يذهب عمرو) فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب، كما لو أوجبته له نحو: (قام زيدٌ)، (وذهب عمرو)"[3].

وردّ النحاة هذا المذهب واعترضوا عليه بأنّ العمل لا ينسب للمعنى، إلا إذا لم يكن هنالك لفظ صالح للعمل، وهو هنا موجود، وهو المسند أي الفعل[4].

وذكر السيوطيّ أنّ بعض الكوفيين عللوا رفعه بإحداثه الفعل (أي بعمله الفعل، فهو من قام به[5]. غير أنّ مهدي المخزوميّ من المحدثين وهّن هذا الرأي واعترض عليه بوجود فاعل لم يحدثه الفعل، نحو: (انقطع الحبل) و(انكسر القلم)، وما شاكلهما مرفوعان لأنّ كلاً منهما مسند إليه، ولو لم يفعل الفعل اختياراً، فالفاعلية معنى نحويّ لغويّ، لا معنى فلسفيّ معجمي[6].

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 79.

[2] انظر: العكبريّ، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 265، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 1/ 103، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 511.

[3] الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 79.

[4] انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 511.

[5] انظر: نفسه، 1/ 511.

[6] انظر: المخزوميّ، في النحو العربيّ، قواعد وتطبيق، ص: 91.

وذكر ابن عصفور وأبو حيّان والسيوطيّ أنّ بعض النحاة علّلوا رفع الفاعل بعلة شبهه بالمبتدأ، من حيث أنّه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر[1] . وفي الحقيقة أنّ هذا التعليل في الوجه الذي جعل الفاعل مرفوعاً ولم يكن منصوباً، وليس في العامل، لأنّه يرى أنّ المبتدأ أصل المرفوعات، وإنّ رفع الفاعل بالقياس عليه. غير أنّ ابن عصفور وهّن هذا التعليل واعترض عليه "لأنّ الشبه معنى، والمعاني لم يستقرّ لها العمل في الأسماء"[2].

أمّا مهدي المخزومي من المحدثين فقد رحب بما ذهب إليه الكوفيون في علة عامل الرفع في الفاعل، ولا سيما تلك التي تحرم الفعل من العمل، فقال: " فالفعل عند هؤلاء ومن حاكاهم من الكوفيين، لا شأن له في رفع الفاعل، لأنّ رافعه مُتَصَيَّد من موقعه في الجملة، ومنزلته في التأليف، وهو ما نميل إلى الأخذ به في تفسير الظواهر النحويّة"[3].

ومجمل القول في هذه المسألة أنّ النحاة لم يختلفوا في الحكم النحويّ للفاعل، فجميعهم متفقون على أنّ حكمه في العربيّة هو الرفع، وثبت لهم ذلك باستقرائهم لكلام العرب، ولكنهم اختلفوا في العلّة التي أوجبت له ذلك الحكم، فاجتهدوا في إيجاد علل مقنعة تفسر ذلك الحكم في حدود ما تعارف عليه النحاة من قيود وضوابط.

ويلحظ على مذهب النحاة في هذه المسألة حرصهم على القول بنظريّة العامل، تلك النظريّة التي سيطرت على مناهج النحويين ومذهبهم، وقد يتساءل البعض ما العلاقة التي تربط العلّة النحويّة بنظريّة العامل؟ الجواب: أنّ المنهج الفلسفيّ الذي اتّبعه النحاة في دراسة اللغة أنّهم جعلوا كلّ حركة إعرابيّة أثراً لعامل فأنزلوا العامل النحوي منزلة العلة والسبب[4]، فامتزجت العلة بنظريّة العامل حتى أنّه ليصعب الفصل بينهما، وهذا ما أكده الكثير من المحدثين، يقول عفيف دمشقيّة: " وأمّا عن العلاقة بين نظريّة العامل وبين علل النحو، فنقول أوّلاً: أنّهما نابعتان كلتاهما من معين واحد وهو

---

[1] انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 1/ 103، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 2/ 1321، والسيوطيّ، 1/ 511.

[2] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 1/ 103.

[3] المخزوميّ، مدرسة الكوفة، ص: 278.

[4] انظر: المخزومي، النحو العربي، نقد وبناء، ص: 82.

العقل البشريّ الذي من طبيعته التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء أيّة ظاهرة مهما كان نوعها.... ويبدو لنا أنّ العلل النحويّة بصورتها البسيطة وهي التي يسميها الزجاجيّ العلل التعليميّة قد رافقت في الأساس نظريّة العامل، بل هي امتزجت بها حتى ليصعب على المرء التمييز بينهما"[1]، وهذا ما نصّ عليه الزجّاجي في هذه المسألة، فعلة رفع الفاعل عنده علة تعليميّة، إذ قال: " لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من أنواع التعليم، وبه ضبط كلام العرب"[2]

الاعتراض على علّة رافع المبتدأ والخبر:

تتألف الجملة الاسميّة في العربيّة من ركنين أساسين هما المبتدأ والخبر، ويعرّف النحاة المبتدأ بأنّه" كلّ اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظيّة، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبراً عن الأول، مسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء"[3].

أمّا الخبر، فهو "كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدّثت عنه"[4]. وحكم كلّ واحد منهما معلوم لدى النحاة هو الرفع بالضمّ، ولكنّ الخلاف بينهم فيالعلة التي أوجبت لكلّ واحد منهما الرفع بالضمّ.

ويكاد جمهور البصريين يتفقون على أنّ المبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، والابتداء هو التعري من العوامل اللفظيّة، ولكنّهم اختلفوا في علّة رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنّه مرفوع بالمبتدأ، لأنّه مبني عليه، فارتفع به كما يرتفع هو بالابتداء، وإلى ذلك أشار بقوله: "فأمّا الذي يبنى عليه شيء هوهو فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلق؛ ارتفع عبد الله؛ لأنّه ذُكر ليُبْنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنّ المبنيّ عليه المبتدأ بمنزلته" [5].

---

[1] دمشقيّة، عفيف، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1981م، ص: 159.

[2] الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص: 64.

[3] ابن جنيّ، اللمع في العربيّة، ص: 29

[4] نفسه، ص: 29.

[5] سيبويه، الكتاب، 2/ 127.

غير أنّ المتأخرين من جمهور البصريين ردّوا هذا القول واعترضوا عليه بأنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً، نحو: (القائم أبوه ضاحك)، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى ذلك إلى أن يعمل عامل واحد في معمولين رفعاً، وهذا ليس له نظير في العربيّة[1].

وتابع سيبويه المبرّدُ في كون المبتدأ مرفوع بعلة الابتداء ولكنه اختلف معه في علّة رافع الخبر، إذ إنّ رافع الخبر عنده الابتداء والمبتدأ معاً، يقول المبرّد: " فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التّنبيه والتَّعْرية عن العوامل وغيره، وهو أوّل الكلام.... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[2].

كما تابع سيبويه ابن جنيّ، فقال: " فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً فلم يتقدم الخبر عليهما جميعاً، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ فهذا لا ينتقض"[3].

غير أنّ النحاة ضعّفوا هذا القول واعترضوا عليه بأنّه يؤدي إلى منع تقديم الخبر، لأنّه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً[4].

وذهب الأخفش والرمانيّ إلى أنّ علّة رافع الخبر هي الابتداء، لأنّ الابتداء يقتضي اسمين قد عمل في أحدهما فينبغي أن يعمل في الآخر، قياساً على (كان) و(إنّ) اللتين تعملان في المبتدأ والخبر، يقول الأخفش: " فإنّما رفع المبتدأ ابتداؤك إيّاه. والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم. كما كانت (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر. وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره. وكلّ حسن؛ والأوّل أقيس"[5].

---

[1] انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 1/ 341، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 311.

[2] المبرّد، المقتضب، 4/ 126.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، 2/ 385.

[4] انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 1/ 341.

[5] انظر: الأخفش، معاني القرآن، 1/ 9، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 2/ 1085، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 311.

ولم يرتض النحاة هذا التعليل واعترضوا عليه بأنّ ذلك يؤدي إلى أنّ يعمل عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أنّ يكون أحدهما تابعاً للآخر، هما المبتدأ والخبر، وهذا لا نظير له في العربيّة[1].

وذهب الجرميّ[2] والسيرافيّ إلى أنّه ارتفع لتعريه للإسناد من العوامل اللفظية، يقول السيرافيّ: " .... أنّ التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر، لأنّ الخبر – أيضاً – لم يدخل عليه عامل لفظيّ، لأنّ الاسم المبتدأ ليس بعامل، فكان في كلّ واحد منهما تعرية"[3].

وردّ النحاة هذا الرأي بأنّ التعري غير عامل، لأنّه عدم، والعدم لا يعمل[4].

ويبدو لي أنّ الذي جعل البصريين يتفقون على علة رافع المبتدأ ويختلفون في علة رافع الخبر هو ذلك الغموض وتشابه العبارات في قول سيبويه السابق، فقوله: " فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"[5]، جعلت بعض النحاة يتوهم أنّ المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر، وقوله: " وارتفع المنطلق لأنّ المبنيّ عليه المبتدأ بمنزلته"[6] جعل بعضهم الآخر يتوهم أنّ الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ والخبر.

أمّا الكوفيون فقد خالفوا البصريين في هذا التعليل، فكانت لهم علل متعددة تبعاً لأحوال المبتدأ والخبر في تأليف الكلام.

فقد ذهب الكسائيّ[7]، والفرّاء[8] ومن تابعهم من نحاة الكوفة[9] إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، بشرط أن يكون الخبر اسماً، وليس جملة فعليّة، وعلة ذلك عندهم أنّه لمّا كان كلّ منهما طالب الآخر، ومحتاج له، ويقتضي صاحبه اقتضاء

---

[1] انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 1/ 341، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 311

[2] انظر: الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 2/ 1085.

[3] السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 457.

[4] انظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 226.

[5] سيبويه، الكتاب، 2/ 127.

[6] نفسه، 2/ 127.

[7] انظر: الأستراباذي، سرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، 1/ 254.

[8] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، 1/ 13.

[9] انظر: ابن جنّي، الخصائص، 1/ 166، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 44، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 225 ، والأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 2/ 1085، والسيوطيّ، همع الهوامع/ 1/ 311.

واحداً، عَمِل كلّ واحد منهما في الآخر، ونظير ذلك عندهم أسماء الشرط، في كونها تعمل في الفعل ويعمل الفعل فيهما، ففي قوله تعالى: "أيّا ما تدعو فله الأسماء الحسنة"[1]، فنصب (أيّاما) بالفعل (تدعوا)، وجزم الفعل(تدعوا) باسم الشرط(أيّا ما)، فكلّ واحد منهما عامل ومعمول في حال واحدة[2].

وردّ النحاة هذا القول واعترضوا عليه بأنّ ذلك يؤول إلى أن يجعل كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حالٍ واحدة من جهة واحدة، فيؤول القول بالترافع إلى الدور المحال، كما يؤول إلى أن يكون المبتدأ مرفوعاً بشيء يجري على اللسان قبل النطق به[3].

واعترضوا على شبههما بأسماء الشرط بأنّ أسم الشرط في الآية السابقة غير عامل، بل العامل حرف الشرط (إن) المضمرة التي لا يجوز إظهارها[4].

أمّا إذا كان خبر المبتدأ جملة فعلية، فرافع المبتدأ عندئذٍ بما يعود عليه من الذكر، نحو: (زيد ضربته)، وعلة ذلك أنّ الضمير لو زال من الفعل انتصب الاسم، فكان الرفع منسوباً إلى الضمير[5].

وردّ العكبريّ هذا القول واعترض عليه من وجهين: أحدهما: أنّ المضمر فرع على المظهر، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى أن لا يعمل، والآخر: أنّ الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول[6]

ومما سبق يتضح أنّ النحاة لم يختلفوا في الحكم الإعرابيّ للمبتدأ وخبره، فهم جميعاً متفقون على أنّ حكم كلّ منهما الرفع، إنّما الخلاف وقع فيما بينهم في تحديد عامل ذلك الحكم، فذهب البصريون إلى أنّ الأصل في العمل أن يقتضي معمولاً متأخراً عنه في العمل، لأنّ العامل هو علة العمل ومُسبِّبه، وعندما تعذر تقدير عامل

---

[1] الإسراء، آية: 110.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 45.

[3] انظر: نفسه، 1/ 48.

[4] انظر: العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 129.

[5] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، 1/ 259، والأنباريّ، شرح القصائد السبع الطوال، ص: 45، والعكبريّ، التبين عن مذاهب النحويين، ص: 225، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 312.

[6] انظر: العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 127.

لفظي أصروا على تقدير عاملٍ معنوي وهو الابتداء، أمّا الكوفيون فلم يعترفوا بعامل الابتداء علة في العمل، لذلك رأوا أنّ كلاً منهما مرفوع بصاحبه.

والناظر إلى علل النحاة واعتراضاتهم في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل الخلاف، سيتضح له أنّها لا تقترب من واقع اللغة ولا تعود بالنفع على اللغة، إنّما هي علل فلسفيّة منطقيّة تقوم على الافتراض لا علاقة لها بالواقع اللغوي، إذ ليس من المعقول أنّ العرب عندما نطقت المبتدأ وخبره بالرفع كان عالقاً بأذهانهم أنّهما مرفوعان بالابتداء، أو بالتجرد والتعري، أو إنّهما يترافعان، إنّما نطقت العرب ذلك كلّه على سليقتها وفطرتها اللغويّة، لا شيء غير ذلك، أضف إلى ذلك أنّ هذا الخلاف في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الخلافية لا يجدى نفعاً على اللغة، ولا طائل تحته، لأنّه خلاف شكليّ يحاول فيه كلّ نحويّ البحث عن سبب وجود حركة الرفع والتي لا تكون إلّا بأثر عامل، وهو ما جعل القدماء يقولون عنه (وهذا مما لا طائل تحته)[1].

الاعتراض على علة الاسم المرفوع بعد (لولا):

لولا في العربيّة حرف يوجب امتناع الفعل لوجود اسم، ولا يأتي بعدها إلا اسم، نحو: (لولا عبد الله لأكرمتك)[2]، تدخل على جملتين متباينتين، إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فتربط إحداهما بالأخرى كما يدخل حرف الشرط على جملتين، وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ، لأنّه لا عائد فيها إلى المبتدأ[3].

ولقد ثبت لدى جمهور النحاة باستقراء كلام العرب أنّ حكم الاسم الواقع بعدها هو الرفع، ولكنّهم اختلفوا في العلة التي أوجبت له ذلك الحكم.

فذهب جمهور البصريين إلى أنّ الاسم المرفوع الذي يليها مبتدأ مرفوع بعلة الابتداء وخبره محذوف لكثرة الاستعمال، نحو: (لولا عبد الله لأكرمتك)، فعبدالله مبتدأ ورافعه هو الابتداء[4]، يقوله المبرّد: " اعلم أنّ لاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء.

---

[1] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م، 1/ 201.

[2] انظر: المبرّد، المقتضب، 3/ 76.

[3] انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 459 . 460، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 221.

[4] انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 129، والمبرّد، المقتضب، 3/ 76، وابن السرّاج، الأصول في النحو، 1/ 68، والسيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 461، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 131.

وخبره محذوف لما يدلّ عليه. وذلك قولك: (لولا عبد الله لأكرمتك) فـ (عبدالله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف"[1].

وعللوا رفعه بالابتداء دون (لولا)، وذلك لأنّ (لولا) حرف غير مختص بالاسم دون الفعل، بل تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، فلمّا دخلت (لولا) على الفعل والاسم وجب أن يكون الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء[2]، واستدلوا على صحّة دخولها على الفعل بقول الشاعر[3]:

قالتْ أُمامةُ لمّا جِئْتُ زائرها هلّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لا درَّ درُّكِ إنّي قدْ رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدودِ

فالشّاهد فيه: أنّ الشّاعر أدخل (لولا) على الفعل (حُدِدْتُ)، فدّل على أنّها حرف غير مختص بالاسم دون الفعل.

وردّه الأنباريّ بأنّ (لو) في البيت السابق ليست مركبة مع (لا) كما هي مركبة مع(لا) في قولك: (لولا زيد لأكرمتك)، وإنّما هي حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى (لم)؛ لأنّ (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، فكأنّه قال: (قد رميتهم لو لم أحدّ)[4].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا مذهباً مخالفاً لجمهور البصريين في هذا التعليل، فلم يرتضوا بالابتداء علة تفسر رفع الاسم الواقع بعد لولا، فذهبوا في ذلك مذاهب مختلفة فكان لهم قولان:

الأول: مذهب بعض الكوفيين والأنباريّ من البصريين أنّ الاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف، وعلّة ذلك "لأنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، لأنّ التقدير

---

[1] المبرّد، المقتضب، 3/ 76.

[2] انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 460 ـ 461، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 73.

[3] البيتان ينسبان للجموح الظفريّ، انظر: البغداديّ، خزانة الأدب ولبّ لباب السان العرب، 1/ 462، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 73 ـ 74، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 241 ـ 242.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 76.

في قولك:(لولا زيدٌ لأكرمتك)، لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، إلا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد"[1]

غير أنّ الفرّاء وهّن هذا التعليل واعترض عليه من وجهين:[2]

الأول: أنّ الاسم (لا) لا يقع بعدها، لأنّ (لا) يعمل فيها النفي، ولم يسمع عن العرب مثل ذلك.

الثاني: أنّه لا يجوز العطف على الاسم بعدها، لا تقول: لولا أخوك ولا أبوك لعاقبتك، فلما امتنع ذلك دلّ على أنّ الجحود قد زايلها.

الثاني: مذهب الفرّاء، حيث رأى أنّ الاسم الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل مرفوع بها، لاختصاصها بالأسماء، وقد أشار الفرّاء إلى ذلك في تفسيره لقوله تعالى: "ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات"[3]، رفعهم بـ (لولا)، ثمّ قال: (أن تطئوهم) فأن في موضع رفع بـ (لولا)"[4]

ورُدّ هذا المذهب واعترض عليه بأنّها لو كانت عاملة الرفع في لاسم بعدها لكان الجرّ أولى بها من الرفع؛ لاختصاصها بالاسم[5].

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّ جمهور النحاة لم يختلفوا في الحكم الإعرابي للاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية، فقد ثبت لهم ذلك باستقرائهم لكلام العرب، ولكنهم اختلفوا في العلة التي أوجبت ذلك الحكم، فذهب البصريون إلى أنّه مبتدأ ورفعه ثبت بعلة الابتداء، لذلك رفضوا عدّ (لولا) عاملة في الاسم بعدها لأنّها غير مختصة به، أمّا الكوفيون فلم يعترفوا بالابتداء علة في العمل، فمنهم من قدر فعلاً محذوفاً، ومنهم من رأى أنّها عاملة بنفسها لاختصاصها به.

---

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 71، وانظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 460، والمرادي، الجنى الداني، ص: 602.

[2] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 460، والمرادي، الجنى الداني، ص: 602.

[3] الفتح، آية: 25.

[4] الفرّاء، معاني القرآن، 1/ 44.

[5] انظر: السيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 338.

3.3 الاعتراض على العلل النحويّة في باب المنصوبات:

الاعتراض على علة نصب الاسم بعد واو المعيّة:

المفعول معه اسم مفرد لا يكون إلّا بعد واو بمعنى (مع)، ولا يكن إلّا بعد فعل لازم أو منته في التعدي، نحو: (ما صنعتُ وإيّاك)، وتلك الواو تدلّ نصاً على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني في الحدث، أو عدم مشاركته[1]. وحكمه النصب عند كافة جمهور النحاة.

أمّا علة نصبه فقد ذكرها سيبويه بقوله: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب السم لأنّه مفعول به، كما انتصب (نَفْسَه) في قولك: (امرأً ونَفْسَه)، وذلك قولك: (ما صنعت وأباك)، و(لو تركت الناقة وفصيلها لرَضِعها)، إنّما أردتَ: (ما صنعت مع أبيك)، و(لو تُركت الناقةُ مع فصيلها). فالفصيل مفعول معه، والأبُ كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تعمل في الاسم ما قبلها"[2].

وقد فسر السيرافيّ قول سيبويه بأنّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبل الواو، لأنّ الواو في نحو: (ما صنعت وأباك)، بمعنى (مع)، وهي والواو يتقاربان في المعنى، لأنّهما يفيدان الاجتماع والانضمام، فأقاموا الواو مقام (مع)؛ لأنّها أخفّ في اللفظ، وجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) في الاسم الذي بعد الواو لأنّها حرف، كما فعلوا في المستثنى بـ(إلّا) فأظهروا الإعراب فيما بعدها[3]. وتابع سيبويه في القول بهذه العلّة أغلبُ جمهور البصريين إلّا الأخفش والزجّاج[4].

فالأخفش ذهب إلى أنّه منصوب على الظرفيّة، وعلة ذلك أنّ الواو هي التي هيأت له الظرفيّة، إذ "إنّ الواو في قولك: (قمتُ وزيداً) واقعة موقع (مع) فكأنّك قلت:

---

[1] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 439، وحسن، النحو الوافي، 2/ 305، وابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت669هـ)، المقرّب، تحقيق: عاد أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوَّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1)، 1418 ـ 1998، ص: 225.

[2] سيبويه، الكتاب، 1/ 297.

[3] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 195.

[4] انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، 1/ 209 ـ 210، وابن جنّي، اللمع في العربيّة، ص: 51، وابن برهان، شرح اللمع، 2/ 130، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 183، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 379.

(قمتُ مع زيد). فلمّا حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ثمّ أقيمت الواو مقامها انتصب (زيد) بعدها على حدّ انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها"[1].

ورُدّ هذا القول واعترض عليه النحاة بأنّ (مع) ظرف، والمفعول في نحو: (استوى الماء والخشبة) و(جاء البرد والطيالسة) ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف[2].

وذهب الزجاج إلى أنّه ينتصب بإضمار فعل، فإذا قلت: (استوى الماءُ والخشبةَ) فإنّ تقديره: (ولا بسَ الخشبةَ)، وإذا قلت: (ما صنعت وزيداً)، فإنّ تقديره: (ولا بسَ زيداً)، وعلل ذلك بأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[3].

ووهّن الأنباريّ هذا الرأي واعترض عليه "لأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلّق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد بيّنا أن الفعل قد تعلّق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنّه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها"[4].

أمّا الكوفيون فلم يرتضوا بالفعل علّة في العمل، وذهبوا إلى أنّه منصوب بعلة الخلاف، وبيان ذلك أنّ ما قبل الواو مخالف لما بعدها، فإذا قلت: (استوى الماء والخشبة)، فإنّك تجد نفسك مضطراً إلى نصب لفظ الخشبة لا إلى رفعها عطفاً على الماء، لأنّك لو رفعتها لفسد المعنى، ولما صحّ التركيب، فما قبل الواو لا يصحّ أن يجري على ما بعدها، إذ لا يحس تكرار الفعل فتقول: (استوى الماء واستوى الخشبة)،

---

[1] انظر: الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 620، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 440، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 248، والعكبريّ، التبيين، ص: 381. نسبت بعض المصادر هذا الرأي إلى الكوفيين، انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوريّ، عمّان، الأردن، 2007م، 2/ 201.

[2] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 248، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 382، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 440.

[3] انظر: اليسرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 196، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 249، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 280، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 441.

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 249، اعترض كثير من النحاة على مذهب الزجاج، انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 2/ 196، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 280، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 441.

فالخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيدُ وعمرو) فقد خالف الثاني الأوّل فانتصب على الخلاف، لذلك لجأ المتكلم إلى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في علامة الإعراب، ليستقيم المعنى، فيكون بذلك الخلاف علة نصب المفعول معه[1].

ونقض النحاة هذا القول واعترضوا عليه بأنّه لو جاز نصب الثاني لأنّه مخالف للأوّل لجاز نصب الأول أيضاً لكونه مخالفاً للثاني، فليس نصب هذه المخالفة أولى من نصب الأوّل، وينتقض قولهم أيضاً بالعطف الذي يخالف فيه الأوّل، نحو: (قام زيدٌ لا عمروٌ)، فلو كانت المخالفة لازمة لم يكن ما بعد لا في العطف إلا النصب[2].

أمّا المحدثون فقد وقفوا إزاء أقوال النحاة في علّة نصب الاسم بعد واو المعيّة موقفين متباينين، فمنهم من عدّها ضرب من الفلسفة والخيال، وفصل القضيّة أنّك إذا أردت معنى المصاحبة، وكانت الواو في معنى (مع) وجب النصب، وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو واو المعيّة ـ كما هو في الاصطلاح ـ فإنّها واو العطف[3]، ومنهم من عدّ عامل الخلاف عند الكوفيين علّة تفسر نصب المفعول معه ورأى فيه وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء[4].

ربّما يكون عامل الخلاف عند الكوفيين في تعليلهم لهذه المسألة أقرب إلى طبيعة اللغة؛ لأنّه يغني عن التقدير والتأويل اللذين يجعلان من اللغة ضرباً من الفلسفة والمنطق.

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 248، والعكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، ص: 379و، ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 441، والسيوطيّ، همع الهوامع، 2/ 187.

[2] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 205، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 381، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 441، والسيوطيّ، همع الهوامع، 2/ 178.

[3] انظر: مصطفي، إحياء النحو، ص: 97.

[4] المخزوميّ، مدرسة الكوفة، ص: 297.

الاعتراض على علة نصب الاستثناء:

يُعرِّف النحاة الاستثناء بأنّه: إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما، وإدخاله فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما. وحكمه النصب إذا وقع بعد تمام الكلام الموجب، سواء أكان متصلاً أم منفصلاً[1].

أمّا علّة نصبه فقد ذكرها الخليل بقوله: " والنصب بالاستثناء قولهم: خرج القوم إلا زيداً، وقام الناس إلا محمداً، نصبت زيداً ومحمداً؛ لأنّهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلها، فأخرجا من عددهم"[2]، وتابع الخليل تلميذُه سيبويه بالقول بهذه العلة فقال: " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنّه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله عمل العشرين في الدرهم، حين قلت له: عشرون درهماً..... وذلك قولك: أتاني القوم إلّا أباك، ومررت بالقوم إلّا أباك، والقوم فيها إلّا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"[3].

فعلة نصبه كما يبدو من قول الخليل وسيبويه؛ لأنّه خرج فيما دخل فيه ما قبله حكماً وعملاً، ولأنّه فضلة بمنزلة التمييز والمفعول جاء بعد تمام الكلام.

وذهب بعض الكوفيون ووافقهم المبرّد والزجاج من البصريين[4] إلى أن المستثنى منصوب بـ (إلّا) نيابة عن الفعل (أستثني)، فإذا قلت أتاني القوم إلّا زيداً، كانت (إلّا) بدلاً من قولك: أستثني زيداً ، يقول المبرّد: " ....فلمّا قلت: (إلّا زيداً) كانت (إلّا) بدلاً من قولك: أستثني زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل"[5]، وبناء على هذا تكون علة نصبه في كونه مفعول به لفعل محذوف تقديره أستثني التي نابت (إلّا) عنه.

---

[1] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2/ 46، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 2/ 380.

[2] الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1405 . 1985م، ص: 47.

[3] سيبويه، الكتاب، 2/ 330 . 331.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 261، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 399، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 47.

[5] المبرّد، المقتضب، 4/ 390.

وضعّف النحاة هذا القول واعترضوا عليه بأنّ[1] (غير) تُنصب على الاستثناء نحو: (قام القوم غيرَ زيدٍ)، وإذا قدّرنا: (أستثني) غيرَ زيدٍ فسد المعنى، وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب، يقول السيرافيّ: " أنّا نقول: استثني غير زيدٍ، وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنّما قبله فعل وفاعل، ولا بدّ له إذا كان منصوباً من ناصب، فالفعل هو الناصب، وناصب غير هو الناصب لما بعد (إلّا)"[2].

وبناء على قول السيرافيّ السابق يتضح أنّ علة نصبه بالفعل الذي قبله بواسطة (إلّا)، وتنصب (غير) وما في معناها بالفعل من غير واسطة.

غير أنّ ابن عصفور ردّ هذا القول واعترض عليه بأنّ بعض الأسماء تنصب بعد (إلّا) وأن لم يتقدمها فعل، نحو: (القوم إخوانك إلّا زيداً)[3].

ونُسب إلى الكسائيّ أنّه انتصب بتقدير (أنّ) بعد (إلّا)، فإذا قلت: (قام القوم إلا زيداً)، كان تأويله: (قام القوم إلّا أنّ زيداً لم يقم)، وعلى هذا تكون علة نصبه عند الكسائي لأنّه اسم (إنّ) المحذوف خبرها بعد (إلّا)[4].

ولم يرتض الفرّاء مذهب شيخه واعترض عليه بأن قال: " لو كان هذا النصب بأنّه (لم يفعل)، لكان مع (لا) في قولك: قام زيدُ لا عمرو كذلك"[5].

وورد عن الكسائيّ رأي آخر أنّه منصوب على الخلاف، وعلة ذلك أنّ المستثنى موجب له الحكم بعد نفيه عن الأول، أي أنّه مخالفٌ له، فإذا قلت: (قام القوم إلّا زيداً)، فإنّ ما بعد (إلّا) منفيّ عنه القيام، وما قبيلها موجب له القيام وفيه وقع الخلاف[6].

---

[1] انظر: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 3/ 60.، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 263، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين: ص: 400 . 401، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 47.

[2] السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 3/ 61.

[3] انظر: ابن عصفور، شرج جمل الزجاجيّ، 2/ 385.

[4] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 265، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 48.

[5] ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 48.

[6] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 265، وابن عصفور، شرح اجمل الزجاجيّ، 2/ 385، والسيوطيّ، الهمع، 2/ 180.

ونقض النحاة هذا المذهب واعترضوا عليه بأنّ الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولنا: (ما قام زيدٌ لكن عمروٌ)، لأنّ ما بعد (لكن) مخالف في الحكم لما قبلها، ومثل ذلك يقال في نحو: (قام زيدٌ لا عمروٌ)، لأنّ ما بعد (لا) مخالف لما قبلها[1].

وذهب الفرّاء إلى أنّ الأصل في (قام القوم إلّا زيداً) هو (قام القوم إلّا أنّ زيداً لم يقم)، أي أنّ (إلّا) مركبة من (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، خُفِّفت (إنّ) وأُدغمت في (لا) ، فإذا انتصب بعد (إلّا) فبـ (إنّ) في الإيجاب (قام القوم إلّا زيداً)، وإذا تبع ما قبلها في الإعراب فإنّها تعمل عمل (لا) العاطفة[2].

وضعّف هذا القول واعترض عليه النحاة بأنّ قولنا: (ما أتاني إلا زيدٌ)، فزيدٌ مرفوع، وليس قبله مرفوع يعطف عليه، ولم يجز فيه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معاً[3].

والناظر إلى اختلاف النحاة في علة نصب الاسم بعد أداة الاستثناء يلحظ أنّها ما هي إلّا فلسفة منطقيّة آمن بها النحاة، ليس لها أي علاقة بالواقع المنطوقيّ، ولا تجدي نفعاً على اللغة، لأنّها تقوم على التقدير والتأويل اللذين يجعلان من اللغة ضرباً من الفلسفة والمنطق، فماذا يفيد اللغة أنّ نصب المستثنى يكون فيها بالفعل المقدّم، أو بتقدير فعل بمعنى (أستثني)، أو بتقدير (أنّ) بعد (إلّا)، لا شيء، إنّما هي مجرد تأويلات فلسفية لا طائل من ورائها، هدفها تبرير الحركة بالعامل، وهذا ما نصّ عليه أبو حيان في هذه المسألة بقوله: " ومثل هذا الخلاف لا يُجْدِي كبيرَ فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، إنّما الخلاف الذي يُجْدِي هو فيما أدّى إلى حكم لفظيّ، أو معنى كلامي"[4].

---

[1] انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 265، وابن عصفور، شرح جمل الزجّاجيّ، 2/ 385.

[2] انظر: النحاس، إعراب القرآن، 3/ 250، ومكيّ، مشكل إعراب القرآن، 2/ 551، والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 1/ 261، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 400، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 47، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 2/ 385، والسيوطيّ، همع الهوامع، 2/ 188.

[3] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 47، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، 2/ 385.

[4] انظر: الأندلسيّ، ارتشاف الضرب، 1506/2.

الاعتراض على علة نصب الاسم المشغول عنه:

الاشتغال في عرف النحاة أنّ يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، قد انشغل في ضمير ذلك الاسم، أو بما يلابس ضميره في المعنى، بحيث لو تفرّغ هذا الفعل المتأخر عنه للاسم المتقدم لنصبه[1].

وهذا الاسم المشغول عنه في العربيّة يجوز فيه وجهان: الأوّل الرفع على الابتداء والجملة بعده خبريّة، نحو: (زيدٌ ضربتُه)، والثاني النصب على المفعولية، نحو: (زيداً ضربته)، وهذ الحكم متفق عليه عند جمهور النحاة، ولكنّ الخلاف بينهم يعود إلى عامل النصب في هذا الاسم المشغول عنه[2].

أمّا عامل نصبه، فهو عند جمهور البصريين فعل مقدّم من لفظ الفعل الظاهر ففي نحو: (زيداً ضربتُه)، تقديره عندهم: (ضربتُ زيداً ضربته)[3]، يقول سيبويه: " وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنّك قلت: ضربتُ زيداً ضربته، إلّا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء"[4]،

وعللوا تقدير فعل آخر غير الفعل الظاهر أنّ الاسم المشغول عنه، وإن كان الفعل الظاهر واقعاً عليه من جهة المعنى، إلا أنّه غير عامل من جهة اللفظ، في كونه اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلا يجوز أن يتعدى هذا الفعل إلى الاسم المشغول عنه، لأنّ هذا الفعل لا يتعدى إلّا إلى مفعول واحد[5]، ولأنّه أيضاً لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

وذهب الكسائيّ من الكوفيين إلى أنّه منصوب بالفعل الواقع على الضمير، أي بالفعل الظاهر، والضمير المتصل به ملغي زائد للتوكيد، لا أثر للفعل فيه، لأنّه في الأصل خلف المفعول به الذي فارق موضعه، يقول الكسائيّ: " الهاء ملغاة، وزيداً منصوب بـ(ضربت) الظاهر. قال: وإنّما أعيدت الهاء لأنّها خلفت المفعول إذ فارق

---

[1] انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 285، والسيوطيّ، همع الهوامع، 3/ 102،

[2] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 401.

[3] انظر: المبرّد، المقتضب، 2/ 74، والوراق، علل النحو، ص: 311، والسيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، 1/ 374، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 266.

[4] انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 81.

[5] انظر: ابن يعيش، سرح المفصّل، 1/ 401.

موضعه، والأصل (ضربت زيداً)، فلما قدمت (زيداً) قبل الفعل، أعيدت الهاء إلى موضعه"[1].

ورُدّ هذا القول واعترض عليه النحاة "بأن قد لا يتعدى إليه الفعل إلّا بحرف جر، فكيف يلغى؟ وينصب الظاهر، وهو لا يتعدى إليه إلّا بحرف جر، نحو: (زيداً غَضِبْتُ عليه)، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب، لأنّه مطلوب الفعل في الحقيقة، نحو: زيداً ضربتُ غلام رجل يحبه"[2].

أمّا الفرّاء فيبدو أنّه يتفق مع شيخه الكسائي بأنّ الفعل الظاهر هو عامل النصب في الاسم السابق للفعل، ولكنّه لم يتفق معه على إلغاء الضمير، فجعل الفعل المذكور عاملاً في الاسم المتقدم للفعل وفي الضمير المتأخر عنه[3]، وعلل ذلك "أنّ الضمير الذي هو الهاء العائد هو الأوّل في المعنى، فينبغي أنّ يكون منصوباً به، كما قالوا: (أكرمتُ أباك زيداً)، و(ضربتُ أخاك عَمْراً)"[4].

ونقض النحاة هذا المذهب بأنّ ما ذكره الفرّاء وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلّا أنّه فاسد من جهة اللفظ، فالفعل في قولنا: (زيداً ضربته) قد استوفى مفعوله بتعديه إلى الضمير واشتغاله به، فلا يجوز أن يتعدى إلى غيره[5].

إلى أنّ من المحدثين من وقف موقف الناقد من تعليل النحاة لباب الاشتغال، فقد عاب عليهم مهدي المخزومي إفرادهم باباً للاشتغال خاصاً قائماً بذاته، ووصف تعليل من قال من النحاة بنصب الاسم المشغول عنه بفعل محذوف بالمتهافت " وكان من حقّ الاسم المنصوب أن يكون مفعولاً للفعل المنطوق به، لا لفعل مقدّر، لأنّ

---

[1] الأندلسيّ، أبو حيّان محمد بن يوسف (ت745هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1406هـ ـ 1986م، ص: 603، انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 258، والسيوطيّ، همع الهوامع، 1/ 107. هنالك اضطراب في نسبه هذا الرأي، فقد جعله الأنباريّ مذهب الكوفيين، وجعله العكبريّ مذهباً لبعض الكوفيين، وجعله الرضي مذهباً للكسائي والفرّاء، انظر: الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 82، والعكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص: 266.

[2] السيوطيّ، همع الهوامع، 3/ 107، انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 286.

[3] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، 1/ 376، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 285، والسيوطيّ، همع الهوامع، 3/ 107

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 82.

[5] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 402، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 286.

(زيداً) في المثال المذكور لم يطرأ عليه جديد، إلّا حظوته بشيء من الاهتمام انتهى به إلى التقديم .... وإذا احتاج الكلام إلى شيء من التأكيد على أنّ الاسم المتقدم هو المفعول اتّصل ضميره بالفعل، يشير إليه، وليكسبه شيئاً من التخصيص"[1].

وعلى هذا النحو سار فاضل السامرائي ، إذ رأى أنّ التقدير الذي لجأ إليه جمهور البصريين في مسألة الاشتغال دعت إليه صناعة الإعراب التي ترى أنّ لكل معمول عاملاً، ولمّا لم يجدوا عاملاً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير، وهذا التقدير الذي لجأ إليه جمهور البصريين مفسد للمعنى، في نحو: (أكرمتُ خالداً أكرمته)، وأنّ ما ذهب إليه الفرّاء والكسائيّ مقبول في نحو: (خالداً أكرمته)، وغير مقبول في نحو: (خالداً سلّمتُ عليه). ويمكن إعراب الاسم المقدم على الفعل مشغول عنه منصوب من غير أن نسأل عن عامل النصب[2].

ومجمل القول في هذه المسألة أنّ النحاة لم يختلفوا على الحكم الإعرابيّ للاسم المشغول عنه، ولكنهم اختلفوا على تحديد عامل الحكم والعلة التي أوجبت له ذلك الحكم، فقدّر البصريون عاملاً من لفظ الفعل الظاهر، ونقضوا مذهب الكوفيين بحجة عدم تأثر معلولين بعلة واحدة، وجعل الكوفيون الفعل المذكور عاملاً في الاسم المتقدّم على الفعل، غير آخذين بما قرره النحاة من القول بعدم تأثير معلولين بعلة واحدة.

---

[1] المخزوميّ، النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص: 172.

[2] انظر: السامر، معاني القرآن، 2/ 127.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصّلاة والسّلام على رسوله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

ففي ختام هذه الدّراسة التي تناولت أثر العلل النحويّة في المسائل الخلافيّة في النحو العربيّ، أبرزُ نتائج الدّراسة بالنقاط التالية:

أوّلا: أنّ التعليل النحويّ كان سبباً من أسباب ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ، فقد استند إليه كلّ من البصريين والكوفيين لتثبيت آرائهم وتدعيمها في مسائلهم الخلافيّة.

ثانياً: أنّ الطبيعة الاجتهاديّة للنحو أدّت بالنحاة إلى التماس العلّة، فأحالوا دراسة الظواهر اللغويّة إلى ما يشبه المنطق، فلم يكتفوا بدراسة ما يلاحظونه، بل مضوا يعللونه تعليلات خرجت بها في غير موضع عن روح اللغة وأصالتها، فكان من البدهي أن تختلف علل النحاة، ويحكم على بعضها بالفساد وعدم الاقناع، فتكون العلّة سبباً من أسباب ظاهرة الخلاف في النحو العربيّ.

ثالثاً: أنّ الخلاف النحويّ العائد إلى التعليل كما ورد في كتب الخلاف في مجمله يعود إلى الاختلاف في علة العمل، وفي الإعراب والبناء، وفي علّة الحذف، وفي تصنيف بعض الكلمات، وفي المسموع من لغة العرب.

رابعاً: أنّ المسائل الخلافيّة بين النحاة قادتهم إلى ابتداع الكثير من العلل من أجل الانتصار لمذهبهم أمام خصومهم في كثير من مسالك الاحتجاج، وهذه العلل مستنبطة من مصادر شتّى، قد تكون نطقيّة، أو قياسيّة، أو دلاليّة، أو عقليّة، وهي مستوحاة من المسائل التي تعالجها، فكل مسألة تحكمها عللها الخاصة، لذا هي متنوعة وعامة.

خامساً: إنّ ثبات الرواية في عرف النحاة لا يعني التسليم لها وبناء القواعد بمقتضاها، بل لا بدّ للشاهد الفصيح الذي يكمل الاحتجاج به في بناء القواعد، وتقوية الآراء والمذاهب، من أن يسلم من العلل القادحة، وقد اشتملت الدّراسة على أنواع من العلل القادحة والتي ساقها النحاة في ضوء اعتراضهم على الدليل النقليّ في المسائل الخلافيّة.

خامساً: لقد تشكلت مجموعة كبيرة من العلل التي استطاع بها النحاة نقض الأدلة العقليّة التي ساقها الخصم في مسائل الخلاف بما يرونه مطعناً مؤثراً فيه، وقد شملت الدراسة على عدد من أنواع هذه العلل.

سادساً: أنّ بعض العلل النحويّة التي التمسها النحاة من الأوائل في دراستهم للمسائل اللغويّة، كانت أقرب إلى واقع اللغة، إلّا أنّها أخذت عند نحاة القرن الرابع الهجري طابعاً فلسفياً جدلياً لا يرتبط بواقع اللغة، ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير بها.

سابعاً: أنّ من اللغويين المحدثين من وقف موقف المعارض لعلل النحاة مثل: إبراهيم مصطفى، وعبد الرحمن أيوب، وشوقي ضيف، ومهدي المخزوميّ، الذين رأوا أنّ ممّا يجب أن يحذف من النحو التعليل الفلسفي الجدليّ.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر العلل النحوية في المسائل الخلافية في النحو العربي
المؤلف الرئيسي:	الرفوع، صدام ممدوح سمور
مؤلفين آخرين:	الفقراء، سيف الدين طه(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2018
موقع:	مؤتة
الصفحات:	1 - 152
رقم MD:	974675
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة مؤتة
الكلية:	عمادة الدراسات العليا
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	العلل النحوية، النحو العربي، المسائل الخلافية، الاختلافات اللغوية، الاعتراضات النحوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/974675

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ثبت المراجع

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأوسط، (ت215هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1)، 1411هـ ـ 1990م.

الأعشى، ميمون بن قيس، **الديوان**، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية.

الأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.

امرؤ القيس، حُندج بن حجر، **الديوان**، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(5)،1425 ـ 2004م.

إميل بديع يعقوب، **الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغويّ**، دار الجليل، بيروت، ط (1)، 1413هـ ـ 1992م.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، 1377هـ ـ 1957م.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م.

الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم (ت328هـ)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط (5).

الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم، (ت328هـ)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وإحياء التراث، القاهرة، 1401هـ ـ 1981م.

الأندلسيّ، أبو حيّان محمد بن يوسف (ت745هـ)، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1406هـ ـ 1986م.

الأندلسيّ، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط(1)، 1418هـ ـ 1998م.

أنيس، إبراهيم، من **أسرار العربيّة**، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة، ط(6)، 1978م.

أيوب، عبد الرحمن محمد ، **دراسات نقديّة في النحو العربيّ**، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت.

ابن بابَشاذ، طاهر بن أحمد (ت469هـ)، **شرح المقدمة المحتسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصريّة، الكويت، ط (1)، 1977م.

ابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسديّ (ت456هـ)، **شرح اللمع**، تحقيق: فائز فارس، سلسلة التراث، الكويت، ط (1)، 1404هـ ـ 1984م.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر، (ت1093هـ)، **خزانة الأدب ولبّ لباب السان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ ـ 1997م.

ترزي، فؤاد حنا، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت

تمّام، حسان، **الأصول**، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ ، 200م.

تمّام، حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب، 1994م.

الجرجانيّ، الشريف، **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، 1958م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النّجار، دار الكتب المصريّة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، **اللمع في العربيّة**، تحقيق: سميح أبو مُغْلي، دار مجدلاوي، عمّان، 1988م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (392هـ)، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط(1)، 1421هـ ـ 2000م.

ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ) **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار الفكر، بيروت، 1405هـ ـ 1985م.

الجوهريّ، إسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
حسن، عباس، النحو الوافي، **دار المعارف**، مصر، ط (1).
الحلوانيّ، محمد خير، **الخلاف النحويّ، بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربيّ، حلب، 1971م.
الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي.
حماسة، محمد، **لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية**، دار الشروق، القاهرة، بيرت، ط(1)، 1996م.
ابن الحنبليّ، محمد بن إبراهيم، (ت971هـ)، **كُحْل العيون النّجل**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق،2004م.
خان، محمد، **أصول النحو العربي**، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م.
الخثران، عبد الله بن حمد، **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي(بحث في المنهج)**، النادي الأدبي، الرياض، ط(1)، 1408هـ . 1988م.
ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمّد، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، 1418هـ.
الخوارزميّ، القاسم بن حسن، (ت617هـ)، **ترشيح العلل في شرح الجمل**، إعداد: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998م.
الدرامي، مسكين، (ت89هـ)، **الديوان**، تحقيق: عبدالله الجبوري، وخليل إبراهيم العطيّة، دار البصريّ، بغداد، ط (1)، 1389هـ ـ 1970م.
دمشقيّة، عفيف، **تجديد النحو العربي**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1981م.
الراجحيّ، شرف الدين، **مآخذ النحاة على الشعراء حتى القرن الرابع الهجري**، دار المعرفة الجامعية، 2000م.
الراجحي، عبده، **النحو العربيّ والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.
الزبيديّ، أبو بكر، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط (2)، 1984م.

الزبيديّ، سعيد جاسم، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، عمان، ط(1)، 1997م.
الزبيديّ، عبد اللطيف بن أبي بكر (802هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط (2)، 1428هـ - 2007م.
الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم (ت311هـ)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1391هـ - 1971م.
الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم (ت311هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط (1)، 1408 - 1988م.
الزجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط(3)، 1979م.
الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت337هـ)، **كتاب اللامات**، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، سوريا، دمشق، ط (2)، 1405 - 1985م.
الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت538هـ)، **تفسير الكشّاف**، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط (3)، 1430هـ - 2009م.
الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت538هـ) **المفصّل في علم العربيّة**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، 1425هـ - 2004م.
زهير بن أبي سلمى، **الديوان**، شرحه وقدّم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط (1)، 1408هـ - 1988م.
السامرائيّ، إبراهيم، **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملاين، بيروت، ط (3)، 1989م.
السامرائيّ، فاضل صالح، **معاني النحو**، دار الفكر، عمان، 1429هـ، 2008م.
ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2)، 1417هـ - 1996م.

السعديّ، عبد الرزاق عبد الرحمن ، **ابن فلاح النحويّ، (ت680هـ)، حياته وآراؤه ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، 1404هـ، - 1984م.

السّكّريّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستّار فرّاج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

السّلميّ، العباس بن مرداس، **الديوان**، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1412هـ - 1991م.

السّهيليّ، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، (ت581هـ)، **أمالي السهيليّ**، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط (2)، 1408هـ - 1988م.

ابن سيده، أبو علي بن إسماعيل (ت458هـ)، **المخصص**، تحقيق: لجنة إحياء التراث، بيروت.

السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان (ت368هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1429هـ - 2008م.

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة، ط(1)، 1976م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط(1)، 1418هـ - 1998م.

الشايب، فوزي ، **الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح**، مجلة جامعة الملك عبدالله، م (3)، الآداب، 1411هـ - 1991م.

شعبان، مصطفى، **اعتراضات أبي علي الفارسيّ على النحاة وأثرها في الخالفين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2014.

شمس الدين، جلال، **التعليل اللغويّ عند الكوفيين**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.

ضيف، شوقي، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً**، دار المعارف، القاهرة، ط (2).

ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط (7).

ابن الطراوة، أبو الحسن سليمان بن محمد، (ت528هـ)، **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ والإيضاح**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط(2)، 1416 ـ1996م.

طرفة بن العبد، **الديوان**، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصرالدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط (3)، 1423هـ– 2002م.

عبده، داوود، **أبحاث في اللغة**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.

العبيدي، شعبان، **التعليل اللغويّ في كتاب سيبويه**، جامعة قار يونس، ليبيا، ط(1)، 1999م.

العجّاج، رؤبة، **الديوان**، تحقيق: وليم بن الورد، دار قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ)، **شرح جمل الزّجّاجيّ**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1)، 1418هـ ـ 1998م.

وابن عصفور، **المقرّب**، تحقيق: عاد أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوَّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1)، 1418 ـ 1998م.

عفيفي، أحمد، **ظاهرة التخفيف في النحو العربيّ**، الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة، ط(1)، 1996م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م.

العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ) **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط (1)، 1416هـ ـ 1995م.

العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط (1)، 1406هـ - 1986م.

الغامدي، سعيد، **اعتراضات ابن الشجري النحويّة على النحويين في الأمالي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، 1426هـ.

ابن فارس، أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط(1)، 1414هـ - 1993م.

فتحي، عادل، اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، دار البصائر، القاهرة، 2007م.

الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمّد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط (3)، 1403هـ - 1983م.

الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت175هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1)، 1405هـ - 1985م.

الفرزدق: همام بن غالب، (ت114هـ)، **الديوان**، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1407هـ، 1987م.

الفارسيّ، أبو عبد الله محمد بن الطيّب، (ت1170هـ)، **فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ط(1)، 1421هـ، 2000م.

قاسم، حسام أحمد، **الأسس المنهجيّة للنحو العربيّ، دراسة في كتب إعراب القرآن**، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ط (1)، 2007م.

قميشان، ناصر محمد عبدالله، **الاعتراض النحويّ عند ابن مالك**، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنيّة، ط(1)، 2009م.

القيسيّ، أبو محمد مكيّ بن أبي طالب، (ت437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (2)، 1405هـ - 1984م.

الكيشي، محمد بن أحمد، (ت695هـ)، **الإرشاد إلى علم الإعراب**، تحقيق: عبد الله علي الحسيني، ومحمد سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1)، 1989م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائيّ، (ت674هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط (1)، 1410هـ - 1990م.

المالكي، محمد، **اعتراضات الرضيّ على سيبويه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، 1425هـ.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط (3)، 1415هـ - 1994م.

مختار، أحمد عمر، **دراسة الصوت اللغويّ**، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ - 1997م.

المخزوميّ، مهدي، **مدرسة الكوفة**، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، ط(2)،1377هـ - 1958م.

المخزوميّ، مهدي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، دار الرائد، بيروت، 1986م.

المخزوميّ، مهدي، **النحو العربيّ نقد وتوجيه**، دار الرائد العربيّ، بيروت، لبنان، ط (2)، 1406هـ - 1986م.

المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1)، 1413هـ - 1986م.

مصطفى، إبراهيم ، **إحياء النحو**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012م.

ابن مضاء القرطبيّ، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، نشره وحققه: شوقي ضيف، دار الفكر العربيّ، 1366هـ - 1947م.

هادي نهر، **الإتقان في النحو وإعراب القرآن**، عالم الكتب الحديث، أربد، ط (1)، 1431هـ - 2010م.

الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية الأصل والفرع في النحو**، دار الشروق، عمّان، الأردن، ط (1)، 2001م.

أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحويّ**، دار غريب، القاهرة، ط(1)، 2006م.
أبو المكارم، علي، **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة، ط(1)، 2007م.
الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمّان، ط (1)، 2000م.
المناوى، عبد الرؤوف، (ت1031هـ)، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط(1)، 1990م.
ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
الموسى، نهاد، **رأي في رسم منهج النحو**، مجلة التربية، العدد: الرابع عشر، قطر، 1976م.
ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبدالله، (ت698هـ)، **التعليقة على المقرّب**، تحقيق: جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، ط (1)، 1434هـ - 2004م.
ابن هشام، أبو محمّد جمال الدين عبدالله (ت761هـ)، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1994م.
ابن هشام، أبو محمّد عبدالله جمال الدين (761)، **اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة**، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوريّ، عمّان، الأردن، 2007م.
ابن هشام، أبو محمّد عبدالله جمال الدين (ت761هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ط (1)، 1414هـ - 1994م.
ابن هشام، أبو محمّد عبدالله جمال الدين (ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ - 2003م.
الواسطيّ، القاسم بن محمد (ت744هـ)، **شرح اللمع للواسطيّ**، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ - 2000م.

الورّاق، أبو الحسن بن محمد بن عبدالله (ت325هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدّرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط (1)، 1420هـ - 1999م.

ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي،(ت643هـ)، **شرح المفصّل للزمخشريّ**، عالم الكتب، بيروت.

ابن يعيش، موفّق الدّين بن علي، (ت643هـ)، **شرح المفصل للزمخشريّ**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط (1)، 1422هـ - 2001م.